www.Newkuwait.Gov.Kw

وزير الدولة للشؤون الاقتصادية

كويت جديدة NEWKUWAIT

Minister of State For Economic Affairs

دولة الكويت

50CD+

مجلس الامة
I_15482_2019
14/01/2019

سعادة الأخ الكريم / مرزوق علي الغانم

رئيس مجلس الأمة

الموقر

SCPD_00237_2019
14/01/2019

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

الموضوع: خطة التنمية السنوية 2020/2019

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، يسرنا أن نرفق لكم عدد (50) نسخة CD من الخطة السنوية 2020/2019 المشار إليها أعلاه، والتي اعتمدت من مجلس الوزراء الموقر

يرجى التفضل بالاطلاع والإحاطة.

شاكرين لمعاليكم حسن تعاونكم،

مع أطيب التمنيات،،

مريم عقيل العقيل

وزير الدولة للشؤون الاقتصادية

تدرج ضمن أعمال الجلسة القادمة
وتحال إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية

١٥ / ١ / ٢٠١٩

خطة التنمية السنوية

2020/2019

(يناير 2019)

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت

سمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح
ولي عهد دولة الكويت

سمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح
رئيس مجلس الوزراء

قائمة المحتويات

البيان	الصفحة
المقدمة	3
رؤية دولة الكويت 2035	5
الملخص التنفيذي	9
الجزء الأول: ركائز وبرامج الخطة	15
(1) ادارة حكومية فاعلة	17
(2) اقتصاد متنوع مستدام	27
(3) بنية تحتية متطورة	49
(4) بيئة معيشية مستدامة	67
(5) رعاية صحية عالية الجودة	81
(6) رأس مال بشري إبداعي	93
(7) مكانة دولية متميزة	117
الجزء الثاني: المشروعات الاستراتيجية	125
الجزء الثالث: مشروع مدينة الحرير والجزر	133
الجزء الرابع: تمويل مشروعات الخطة	141
الجزء الخامس: المتطلبات التشريعية	145
الجزء السادس: آلية إعداد ومتابعة خطة التنمية	149
الملاحق	155

المقدمة

انطلقت رؤية " كويت جديدة" من رؤية سامية لدولة الكويت بحلول عام 2035؛ غايتها أن تصبح الكويت مركزا مالياً وتجارياً جاذباً للاستثمار يقوده القطاع الخاص ليحقق دوره التنموي الريادي المنشود.

تعد الخطة السنوية 2020/2019، الحلقة الخامسة والأخيرة من الخطة الإنمائية متوسطة الأجل (2020/2019-2016/2015) الصادرة بالقانون رقم 11 لسنة 2015، والتي تستهدف حشد كافة الجهود لتحقيق التوجه الاستراتيجي الجديد بأسلوب أكثر ديناميكية، يعتمد على سبعة ركائز أساسية، تمثل الأسس التي تستند عليها لتحقيق الرؤية، وتعكس مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإدارية وبما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة.

تمت صياغة الركائز السبعة بحيث تتكامل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخلق رأس مال بشري يواكب تحديات التنمية، وتستهدف كل ركيزة ما يلي: إدارة حكومية فاعلة؛ إصلاح الممارسات الإدارية ونظم الإدارة العامة لتعزيز معايير الشفافية والمساءلة وفاعلية الجهاز الحكومي. اقتصاد متنوع مستدام؛ تمكين القطاع الخاص لريادة عملية التنمية، تكوين القاعدة الإنتاجية متنوعة، تشجيع الصناعات المعرفية ذات التقنية المتطورة وتسويقها. بنية تحتية متطورة؛ تطوير البنية التحتية وتحديثها بما تتوافق مع المعايير الدولية بما يحقق تطلعات المواطن والمستثمر على حد سواء. بيئة معيشية مستدامة؛ ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية لاستدامة الموارد، وخفض نسب التلوث لرفع جودة معيشة المواطنين، رعاية صحية عالية الجودة؛ تحسين جودة خدمات الرعاية الصحية في القطاعين العام والخاص وفقاً لأفضل المستويات العالمية. رأس مال بشري إبداعي؛ اكتساب الأفراد المعرفة والمهارات وقدرات الإبداع والابتكار وخلق قوى عاملة منتجة وتنافسية. مكانة دولية متميزة؛ تعزيز صورة دولة الكويت على المستوى الدولي في المؤشرات التنافسية لتكون بين أفضل 35 دولة بحلول عام 20.35.

وقد تميزت خطة التنمية السنوية 2020/2019عن بقية الخطط السنوية السابقة بأنها تقوم على معايير أكثر صرامة وجدية في اختيار المشروعات التنموية ذات العوائد التنموية العالية، سواء مباشرة أو غير مباشرة. وقد اعتمدت الخطة أدلة دولية تنافسية لقياس أثرها التنموي في تقدم دولة الكويت نحو تحقيق الرؤية السامية. ويشمل كل دليل مجموعة مؤشرات، استخدمت هذه المؤشرات للوقوف بشكل محدد على الفجوات التي تواجه كل برنامج وتحديد التوجهات الاستراتيجية اللازمة للحد من الفجوات، وتقدم هذه التوجهات إرشادات لشركاء التنمية (الجهات والمؤسسات الحكومية، والشركات المملوكة بالكامل للدولة، والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني) فيما يتعلق بتحديد حزمة من المشروعات والمبادرات اللازمة لكل برنامج تنموي، وتحديد المتطلبات التشريعية اللازمة لدفع عجلة التنمية في مختلف ركائز الخطة، يستهدف كل ذلك، تحسين ترتيب دولة الكويت في جميع المؤشرات الدولية لتكون ضمن الدول الـ 35 الأول بحلول عام 2035.

ولضمان اتساق الخطط التنموية، فقد تم ربط سياسات الخطة الإنمائية متوسطة الأجل مع الأدلة والمؤشرات الدولية وأهداف التنمية المستدامة، والبرنامج الوطني للاستدامة الاقتصادية والمالية، بما تحويه كل هذه الوثائق من برامج وسياسات قصيرة ومتوسطة الأجل. وفى النهاية، يتم اعتماد الخطة السنوية بقرار من مجلس الوزراء وفقا للقانون رقم 7 لسنة 2016 في شأن التخطيط التنموي، والذي ينص كذلك على تقديم الحكومة لتقارير متابعة ربع سنوية لمجلس الأمة.

ومما لا شك فيه، أن ضمان نجاح الخطة السنوية يتطلب من الجميع استشعار أن المسئولية التنموية هي مسئولية مشتركة يتقاسمها كل شركاء التنمية وكافة المواطنين وهي تمثل عوامل نجاح لتحقيق إنجازات حقيقية تلامس تطلعات المجتمع الكويتي.

ونتطلع إلى تكثيف الجهود واستثمار الطاقات والخبرات من أجل تعزيز فرص النجاح وتحسين الأداء التنموي.

سائلين المولى عزّ وجل أن يوفقنا لتحقيق التنمية والتقدم والازدهار لوطننا العزيز

كويت جديدة
NEWKUWAIT

رؤية دولة الكويت 2035

"جعل دولة الكويت مركزاً مالياً وتجارياً جاذباً للاستثمار، تذكى فيه روح المنافسة، وترفع كفاءة الإنتاج يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي، في ظل جهاز دولة مؤسسي داعم؛ يُرسخ القيم، ويحافظ على الهوية الاجتماعية، ويُحقق التنمية البشرية والتنمية المتوازنة، ويُوفر بنية أساسية ملائمة وتشريعات متطورة وبيئة أعمال مشجعة".

ترتكز الرؤية على سبعة ركائز أساسية، تعكس مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإدارية بما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة، حيث تعد أهداف التنمية المستدامة دائما محددا لكافة الأولويات التنموية، وقد تم بالفعل ما يلي:

- مواءمة أهداف التنمية المستدامة مع الخطة الإنمائية متوسطة الأجل للسنوات (2016/2015-2020/2019)، وركائز وبرامج خطة التنمية السنوية 2020/2019، حيث تبين أنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بترجمة الكثير من أهداف التنمية المستدامة.
- ربط أولويات برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي الخامس عشر (2017/2016 – 2020/2019) بأهداف التنمية المستدامة، حيث تمت صياغة برنامج عمل الحكومة تحت شعار "نحو تنمية مستدامة".
- تشكيل اللجنة الوطنية التوجيهية الدائمة لتنفيذ أجندة 2030 لأهداف التنمية المستدامة لمتابعة تنفيذ الأهداف وإعداد التقرير الوطني للتنمية المستدامة بالتعاون مع الجهات المعنية.

محاور الرؤية:

المحور الأول: تطوير الاقتصاد الكويتي تجاه الاقتصاد المعرفي الرقمي ومتطلباته الرئيسية وتعزيز دور الركيزة الخاص.

- تطوير بيئة اقتصاد كويتي تنافسي مبنى على المعرفة والمتطلبات والمقومات الأساسية لبناء ذلك.
- الأنشطة الاقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة الرقمي الممكن الاستفادة منها أو بعضاً منها: (المياه، مصادر الطاقة البديلة، البتروكيماويات، الصحة العامة، النقل والتجارة والخدمات اللوجستية، المعلوماتية والخدمات المرتبطة باقتصاديات المعرفة).
- ضرورة الأخذ بالاعتبار أهمية العلاقات الاقتصادية الخليجية المشتركة وارتباطها الهام والحيوي في الاقتصاد الكويتي والاستفادة من موقع الكويت الاستراتيجي لتعزيز التجارة الدولية.
- توفير بيئة عمل مرنة للمبادرين ودعمهم لتأسيس نشاطات اقتصادية ذات قيمة مضافة.

المحور الثاني: برنامج لمعالجة الخلل في المالية العامة والهدر الجاري في الموارد المالية.

- تنويع مصادر الدخل، ووقف الهدر الجاري وترشيد المصروفات.
- تقديم تصور واضح للخلل في المالية العامة للأجل القصير والمتوسط وتقديم بدائل للتعامل مع هذه الاختلالات.
- وقف تنفيذ المشاريع الاستراتيجية عن طريق المالية العامة وتحويلها للركيزة الخاص على أسس ومعايير الشفافية والتنافسية والحوكمة.

المحور الثالث: ترشيد الإدارة الحكومية.

- ترشيد الجهاز الحكومي بالاستفادة من التقنيات والتكنولوجيا والمعلوماتية وشبكات التواصل.
- أن تكون مرجعية التطوير والترشيد للإدارة الحكومية هو تحقيق إدارة قادرة للتعامل مع اقتصاد المعرفة الرقمي.
- ترشيد حجم الإدارة الحكومية وتنظيماتها.
- تطبيق مبادئ الكفاءة والأداء في التعيين والترقية وخاصة للقياديين مع تطبيق مبادئ المحاسبة.
- تطبيق وبحزم مبادئ الشفافية والنزاهة ومعايير محاربة الفساد.

المحور الرابع: استراتيجية تطوير العنصر البشري في إطار الاقتصاد المعرفي الرقمي، ومرتكزه الرئيسي التعليم ومعالجة التحديات المرتبطة بالتركيبة السكانية واختلالات سوق العمل.

- تطوير التعليم العام لتطبيق والتعايش مع أحث أنظمة التعليم في العالم.
- رفع مستوى مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة المحلية وأن تكون فروعاً لجامعات ومراكز عالمية من المستوى المتميز.
- تكثيف البعثات الخارجية إلى جميع دول العالم المتقدم في المجالات العلمية والعملية.
- بناء شراكات استراتيجية مع مراكز عالمية في التعليم العالي والابحاث والتطوير.

20 35
كويت جديدة NEWKUWAIT
المحاور
مشاركة المواطنين
اقتصاد مزدهر
حكومة فعالة
دولة مزدهرة
مكانة متميزة
الركائز
إدارة حكومية فاعلة
اقتصاد متنوع مستدام
بنية تحتية متطورة
بيئة معيشية مستدامة
رأس مال بشري إبداعي
رعاية صحية عالية الجودة
مكانة دولية متميزة
البرامج
الحكومة الإلكترونية
تطوير المخطط الهيكلي
تهيئة بيئة الأعمال
الاقتصاد المعرفي
تنويع القاعدة الإنتاجية
استدامة المالية العامة
تطوير السياحة الوطنية
التخصيص
تطوير القطاع النفطي
منظومة النقل البري
منظومة النقل البحري
منظومة النقل الجوي
الكهرباء والماء
البنية التحتية المعلوماتية
سلامة البيئة البرية
إدارة المخلفات والنفايات
توفير الرعاية السكنية
توظيف التقنيات المتجددة
معالجة الصرف الصحي
جودة التعليم
التعليم العالي
الأمن والسلامة
رعاية وتمكين الشباب
سوق العمل
رعاية ذوي الإعاقة
رعاية المسنين
التماسك الاجتماعي
جودة الخدمات الصحية
الحد من الأمراض المزمنة
زيادة السعة السريرية
تعزيز صورة الكويت
دعم الثقافة والإعلام
المؤشرات
مشاريع ومبادرات الخطة السنوية
تحسين الترتيب العالمي لدولة الكويت في مؤشرات التنافسية الدولية

كويت جديدة
NEWKUWAIT

الملخص التنفيذي

اعتمد هيكل الخطة السنوية للعام 2020/2019 على سبعة ركائز أساسية بإجمالي (32) برنامج تنموي، يشتمل كل برنامج حزمة من المشروعات المتجانسة، تهدف إلى تحسين وضع دولة الكويت في التنافسية العالمية وفي مجموعة من الأدلة الدولية التي ترتبط بالرؤية، يبلغ عددها (23) دليلا تحتوي على (66) مؤشرا.

اقتصاد متنوع مستدام

28 مشروع — 1,477.5 مليون د.ك

تهيئة بيئة الاعمال للقطاع الخاص	6 مشروع	30.0 م د.ك
الاقتصاد المعرفي	7 مشروع	9.9 م د.ك
تنويع القاعدة الانتاجية	3 مشروع	0.5 م د.ك
استدامة المالية العامة	1 مشروع	3.2 م د.ك
تطوير السياحة الوطنية	4 مشروع	3.8 م د.ك
التخصيص	4 مشروع	0.1 م د.ك
تطوير القطاع النفطي	3 مشروع	1,430.0 م د.ك

بنية تحتية متطورة

26 مشروع — 852.1 مليون د.ك

تطوير منظومة النقل الجوي	4 مشروع	247.3 م د.ك
تطوير منظومة النقل البري	5 مشروع	26.4 م د.ك
تطوير منظومة النقل البحري	9 مشروع	514.2 م د.ك
تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	4 مشروع	8.7 م د.ك
تطوير وزيادة الطاقة الانتاجية للطاقة الكهربائية والماء	4 مشروع	55.4 م د.ك

بيئة معيشية مستدامة

16 مشروع — 427.5 مليون د.ك

الحفاظ على سلامة البيئة الهوائية	2 مشروع	0.4 م د.ك
تحسين كفاءة إدارة المخلفات والنفايات	2 مشروع	2.9 م د.ك
توفير الرعاية السكنية للمواطنين	5 مشروع	309.3 م د.ك
توظيف الطاقات المتجددة	4 مشروع	108.0 م د.ك
معالجة الصرف الصحي	3 مشروع	6.9 م د.ك

رأس مال بشري إبداعي

27 مشروع — 394.0 مليون د.ك

جودة التعليم	8 مشروع	57.3 م د.ك
رفع الطاقة الاستيعابية للتعليم العالي	1 مشروع	302.0 م د.ك
الأمن والسلامة	2 مشروع	3.6 م د.ك
رعاية وتمكين الشباب	8 مشروع	30.5 م د.ك
إصلاح إختلالات سوق العمل	1 مشروع	0.0 م د.ك
رعاية ودمج ذوي الاعاقة	3 مشروع	0.3 م د.ك
تحسين خدمات رعاية المسنين	2 مشروع	0.0 م د.ك
تعزيز التماسك الاجتماعي	2 مشروع	0.3 م د.ك

ادارة حكومية فاعلة

13 مشروع — 16.5 مليون د.ك

الحكومة الالكترونية	12 مشروع	15.5 م د.ك
تطوير المخطط الهيكلي	1 مشروع	1.0 م د.ك

رعاية صحية عالية الجودة

18 مشروع — 366.1 مليون د.ك

جودة الخدمات الصحية	4 مشروع	10.7 م د.ك
الحد من الأمراض المزمنة غير المعدية	3 مشروع	0.8 م د.ك
زيادة السعة السريرية للمستشفيات	11 مشروع	354.7 م د.ك

مكانة دولية متميزة

7 مشروع — 5.6 مليون د.ك

تعزيز صورة دولة الكويت على المستوى الدولي	4 مشروع	0.2 م د.ك
دعم الثقافة والفن والإعلام	3 مشروع	5.4 م د.ك

عدد الركائز	7
عدد البرامج	32
عدد المؤشرات	66
عدد السياسات	238
عدد المشروعات	135
الاستثمارات	3,539.2

2.دليل فاعلية السياسات

1. أعباء النظام الحكومي
2. ترشيد المال العام
3. شفافية صنع القرار في الحكومة
4. كفاءة إطار العمل القانوني في تسوية النزاعات
5. كفاءة إطار العمل القانوني في تنظيم عملية الطعن

3.دليل سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

1. إنفاذ العقود
2. التجارة عبر الحدود
3. بدء الأعمال
4. دفع الضرائب
5. التعامل مع تصاريح البناء
6. الحصول على الائتمان
7. حماية المستثمرين بالأقلية
8. تسوية حالات الإعسار

4.دليل الإنفاق الحكومي

1. الإنفاق على البنية التحتية
2. الإنفاق على الرواتب الحكومية
3. الإنفاق على الصحة العامة

5.دليل تطور بيئة الأعمال

1. اتساع سلسلة القيمة
2. المعرفة للمؤسسات الإجتماعية العامة
3. تطوير حالة التجمعات
4. تطوير عملية الإنتاج
5. جودة المورد المحلي
6. طبيعة الميزة التنافسية
7. عدد الموردين المحليين

6.دليل أداء سوق العمل

1. التعاون في العلاقة بين صاحب العمل والعمال
2. القدرة على الاحتفاظ بالكفاءات

7.دليل صادرات السلع والخدمات

1. تنويع الصادرات

8.دليل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحكومية

1. أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في رؤية الحكومة للمستقبل
2. الخدمات الحكومية عبر الإنترنت
3. المشاركة الإلكترونية
4. النجاح الحكومي في دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

9.دليل أداء الخدمات اللوجستية

1. البنية الأساسية
2. الجداول الزمنية
3. كفاءة الخدمات اللوجستية

10.دليل جودة البنية التحتية

1. النقل الجوي
2. النقل عبر السكك الحديدية
3. النقل عبر الطرق
4. النقل عبر الميناء
5. جودة التيار الكهربائي

11.دليل تدفق السلع عبر الحدود

1. ارتباط الخطوط الملاحية المنتظمة
2. الحركة في ميناء الحاويات

13.دليل متوسط مدة الحصول على السكن العام

1. متوسط مدة الحصول على السكن العام

14.دليل الأداء البيئي

1. التنوع الحيوي والموطن
2. الثروة السمكية
3. الزراعة
4. الطقس والطاقة
5. الموارد المائية
6. المياه والصرف الصحي
7. تلوث الهواء
8. جودة الهواء

15.دليل جودة الرعاية الصحية

1. العمر المأمول
2. مرض السكري
3. معدل الإصابة بالسرطان

16.دليل جاهزية القوى العاملة

1. درجة تدريب العاملين
2. نسبة القوى العاملة ذات التعليم العالي

17.دليل جودة التعليم

1. جودة التعليم الأساسي
2. جودة تدريس الرياضيات والعلوم
3. جودة نظام التعليم

18.دليل السلام العالمي

1. الارهاب

19.دليل صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة

1. متوسط الاستثمارات الأجنبية المباشرة

20.دليل العلاقات الدولية

1. سمعة الدولة
2. متطلبات التأشيرة

21.دليل الرخاء الإجتماعي

1. الأمن والسلامة
2. تنمية الشباب
3. رأس المال الإجتماعي

22.دليل تنافسية السياحة والسفر

1. الموارد الطبيعية للسياحة

23.دليل التنافسية العالمي

1. حجم السوق

ادارة حكومية فاعلة
اقتصاد متنوع مستدام
بنية تحتية متطورة
بيئة معيشية مستدامة
رعاية صحية عالية الجودة
رأس مال بشري إبداعي
مكانة دولية متميزة

كويت جديدة
NEWKUWAIT

الجزء الأول: ركائز وبرامج ومشروعات الخطة

كويت جديدة
NEWKUWAIT

ادارة حكومية فاعلة

1. ادارة حكومية فاعلة

تهدف ركيزة إدارة حكومية فاعلة إلى إصلاح وتطوير أداء الجهاز الإداري بالدولة ليكون أكثر كفاءة وإنتاجية في تقديم الخدمات العامة بجودة عالية، والاستجابة للاحتياجات المتجددة للمواطنين وقطاع الأعمال، وفى إطار من الشراكة والعدالة والمساءلة والشفافية والنزاهة. وتتضمن ركيزة الإدارة الحكومية الفاعلة مجموعة من الأبعاد منها الحوكمة المؤسسية والسياسات؛ والحكومة الإلكترونية، وتنمية الإدارة الحكومية؛ وتمكين الموارد البشرية بالقطاع الحكومي؛ وتطوير الإطار التشريعي؛ ودعم الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.

تتكون ركيزة إدارة حكومية فاعلة من برنامجين رئيسين:

- **برنامج الحكومة الالكترونية**: حيث وضعت الحكومة جدول زمني لتطوير الخدمات العامة وخدمات قطاع الأعمال، بهدف تخفيض التكلفة المباشرة وغير المباشرة للأعمال، عن طريق إعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة لرفع كفاءته وجعله أكثر مهنية في مواجهة البيروقراطية وتقليص الدورة المستندية في تقديم الخدمات العامة والاستثمارية، والتأكيد على استخدام التكنولوجيا الحديثة والمتقدمة في تقديم كافة الخدمات الحكومية من خلال البوابة الإلكترونية للانطلاق نحو الحكومة الذكية.
- **برنامج تطوير المخطط الهيكلي**: وهو أحد أهم مشروعات الخطة، ويعتبر خريطة للتنمية خلال العقدين القادمين. حيث تسعي الحكومة إلي جعل المخطط الهيكلي الرابع متناغما تماما مع مستهدفات وبرامج خطة التنمية الحالية والخطط المستقبلية، وذلك من خلال منع التخطيط لأي مشروع تنموى جديد يحتاج إلى مساحة مكانية أوتغير استعمال للأرض إلا بعد الرجوع إلى المخطط الهيكلي.

وفي ضوء ذلك، اشتملت ركيزة إدارة حكومية فاعلة على حزمة من المشروعات يبلغ عددها (13) مشروعا تنمويا.

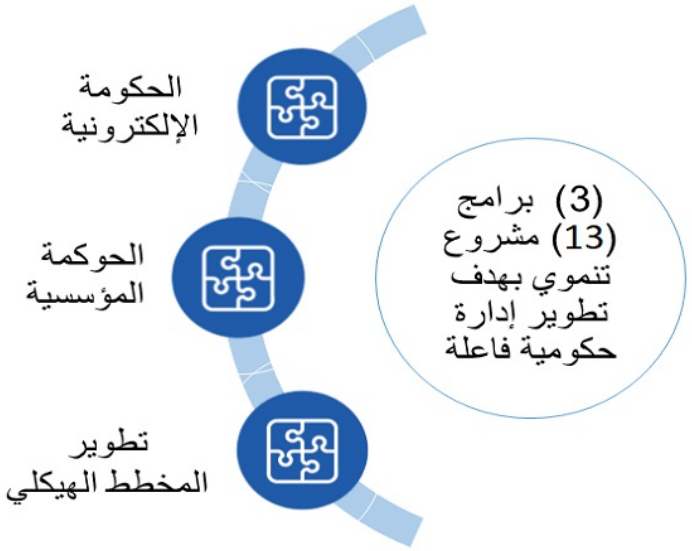

مؤشرات ركيزة ادارة حكومية فاعلة

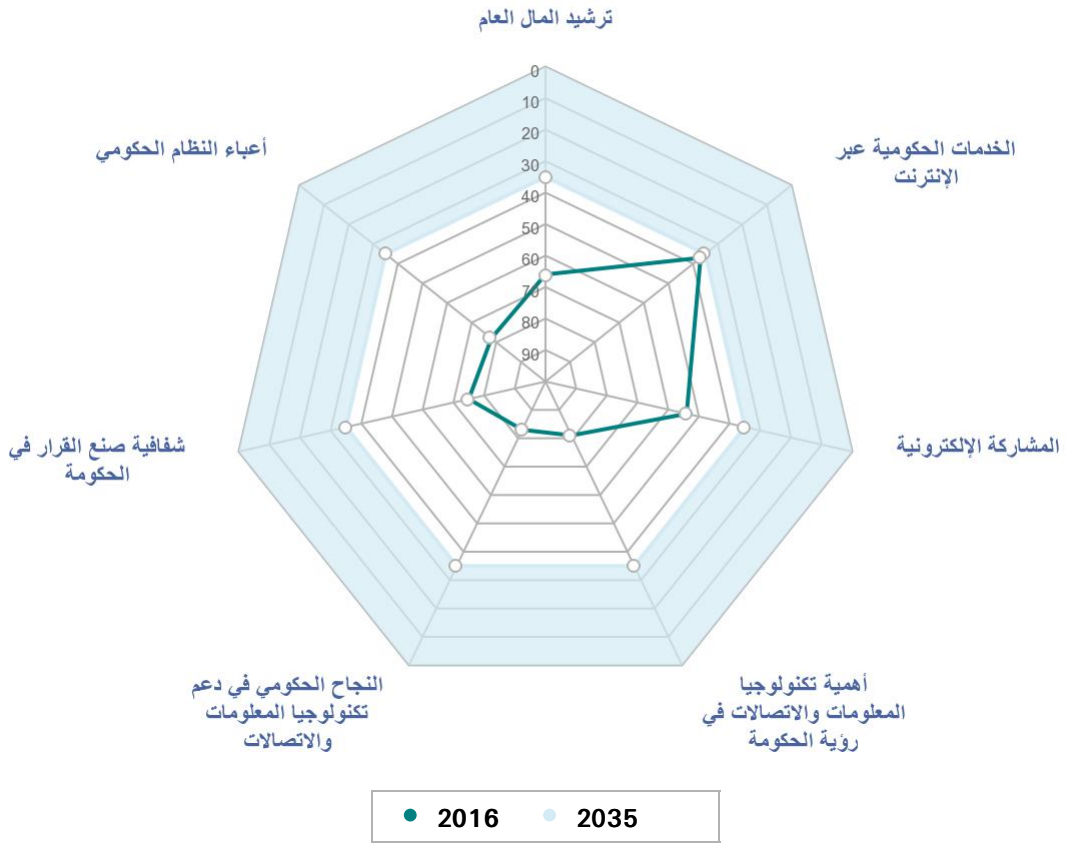

بيانات عام 2016 هي آخر بيانات متاحة

الجهات المسؤولة عن المؤشرات

المؤشر	الجهة
النجاح الحكومي في دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	الهيئة العامة لشئون ذوي الإعاقة
	وزارة الخارجية
	وزارة الداخلية
	وزارة الشؤون الإجتماعية
	وزارة المالية
أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في رؤية الحكومة للمستقبل	الإدارة المركزية للإحصاء
	الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية
	الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات
المشاركة الإلكترونية	الإدارة المركزية للإحصاء
	وزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة
الخدمات الحكومية عبر الإنترنت	الهيئة العامة لشئون ذوي الإعاقة
	وزارة الشؤون الإجتماعية
	وزارة العدل
ترشيد المال العام	وزارة المالية
أعباء النظام الحكومي	ديوان الخدمة المدنية
شفافية صنع القرار في الحكومة	الإدارة المركزية للإحصاء

1.1 الحكومة الالكترونية

يسعى برنامج الحكومة الالكترونية، لإستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين طرق تقديم الخدمات العامة، بهدف جعلها أيسر وأسرع وأقل كلفة، وفي نفس الوقت سد الطريق على أي معوقات أو تمييز أو فساد.

تحليل الفجوات

رغم بدء الكويت منذ سنوات في تطوير الخدمات الحكومية لتصبح الكترونية، إلا أنها لم تصل بعد للمستوى المرضي، خاصة فيما يتعلق بخدمات قطاع الأعمال. لذلك لم يكن جزء كبير من مؤشرات الكويت الدولية في هذا المجال على مستوى الطموح، وتمثلت أهم التحديات فيما يلي:

- ضعف الخدمات الالكترونية في مجال قطاع الأعمال، خاصة فيما يتعلق بالمشروعات الجديدة.
- غياب التنسيق فيما بين الجهات المنوط بها الموافقات على الأعمال.
- ضعف قواعد البيانات الإحصائية اللازمة للمستثمرين ومتخذي القرار الاقتصادي والمالي.

أهم السياسات

- تبسيط إجراءات إصدار التراخيص اللازمة للمستثمر المحلي والأجنبي.
- فك التداخل في الاختصاصات، لتبسيط الإجراءات وتقليل الدورة المستندية.
- توسيع استخدام الخدمات الإلكترونية في تقديم مختلف الخدمات الأمنية والمرورية
- تبسيط نظم التقاضي وإجراءاته لرفع المعاناة عن المتقاضين وتمكينهم من الحصول على حقوقهم
- وضع خطط زمنية لتطوير وزيادة الخدمات الإلكترونية عبر البوابة الإلكترونية الرسمية.
- زيادة الخدمات الإلكترونية الداعمة لقطاع الأعمال.

م	المشروع	الجهة المسؤولة	الدليل	المؤشرات	الخطة الانمائية الأولى	الخطة الانمائية الثانية					الخطة الانمائية الثالثة	الأثر التنموي
					>>	2016/2015	2017/2016	*2018/2017	2019/2018	2020/2019	<<	
1.1.1	الشبكة الوطنية للمعلومات الإحصائية	الإدارة المركزية للإحصاء	دليل فاعلية السياسات	شفافية صنع القرار في الحكومة				%52				- تسهيل خدمات بدء أنشطة الأعمال بما يساعد على زيادة الأنشطة الاقتصادية. - رفع كفاءة أجهزة الإدارة العامة، ورفع إنتاجية العاملين بها. - خفض الإنفاق الحكومي بإيجاد وفورات نتيجة استخدام تطبيقات الحكومة الالكترونية. - سد ثغرات التمييز والفساد ودعم الشفافية والنزاهة.
1.1.2	ميكنة وربط حسابات البعثات الدبلوماسية بالخارج	وزارة الخارجية	دليل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحكومية	النجاح الحكومي في دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات								
			دليل العلاقات الدولية	سمعة الدولة				%34				
			دليل سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	إنفاذ العقود								
				بدء الأعمال								
1.1.3	وضع وتنفيذ الخطة الاستراتيجية الخمسية لتكنولوجيا المعلومات	وزارة الداخلية	دليل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحكومية	النجاح الحكومي في دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات				%38				
1.1.4	الحكومة الإلكترونية لدعم قطاع العدالة	وزارة العدل		الخدمات الحكومية عبر الإنترنت								
			دليل فاعلية السياسات	كفاءة إطار العمل القانوني في تسوية النزاعات				%25				

م	المشروع	الجهة المسؤولة	الدليل	المؤشرات	الخطة الانمائية الأولى	الخطة الانمائية الثانية					الخطة الانمائية الثالثة	الأثر التنموي
					>>	2016/2015	2017/2016	*2018/2017	2019/2018	2020/2019	<<	
1.1.4	الحكومة الإلكترونية لدعم قطاع العدالة	وزارة العدل	دليل فاعلية السياسات	كفاءة إطار العمل القانوني في تنظيم عملية الطعن				%25				- تسهيل خدمات بدء أنشطة الأعمال بما يساعد على زيادة الأنشطة الاقتصادية. - رفع كفاءة أجهزة الإدارة العامة، ورفع إنتاجية العاملين بها. - خفض الإنفاق الحكومي بإيجاد وفورات نتيجة استخدام تطبيقات الحكومة الالكترونية. - سد ثغرات التمييز والفساد ودعم الشفافية والنزاهة.
1.1.5	نظم المعلومات الجغرافية GIS	وزارة المالية	دليل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحكومية	النجاح الحكومي في دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات				%30				
1.1.6	ميكنة دورة العمل المستندية بوزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة	وزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة		المشاركة الإلكترونية				%48				
1.1.7	وضع وتنفيذ الخطة الوطنية لاستمرارية الأعمال وادارة الكوارث	الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات		أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في رؤية الحكومة للمستقبل				%28				
1.1.8	ميكنة وتطوير وزارة الشئون الإجتماعية والعمل	وزارة الشؤون الإجتماعية		الخدمات الحكومية عبر الإنترنت								
				النجاح الحكومي في دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات				%74				
1.1.9	بوابة الهيئة العامة لشئون ذوي الإعاقة (PADA Portal)	الهيئة العامة لشئون ذوي الإعاقة		الخدمات الحكومية عبر الإنترنت								
				النجاح الحكومي في دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات								

م	المشروع	الجهة المسؤولة	الدليل	المؤشرات	الخطة الانمائية الأولى	الخطة الانمائية الثانية					الخطة الانمائية الثالثة	الأثر التنموي
					>>	2016/2015	2017/2016	*2018/2017	2019/2018	2020/2019	<<	
1.1.10	التعداد التسجيلي لدولة الكويت 2020	الإدارة المركزية للإحصاء	دليل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحكومية	المشاركة الإلكترونية								- تسهيل خدمات بدء أنشطة الأعمال بما يساعد على زيادة الأنشطة الاقتصادية. - رفع كفاءة أجهزة الإدارة العامة، ورفع إنتاجية العاملين بها. - خفض الإنفاق الحكومي بإيجاد وفورات نتيجة استخدام تطبيقات الحكومة الالكترونية. - سد ثغرات التمييز والفساد وحكم الشفافية والنزاهة.
				أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في رؤية الحكومة للمستقبل								
			دليل فاعلية السياسات	شفافية صنع القرار في الحكومة								
1.1.11	المنظومة المتكاملة لاعداد و متابعة الخطة الخمسية	الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية	دليل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحكومية	أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في رؤية الحكومة للمستقبل								
1.1.12	مركز الكويت للاعمال 2	وزارة التجارة والصناعة	دليل سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	بدء الأعمال								

* نسبة الانجاز المذكورة للمشروعات حتى نهاية السنة المالية 2018/2017

التكلفة الاجمالية التقديرية للبرنامج	49,049,530
التكلفة التقديرية 2020/2019	15,507,197
عدد الجهات	11

1.2 تطوير المخطط الهيكلي

نعنى **ببرنامج تطوير المخطط الهيكلي**، تطوير استعمالات أراضي الدولة، واعتماد أنظمة ذكية ومستدامة تساعد على الحفاظ على البيئة الطبيعية، مع الأخذ في الاعتبار التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، والزيادة السكانية المتوقعة خلال العقدين القادمين. ويعتبر المخطط الهيكلي للدولة هو الأساس في عملية التنمية، وهو الإطار العام الذي يحدد الأهداف والسياسات العمرانية المستقبلية التي تعكس رؤية وأهداف وخطط الدولة في استعمالات الأراضي المختلفة.

للبرنامج مشروع واحد تقوم به بلدية الكويت مع مستشار عالمي، ومن المنتظر أن ينتهي المشروع بنهاية عام 2019.

تحليل الفجوات

أثبتت الدراسات المختلفة المهتمة بمراجعة مدى توافق المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت مع خطة التنمية، أن نسبة الإختلاف بينه وبين الخطة تصل إلى 60%، لذا تسعى الحكومة الى جعل المخطط الهيكلي الرابع متناغما تماما مع خطط التنمية المستقبلية، بحيث يأخذ في الاعتبار أهم التحديات القائمة في هذا الخصوص، والتي يمكن ايجازها فيما يلي:

- عدم استيعاب المخطط الهيكلي الحالي لمشروعات التنمية، خاصة الكبرى منها.
- ضرورة وضع خريطة استثمارية لتشجيع القطاع الخاص تأخذ التوسعات المستقبلية في الاعتبار.
- وجود فجوات في جزء كبير من المعلومات والبيانات الضرورية للتنمية، سواء من ناحية النقص أو التحديث.
- غياب أو ضعف مشاركة جهات ذات علاقة مباشرة بالمخطط الهيكلي.

أهم السياسات

- الإسراع في تعديل المخطط الهيكلي للدولة ليتوافق مع الخطة، وتوفير الأراضي لإقامة المشاريع الصناعية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

م	المشروع	الجهة المسؤولة	الدليل	المؤشرات	الخطة الانمائية الأولى	الخطة الانمائية الثانية					الخطة الانمائية الثالثة	الأثر التنموي
					>>	2016/2015	2017/2016	2018/2017*	2019/2018	2020/2019	<<	
1.2.1	تطوير وتحديث المخطط الهيكلي لدولة الكويت (المخطط الهيكلي الرابع لدولة الكويت)	بلدية الكويت	دليل أداء الخدمات اللوجستية	البنية الأساسية								توافق مشروعات التنمية بشكل كامل مع المخطط الهيكلي. التوازن العمراني والاقتصادي والديموغرافي بين مناطق الدولة. إيجاد مدن وتجمعات حضرية مستقلة بذاتها اقتصاديا وخدماتياً بشكل كامل.
				كفاءة الخدمات اللوجستية								
			دليل متوسط مدة الحصول على السكن العام	متوسط مدة الحصول على السكن العام				%72				

* نسبة الانجاز المذكورة للمشروعات حتى نهاية السنة المالية 2018/2017

التكلفة الاجمالية التقديرية للبرنامج	3,234,383
التكلفة التقديرية 2020/2019	970,350
عدد الجهات	1

كويت جديدة
NEWKUWAIT

اقتصاد متنوع مستدام

الاقتصاد المتنوع المستدام هو اقتصاد يوفر احتياجات المواطنين وتتنوع فيه مصادر دخل الدولة، وترتكز دعائمه على تمكين القطاع الخاص لريادة التنمية، وخلق وفرة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتوفير عمق اقتصادي وفرص عمل لائقة دائمة، وقطاع حكومي دوره الأساسي هو التنظيم والمراقبة لتحسين بيئة الأعمال وجعلها جاذبة للاستثمارات، مع الاهتمام بتنويع القاعدة الانتاجية في ظل ما يمر به الاقتصاد العالمي من تراجع في معدلات النمو، وعدم الاستقرار الجيوسياسي بمناطق مختلفة، بالإضافة الى التوجه العام نحو زيادة استخدامات الطاقة من المصادر المتجددة، وتبعات ذلك على أسعار النفط، وهو ما أدى الى انخفاض كبير في الإيرادات العامة للدولة، وظهور عجز الميزانية العامة كأحد المتغيرات الجديدة التي تؤخذ في الحسبان عند إعداد الخطط المستقبلية. في ظل تلك التحديات تظهر أهمية ركيزة "الاقتصاد المتنوع المستدام"، لتأكيد استمرارية وزيادة النمو الاقتصادي لتحقيق الاستدامة التي توازن بين الحاجات الآنية والمستقبلية وهو وما تسعى الخطط التنموية الى تحقيقه من خلال:

- تحول القطاع الحكومي نحو التنظيم والمراقبة لتحسين بيئة الأعمال وجعلها جاذبة للاستثمارات.
- تمكين القطاع الخاص سواء عبر التخصيص، والشراكة مع القطاع العام.
- دعم مشاركة الشباب الكويتي للعمل بالقطاع الخاص وخلق فرص وظيفية في قطاعات صناعية وخدمية.
- جذب التقنيات الحديثة انتاجياً وإدارياً من خلال توطين وخلق مناطق تجمعات للاستثمارات الأجنبية لتكوين قاعدة انتاجية متنوعة.
- توافر قطاع مالي متطور ومستقر.

وتتضمن ركيزة اقتصاد متنوع مستدام (7) برامج، حيث يستهدف برنامج تهيئة بيئة الأعمال للقطاع الخاص التغلب على المعوقات التي تواجه القطاع الخاص والعمل على زيادة نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وبرنامج "تنويع القاعدة الانتاجية" والذي يسعى الى رفع معدلات الاستثماروزيادة نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي لتخفيض الاعتماد على القطاع النفطي. أما برنامج "تطوير السياحة الوطنية" فيستهدف تشجيع الاستثمارات في الانشطة السياحية بمختلف مناطق الكويت، والاستغلال الامثل للمرافق والخدمات السياحية لتطوير القطاع السياحي وزيادة قدراته التنافسية. وبرنامج "الاقتصاد المعرفي" الذي يستهدف زيادة الميزة التنافسية للمنتجات الوطنية، وذلك في المدى المتوسط الى الطويل، ما سيؤدي الى زيادة قدراتها على النفاذ للأسواق العالمية وبالتالي زيادة الصادرات غير النفطية وزيادة الايرادات العامة غير النفطية. وبرنامج التخصيص لتفعيل زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي وإفساح المجال أمامه لريادة عجلة التنمية. بالإضافة إلى برنامج تطوير القطاع النفطي وبرنامج استدامة المالية العامة.

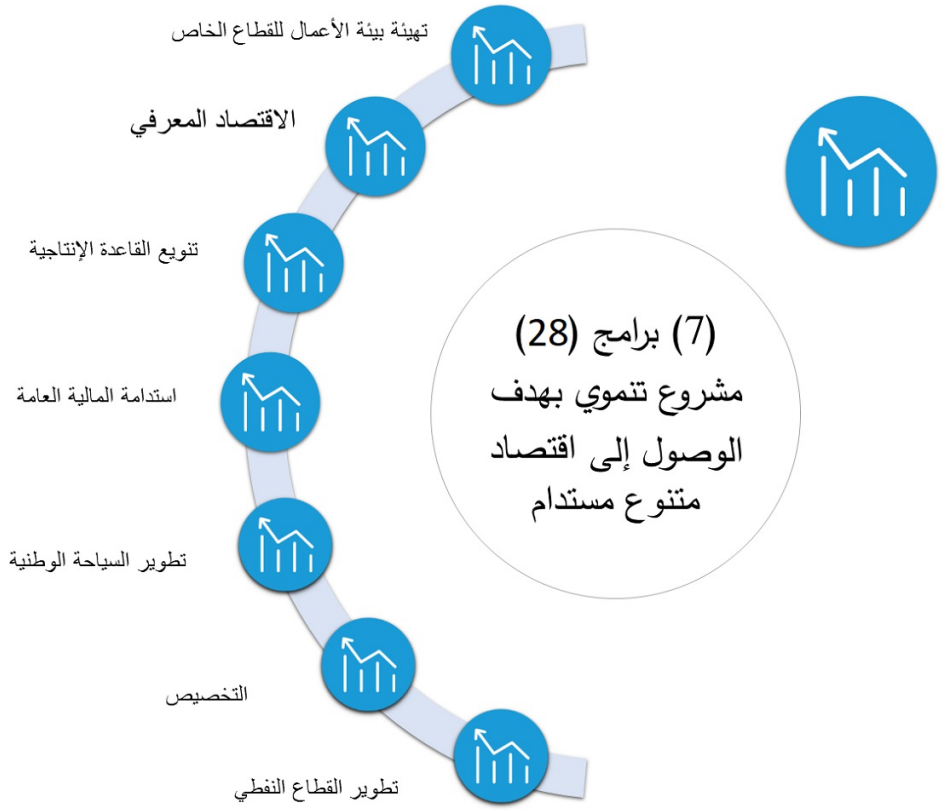

مؤشرات ركيزة اقتصاد متنوع مستدام

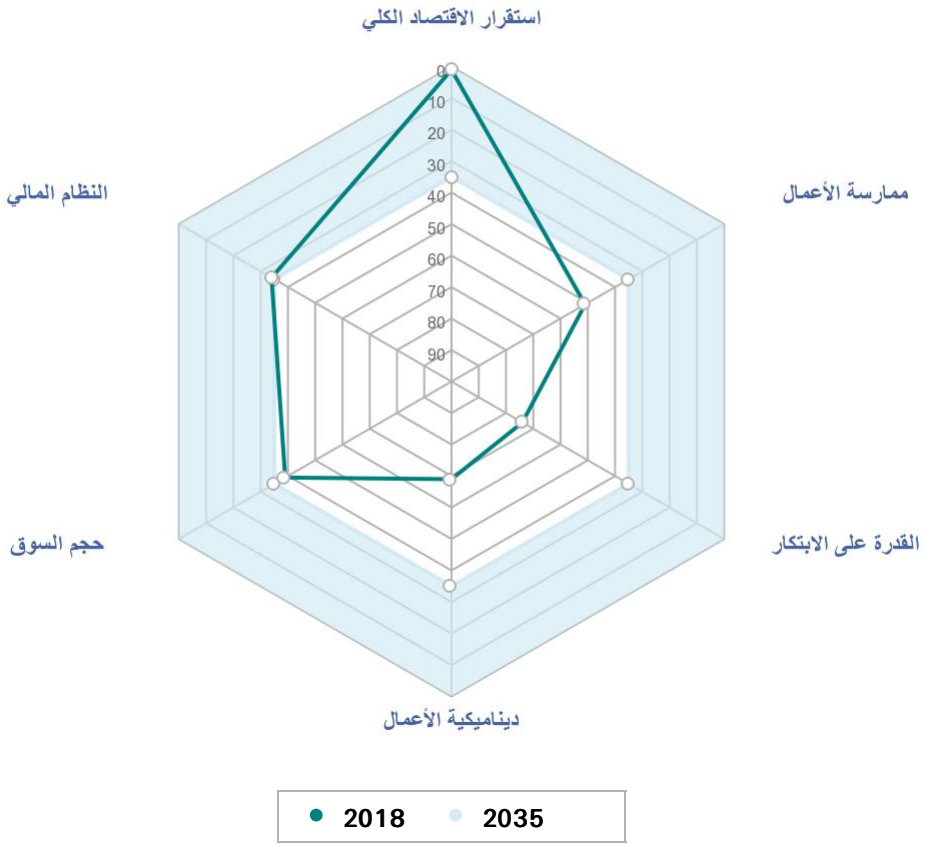

بيانات ممارسة الأعمال 2019

تطور مؤشرات الاقتصاد الكويتي						
مؤشرات اقتصادية مختارة	2015	2016	2017	2018*	2019**	2020**
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار$)	115	109	120	123	130	137
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (% التغيير)	0.6	2.9	3.5-	1.7	3.6	3.6
- النفطي	1.7-	3.9	7.2-	1.6	3.7	3.4
- غير النفطي	0.1	1.8	2.5	1.4	2.4	2.8
متوسط نسبة التضخم (CPI)	3.3	3.2	1.6	2.2	3	3
نسبة الإيرادات الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي	39.5	39.6	44.1	47.6	46.3	44.9
نسبة النفقات الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي	52.9	53.6	53.1	53.5	51.2	49.2
نسبة (الفائض/العجز) المالي من الناتج المحلي الإجمالي	13.4-	13.9-	9-	5.9-	4.9-	4.4-
نسبة الدين الحكومي الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي	4.7	9.9	20.7	18.8	25.3	30.3
الصادرات السلعية (% التغيير)	47.9-	14.6-	18.6	26.6	3.2	4.6
الواردات السلعية (% التغيير)	1.6-	1.6	9.4	11	5	4
الحساب الجاري % (GDP)	3.5	4.6-	5.9	10.6	7.8	5.9
الاحتياطات الرسمية (مليار دولار)	28.3	31	33.6	-	-	-
نصيب القطاع النفطي من الناتج المحلي الإجمالي	52.6	53.2	50.8	-	-	-
نسبة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات	88.6	89.2	89.3	-	-	-
نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات	90.2	89.5	91.6	-	-	-

المصدر: البنك الدولي، تقرير المرصد الاقتصادي لمنطقة الخليج، 2018.

* بيانات تقديرية ** توقعات

2.1 تهيئة بيئة الاعمال للقطاع الخاص

يهتم برنامج تهيئة بيئة الأعمال للقطاع الخاص بالعمل على التغلب على المعوقات التي تواجه القطاع الخاص من خلال فك التداخل في الاختصاصات بين الجهات الحكومية، والعمل على إعادة هندسة خطوات العمل لتبسيط الاجراءات وتقليل الدورة المستندية وتفعيل إنجاز الأعمال الكترونيا، وذلك لزيادة نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، بما يؤدي الى تمكين القطاع الخاص وزيادة فرص العمل الجديدة للمواطنين به.

كما يستهدف البرنامج تبني مشروعات محورية في عملية التنمية، سواء المسند منها الى القطاع الخاص أو ما سينفذ بالمشاركة بين القطاعين العام والخاص، ومن خلال تأسيس الشركات المساهمة العامة، وتبسيط اجراءات اصدار التراخيص اللازمة للمستثمر المحلي والاجنبي وتوفير بوابة الكترونية موحدة لخدمات قطاع الاعمال والاستثمار.

وبعد الانتهاء من تنفيذ مشروعات البرنامج البالغ عددها (6) مشروعات يستهدف تحسين الترتيب النسبي لدولة الكويت في مؤشر بدء الأعمال بنهاية الخطة الإنمائية، وذلك من خلال زيادة نسبة مساهمة الناتج المحلي للقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي لتصل الى (نحو 42%) بنهاية الخطة الإنمائية، وبما يؤدي الى زيادة فرص العمل الوطنية.

تحليل الفجوات

- تأخر ترتيب دولة الكويت في مؤشر بدء الأعمال إلى المرتبة (149) من ضمن (190) دولة عام 2018 محققة ترتيب نسبي (78%) في المؤشر، وهذه النسبة رغم تحسنها مقارنة بالعام 2017 إلا أنها تشير إلى أهمية دعم جهود تهيئة بيئة الأعمال لجذب الاستثمارات المباشرة الوطنية أو الأجنبية.
- كما تراجع الترتيب النسبي لمؤشر التجارة عبر الحدود (81 %) من جملة الدول المشاركة، نتيجة لطول المدة والاجراءات المتعلقة بالتصدير والاستيراد.
- تدني الترتيب النسبي لمؤشر جودة المورد المحلي (62 %) وقد شهد مؤشر تطوير حالة التجمعات تحسن من (35 %) إلى (34 %).
- الحاجة إلى المزيد من الدراسات بشأن الوضع التشريعي للدولة لتسهيل الاستثمارات الأجنبية والقوانين المتعلقة بها.

أهم السياسات

- حل المعوقات التي تحول دون نمو قطاع الصناعة التحويلية.
- توفير مناخ التنافس الحر بين المؤسسات الصناعية والتجارية، وتدخل الحكومة للحماية من "الإغراق"، وتطبيق معايير الجودة على الواردات.
- تشجيع القطاع الخاص للاستفادة من ميزات الاتفاقيات التجارية المختلفة.
- إقامة "مناطق تجارة حرة" في المواقع المناسبة، مع تزويدها بالتجهيزات الأساسية للتصدير والاستيراد.
- تبني مشروعات محورية في عملية التنمية، من خلال تأسيس الشركات المساهمة.

م	المشروع	الجهة المسؤولة	الدليل	المؤشرات	الخطة الانمائية الأولى	الخطة الانمائية الثانية					الخطة الانمائية الثالثة	الأثر التنموي
					>>	2016/2015	2017/2016	*2018/2017	2019/2018	2020/2019	<<	
2.1.1	إنشاء وإنجاز وتشغيل وصيانة البنية الأساسية لمنطقة الشدادية الصناعية	الهيئة العامة للصناعة	دليل تطور بيئة الأعمال	تطوير حالة التجمعات				%45				• زيادة معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي للقطاع الخاص . • زيادة فرص العمل للمواطنين بالقطاع الخاص. • زيادة معدل استثمارات القطاع الخاص الوطني والأجنبي. • تطوير بيئة ممارسة الأعمال وتحسين مناخ الاستثمار ليكون أكثر جذبا للقطاع الخاص.
2.1.2	المدن العمالية- مدينة جنوب الجهراء	هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص	دليل الرخاء الإجتماعي	الأمن والسلامة								
			دليل تطور بيئة الأعمال	تطوير حالة التجمعات				%39				
				عدد الموردين المحليين								
2.1.3	التوسع في إنشاء وتطوير المناطق الحرة في دولة الكويت	هيئة تشجيع الاستثمار المباشر	دليل سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	التجارة عبر الحدود								
2.1.4	مجمع المختبرات الوطنية	معهد الكويت للأبحاث العلمية	دليل تطور بيئة الأعمال	جودة المورد المحلي								
			دليل سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	التجارة عبر الحدود								
2.1.5	مختبرات متنقلة لفحص الأغذية	هيئة الغذاء والتغذية	دليل جودة الرعاية الصحية	العمر المأمول								

م	المشروع	الجهة المسؤولة	الدليل	المؤشرات	الخطة الانمائية الأولى	الخطة الانمائية الثانية					الخطة الانمائية الثالثة	الأثر التنموي
					>>	2016/2015	2017/2016	*2018/2017	2019/2018	2020/2019	<<	
2.1.5	مختبرات متنقلة لفحص الأغذية	هيئة الغذاء والتغذية	دليل جودة الرعاية الصحية	معدل الإصابة بالسرطان								• زيادة معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي للقطاع الخاص . • زيادة فرص العمل للمواطنين بالقطاع الخاص. • زيادة معدل استثمارات القطاع الخاص الوطني والأجنبي. • تطوير بيئة ممارسة الأعمال وتحسين مناخ الاستثمار ليكون أكثر جذبا للقطاع الخاص.
			دليل سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	التجارة عبر الحدود								
2.1.6	السياسة الوطنية للمنافسة	جهاز حماية المنافسة	دليل تطور بيئة الأعمال	طبيعة الميزة التنافسية								
			دليل فاعلية السياسات	كفاءة إطار العمل القانوني في تسوية النزاعات								

* نسبة الانجاز المذكورة للمشروعات حتى نهاية السنة المالية 2018/2017

التكلفة الاجمالية التقديرية للبرنامج	286,328,000
التكلفة التقديرية 2020/2019	30,029,000
عدد الجهات	6

2.2 الاقتصاد المعرفي

"الاقتصاد المعرفي" هو اقتصاد قائم على الاستخدامات العلمية والتقنيات الحديثة في البحث والتطوير والابتكار والابداع بما يؤدي الى زيادة الانتاج والانتاجية، ويتضمن البرنامج عدد (7) مشروعات، يستهدف من خلال تنفيذها الى زيادة الميزة التنافسية للمنتجات الوطنية، وذلك في المدى المتوسط الى الطويل، ما سيؤدي الى زيادة قدراتها على النفاذ للأسواق العالمية وبالتالي زيادة الصادرات غير النفطية وزيادة الإيرادات العامة غير النفطية. ويسعى البرنامج الى تشجيع الصناعات المعرفية ذات التقنية المتطورة وتسويقها للقطاع الصناعي، بناء القدرات والخبرات اللازمة لتنفيذ برامج البحث العلمي، بما في ذلك إنشاء مركز أبحاث عالمي للبترول، دعم جهود اشراك القطاع الخاص في تطوير المناهج والتخصصات العلمية والبرامج البحثية بمؤسسات التعليم العالي، لضمان التوافق مع احتياجات القطاع الخاص بمجالاته المتعددة، تطوير استراتيجية وطنية للبحث العلمي والابتكار، من خلال ربط البحث العلمي والابتكار بخطط التنمية في الدولة، تطوير آلية فعالة لربط مخرجات البحث العلمي بالأولويات التنموية. حيث يستهدف برنامج الاقتصاد المعرفي تحسين الترتيب النسبي لدولة الكويت في كل من مؤشر المعرفة للمؤسسات الاجتماعية العامة، ومؤشر طبيعة الميزة التنافسية بنهاية الخطة الإنمائية.

تحليل الفجوات

- تدني ترتيب الدولة في مؤشر طبيعة الميزة التنافسية من المركز 48 إلى المركز 53 محققة بذلك ترتيب نسبي 38% من الدول المشاركة، كأحد أهم مؤشرات دليل تطور بيئة الأعمال عام 2017.
- تراجع ترتيب الدولة على مؤشر المعرفة للمؤسسات الاجتماعية العامة حيث احتلت ترتيب نسبي 64% من ضمن مجموعة الدول المشاركة على المؤشر بدليل تطور بيئة الأعمال عام 2012.
- تحقيق معدل نمو حقيقي للناتج القومي للدولة من خلال قطاعات يغلب عليها الطابع الخدمي المعرفي.
- التركيز على الخدمات المعرفية، والتي تشمل نشاطات البحث والتطوير، والاستكشاف والابتكار، وطرق توفير ونقل المعلومات، وصناعة الاتصالات، حيث أصبح رأس المال المعرفي العنصر الأكثر أهمية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

أهم السياسات

- دعم وتطوير نظم البحث العلمي لخدمة التنمية الزراعية المستدامة.
- تطوير آلية فعَّالة لربط مخرجات البحث العلمي بالأولويات التنموية

م	المشروع	الجهة المسؤولة	الدليل	المؤشرات	الخطة الانمائية الأولى	الخطة الانمائية الثانية					الخطة الانمائية الثالثة	الأثر التنموي
					>>	2016/2015	2017/2016	*2018/2017	2019/2018	2020/2019	<<	
2.2.1	مراكز بحث وتطوير لدعم القطاع الخاص	معهد الكويت للأبحاث العلمية	دليل تطور بيئة الأعمال	اتساع سلسلة القيمة								دعم الابتكار والاختراعات لزيادة القيمة المضافة. زيادة اجمالي التكوين الرأسمالي المادي والمعرفي. تحسين الميزة التنافسية للمنتجات الوطنية. زيادة القدرات والخبرات اللازمة لبناء برامج البحث العلمي.
				تطوير عملية الإنتاج				%92				
				طبيعة الميزة التنافسية								
2.2.2	تصميم لإنشاء مرافق متخصصة لأبحاث إدارة البحار ومواردها			المعرفة للمؤسسات الإجتماعية العامة								
								%17				
				طبيعة الميزة التنافسية								
2.2.3	إنشاء مرافق متخصصة لتطوير نظم زراعية متكاملة ومتطورة لتعزيز الإنتاج الزراعي المستدام			اتساع سلسلة القيمة								
				تطوير عملية الإنتاج				%68				
2.2.4	تصميم وإنشاء مرافق متخصصة لأبحاث تنمية الصحراء وأنشطة التنمية الحضرية		دليل الأداء البيئي	التنوع الحيوي والموطن				%26				

م	المشروع	الجهة المسؤولة	الدليل	المؤشرات	الخطة الانمائية الأولى	الخطة الانمائية الثانية					الخطة الانمائية الثالثة	الأثر التنموي
					>>	2016/2015	2017/2016	*2018/2017	2019/2018	2020/2019	<<	
2.2.5	تصميم لإنشاء مرافق متخصصة لتطوير واختبار تقنيات الإنتاج المكثف للبذور والنباتات الصحراوية	معهد الكويت للأبحاث العلمية	دليل الأداء البيئي	الزراعة				%66				دعم الابتكار والاختراعات لزيادة القيمة المضافة. زيادة اجمالي التكوين الرأسمالي المادي والمعرفي. تحسين الميزة التنافسية للمنتجات الوطنية. زيادة القدرات والخبرات اللازمة لبناء برامج البحث العلمي.
				طبيعة الميزة التنافسية								
2.2.6	المزرعة الاقتصادية المستدامة باستخدام التقنيات الحديثة		دليل تطور بيئة الأعمال	تطوير عملية الإنتاج								
				طبيعة الميزة التنافسية								
2.2.7	مركز الكويت للإبداع و الريادة	وزارة الأشغال العامة	دليل الرخاء الإجتماعي	تنمية الشباب								

* نسبة الانجاز المذكورة للمشروعات حتى نهاية السنة المالية 2018/2017

التكلفة الاجمالية التقديرية للبرنامج	100,321,000
التكلفة التقديرية 2020/2019	9,852,000
عدد الجهات	2

2.3 تنويع القاعدة الانتاجية

تنويع القاعدة الإنتاجية يعني زيادة عمق الاقتصاد الوطني بتنمية قطاعات الصناعة والزراعة والثروة السمكية والتعدين والخدمات من خلال زيادة معدلات الاستثمار لزيادة نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي وتنويع مصادر الدخل وتخفيض الاعتماد على القطاع النفطي. ويستهدف البرنامج، الذي يتضمن (3) مشروعات، تحسين الترتيب النسبي لدولة الكويت في دليل تطور بيئة الأعمال، وذلك من خلال زيادة نسبة مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الاجمالي بنهاية الخطة الإنمائية.

تحليل الفجوات

أظهرت نتائج تحليل تقرير التنافسية العالمية لعام 2017/2018، تدني نسبي في وضع دولة الكويت فيما يتعلق بتطور بيئة الأعمال، حيث حصلت دولة الكويت على المركز 70 في دليل تطور بيئة الأعمال مقارنة بالمركز 61 عام 2017/2016 محققة بذلك ترتيب نسبي 51% مقارنة بـ 44 % في العام السابق، كما تشير المؤشرات الفرعية المستهدفة بالدليل الى:

- تأخر ترتيب مؤشر تطوير عملية الإنتاج من المرتبة 64 بترتيب نسبي 46% في تقرير عام 2016/2017 الى المرتبة 68 بترتيب نسبي 50% في تقرير عام 2017/2018.
- إن المستهدف ما زال يتطلب المزيد من الجهود لتكريس قواعد التنمية المستدامة بأبعادها الوطنية والعالمية، من خلال شراكات وطنية قوية يمتد عملها داخل وخارج الكويت، ومن الجدير بالذكر أن الانتهاء من المخطط الهيكلي الرابع سيؤدي الى زيادة معدلات الاستثمار الخاص والأجنبي بنهاية الخطة الانمائية.

أهم السياسات

- تطوير منطقة شمال الكويت كمنطقة اقتصادية وعمرانية تقوم على تشغيل ميناء مبارك الكبير.
- تنويع مصادر الدخل الوطني والعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحفيز شراكة القطاع الخاص.

م	المشروع	الجهة المسؤولة	الدليل	المؤشرات	الخطة الانمائية الأولى	الخطة الانمائية الثانية					الخطة الانمائية الثالثة	الأثر التنموي
					>>	2016/2015	2017/2016	*2018/2017	2019/2018	2020/2019	<<	
2.3.1	المناطق الاقتصادية	هيئة تشجيع الاستثمار المباشر	دليل صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة	متوسط الاستثمارات الأجنبية المباشرة				%26				زيادة نسبة مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الاجمالي وتنويع مصادر الدخل. تهيئة بيئة الأعمال بما يؤدي لجذب مزيد من الاستثمارات الخاصة الوطنية والاجنبية. زيادة مساهمة الناتج المحلي للقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي.
2.3.2	بناء وتشغيل مجمع للإنتاج الاقتصادي للأسماك والربيان باستخدام التقنيات المطورة	معهد الكويت للأبحاث العلمية	دليل الأداء البيئي	الثروة السمكية								
2.3.3	مدينة الحرير والجزر (المرحلة الأولى)	جهاز تطوير مدينة الحرير وجزيرة بوبيان	دليل التنافسية العالمي	حجم السوق								
			دليل تطور بيئة الأعمال	تطوير حالة التجمعات								
				طبيعة الميزة التنافسية								
			دليل سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	التجارة عبر الحدود								

* نسبة الانجاز المذكورة للمشروعات حتى نهاية السنة المالية 2018/2017

التكلفة الاجمالية التقديرية للبرنامج	26,000,000
التكلفة التقديرية 2020/2019	500,000
عدد الجهات	3

2.4 استدامة المالية العامة

يهتم برنامج استدامة المالية العامة بمعالجة الخلل الهيكلي في المالية العامة والناتج عن هيمنة الإيرادات النفطية من جانب، وتضخم بند النفقات الجارية من جانب آخر. لذا فقد وضعت الحكومة من ضمن أولوياتها وبدأت العمل على استدامة المالية العامة من خلال إصلاح الهيكل المالي حتى تتمكن الدولة من تنفيذ خططها التنموية باستقرار وبدون معوقات.

تحليل الفجوات

- انخفاض الايرادات غير النفطية نسبة الى اجمالي الإيرادات العامة
- الارتفاع المستمر في نسبة الإنفاق الجاري نسبة الى الإنفاق الاستثماري والانفاق العام

أهم السياسات

- تطوير واستكمال مشروعات التحول إلى الحكومة الإلكترونية، لتحصيل المستحقات المالية للدولة، في مجال الخدمات والأملاك العامة.

م	المشروع	الجهة المسؤولة	الدليل	المؤشرات	الخطة الانمائية الأولى	الخطة الانمائية الثانية					الخطة الانمائية الثالثة	الأثر التنموي
					>>	2016/2015	2017/2016	*2018/2017	2019/2018	2020/2019	<<	
2.4.1	تطوير الادارة الضريبية	وزارة المالية	دليل سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	دفع الضرائب				%82				زيادة نسبة الايرادات الغير نفطية نسبة الى الايرادات العامة من خلال إعادة تسعير الخدمات والمرافق العامة ترشيد الانفاق الجاري من خلال ضبط التوظيف الحكومي ووقف الهدر في الدعوم

* نسبة الانجاز المذكورة للمشروعات حتى نهاية السنة المالية 2018/2017

التكلفة الاجمالية التقديرية للبرنامج	9,750,000
التكلفة التقديرية 2020/2019	3,232,680
عدد الجهات	1

2.5 تطوير السياحة الوطنية

برنامج تطوير السياحة الوطنية والذي يتضمن (4) مشروعات، يعني بتنمية الإمكانات والموارد المادية والخدمية السياحية من خلال التخطيط والتطوير العمراني وتشجيع وزيادة التعاون الوثيق بين كل من القطاع العام والقطاع الخاص في القطاع السياحي لما له من دور في تنويع مصادر الدخل. ويستهدف برنامج "تطوير السياحة الوطنية" تشجيع الاستثمارات في الانشطة السياحية بمختلف مناطق الكويت، والاستغلال الأمثل للمرافق والخدمات السياحية لتطوير القطاع السياحي وزيادة قدراته التنافسية. حيث يستهدف زيادة عدد رواد المشروعات السياحية بنهاية الخطة الإنمائية 2020/2019-2016/2015، كما أنه من المتوقع لهذا البرنامج التأثير في زيادة نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية من إجمالي الإيرادات العامة للدولة.

تحليل الفجوات

القطاع السياحي أحد وسائل تعزيز استدامة التنمية وتنويع مصادر الدخل، وتتمثل أهم التحديات التي تواجه القطاع في:

- تحديث قواعد البيانات عن المعالم والمرافق والخدمات السياحية في دولة الكويت.
- تهيئة البنية التحتية للنهوض بصناعة السياحة.
- البيئة التشريعية والقيود المفروضة على تأشيرات الدخول.
- المنتجات السياحية في مجالات الثقافة والتراث والرياضة والرحلات الاستكشافية.
- التسويق والترويج لدولة الكويت كوجهة سياحية.
- محدودية دور ومساهمة القطاع الخاص في المشروعات السياحية.

أهم السياسات

- تشجيع الاستثمارات في الأنشطة السياحية بمختلف مناطق الكويت.
- الاستغلال الأمثل للمرافق والخدمات السياحية في خلق صناعة سياحية تنافسية.

2.5 تطوير السياحة الوطنية

م	المشروع	الجهة المسؤولة	الدليل	المؤشرات	الخطة الانمائية الأولى	الخطة الانمائية الثانية					الخطة الانمائية الثالثة	الأثر التنموي
					>>	2016/2015	2017/2016	*2018/2017	2019/2018	2020/2019	<<	
2.5.1	المركز الخدمي الترفيهي - العقيلة	هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص	دليل تنافسية السياحة والسفر	الموارد الطبيعية للسياحة				%46				جذب المزيد من الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية زيادة مساهمة النشاط السياحي في الناتج المحلي الإجمالي ما يؤدي الى تنويع مصادر الدخل.
2.5.2	تطوير خليج الصليبيخات	بلدية الكويت										
2.5.3	تطوير الواجهة البحرية بالجهراء (كورنيش الجهراء)											
2.5.4	تطوير البلاجات	وزارة الأشغال العامة										

* نسبة الانجاز المذكورة للمشروعات حتى نهاية السنة المالية 2018/2017

التكلفة الاجمالية التقديرية للبرنامج	131,400,000
التكلفة التقديرية 2020/2019	3,762,859
عدد الجهات	3

2.6 التخصيص

يسعى برنامج التخصيص، والذي يشمل (4) مشروعات، إلى إعادة رسم دور الدولة في النشاط الاقتصادي بحيث تتحول من المشغل والمنتج إلى المنظم والمراقب، لتحقيق نمو اقتصادي مستدام بعيدا عن الاعتماد الكلي على النفط، وتحقيق التعاون العادل بين القطاعين العام والخاص، وعليه فإن الدولة تستهدف أن تتحرر من الدور الإنتاجي وتفرد مساحة أكبر للقطاع الخاص من خلال برنامج التخصيص والذى يعنى زيادة الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في ملكية و/أو تشغيل و/أو إدارة الوحدات الإنتاجية في المجتمع، بغرض تحسين الكفاءة الإنتاجية لتلك الوحدات، بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، و يتضمن برنامج التخصيص عدداً من العناصر أهمها تغيير أسلوب تشغيل وإدارة المشروعات العامة، لتتفق مع آليات عمل القطاع الخاص، والتي تتمثل في اتخاذ الربح أو الإنتاجية كأساس لتقييم الأداء، والاعتماد على الأسعار الاقتصادية في حساب المنافع والتكاليف، وتبنى نظام الحوافز في تشغيل وإدارة الموارد.

تحليل الفجوات

- انخفاض نصيب القطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي
- ضعف إنتاجية بعض الصناعات والخدمات التي يقوم عليها القطاع العام.
- تضخم وزيادة نفقات القطاع الحكومي.

أهم السياسات

- زيادة الإنتاجية الاقتصادية للدولة من خلال تخفيض دور القطاع العام كنسبة مئوية من الاقتصاد الكلي، ومحاربة الاحتكارات.
- تعزيز دور وآليات السوق، بتنفيذ برامج تخصيص الأنشطة الاقتصادية المراد تحويل ملكيتها كلياً أو جزئياً للقطاع الخاص.
- اتباع اللامركزية بإنشاء إدارات للوقاية في مختلف المحافظات. وإشراك القطاع الخاص في أعمال الوقاية

م	المشروع	الجهة المسؤولة	الدليل	المؤشرات	الخطة الانمائية الأولى	الخطة الانمائية الثانية					الخطة الانمائية الثالثة	الأثر التنموي
					>>	2016/2015	2017/2016	*2018/2017	2019/2018	2020/2019	<<	
2.6.1	تخصيص بعض خدمات الادارة العامة للاطفاء	الإدارة العامة للإطفاء	دليل فاعلية السياسات	أعباء النظام الحكومي								زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادي وترشيد الإنفاق الحكومي تشجيع ريادة القطاع الخاص وزيادة الإنتاجية
				ترشيد المال العام								
2.6.2	تخصيص الخطوط الأرضية الثابتة والنطاق العريض و الاتصالات الدولية	الجهاز الفني لبرنامج التخصيص	دليل الإنفاق الحكومي	الإنفاق على البنية التحتية								
				الإنفاق على الرواتب الحكومية								
			دليل فاعلية السياسات	ترشيد المال العام								
2.6.3	محطة الشعيبة الشمالية		دليل الإنفاق الحكومي	الإنفاق على البنية التحتية								
				الإنفاق على الرواتب الحكومية								
			دليل تطور بيئة الأعمال	تطوير عملية الإنتاج								

م	المشروع	الجهة المسؤولة	الدليل	المؤشرات	الخطة الانمائية الأولى	الخطة الانمائية الثانية					الخطة الانمائية الثالثة	الأثر التنموي
					>>	2016/2015	2017/2016	*2018/2017	2019/2018	2020/2019	<<	
2.6.4	دراسة استراتيجية حول تخصيص المشاغل الرئيسية لوزارة الكهرباء والماء	الجهاز الفني لبرنامج التخصيص	دليل جودة البنية التحتية	جودة التيار الكهربائي								زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادي وترشيد الإنفاق الحكومي تشجيع ريادة القطاع الخاص وزيادة الإنتاجية

* نسبة الانجاز المذكورة للمشروعات حتى نهاية السنة المالية 2018/2017

التكلفة الاجمالية التقديرية للبرنامج	5,200,000
التكلفة التقديرية 2020/2019	120,000
عدد الجهات	2

2.7 تطوير القطاع النفطي

يعمل هذا البرنامج الى زيادة ودعم القيمة المضافة في القطاع النفطي من خلال تعظيم وتوسيع سلسلة القيمة وتطوير عمليات الإنتاج وذلك لتجنب التأثر الحاد بالتقلبات في أسعار النفط الخام وزيادة العوائد من المنتجات المصنعة ودعم الصناعات المرتبطة بالقطاع النفطي بما يدعم الوضع التنافسي للمنتجات الكويتية اعتمادا على المواد الخام الوطنية. ويستهدف البرنامج، الذي يتضمن ثلاث مشروعات، تحسين الترتيب النسبي لدولة الكويت في دليل تطور بيئة الأعمال.

تحليل الفجوات

- اعتماد دولة الكويت بشكل كبير على بيع النفط الخام.
- تدني ترتيب دولة الكويت في مؤشر اتساع سلسلة القيمة حيث احتلت الكويت المرتبة 66 بترتيب نسبي 48% في تقرير عام 2018/2017

أهم السياسات

- رفع الطاقة الإنتاجية للنفط الخام والغاز الطبيعي وتقليل نسبة الفاقد، مع مراعاة الاشتراطات البيئية.
- التوسع في الطاقة التكريرية للنفط الخام محليا مع تشغيل المصافي المحلية بأقصى كفاءة ممكنة.
- التوسع في نشاط البتروكيماويات داخل دولة الكويت وخارجها، للمحافظة على مكانة صناعة الأوليفينات.

م	المشروع	الجهة المسؤولة	الدليل	المؤشرات	الخطة الانمائية الأولى	الخطة الانمائية الثانية					الخطة الانمائية الثالثة	الأثر التنموي
					>>	2016/2015	2017/2016	*2018/2017	2019/2018	2020/2019	<<	
2.7.1	مصفاة الزور	مؤسسة البترول الكويتية	دليل تطور بيئة الأعمال	اتساع سلسلة القيمة								تحسين وضع الكويت التنافسي من خلال زيادة القدرات الانتاجية غير الاستخراجية ودعم الصناعات غير الاستخراجية في القطاع النفطي تنويع مصادر الدخل وتعظيمها
				تطوير عملية الإنتاج				%55				
				طبيعة الميزة التنافسية								
2.7.2	الوقود البيئي		دليل الأداء البيئي	جودة الهواء				%86				
2.7.3	الأوليفينات الثالث والعطريات الثاني المتكامل مع مصفاة الزور		دليل صادرات السلع والخدمات	تنويع الصادرات				%9				

* نسبة الانجاز المذكورة للمشروعات حتى نهاية السنة المالية 2018/2017

التكلفة الاجمالية التقديرية للبرنامج	11,919,000,000
التكلفة التقديرية 2020/2019	1,430,000,000
عدد الجهات	1

كويت جديدة
NEWKUWAIT

بنية تحتية متطورة

تمثل البنية التحتية العمود الفقري وشريان الحياة لجميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المتحضرة، وعاملاً أساسياً ومؤثراً في استقطاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية المباشرة، مما يترتب عليه تطوير الاقتصاد الوطني وزيادة كفاءة الإنتاج الصناعي، وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي بطريقة مباشرة. كما ترتبط خدمات البنية التحتية بصورة مباشرة بأهداف التنمية المستدامة.

ويتخطى مصطلح البنية التحتية المفهوم التقليدي المتمثل في الانشاءات وطرق المواصلات وغيرها، في ظل التطور التقني الذي يشهده العالم، فقد أصبح قطاع الاتصالات معياراً أساسياً لاختبار مدى التطور في البنية التحتية لأي دولة حول العالم، باعتباره قطاعاً مهماً يوفر الوظائف ويشجع ثقافة الابتكار ويساهم في إيجاد الفرص للقطاعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى.

ويأتي اهتمام الحكومة بركيزة "بنية تحتية متطورة" كأولوية ضمن برنامج عملها ليوضح أهمية هذا العنصر ودوره الهام، لذا وجهت الدولة استثمارات كبيرة لتطوير البنية التحتية وفقاً لأرقى المعايير المتعارف عليها عالمياً، ولتكون قادرة على تلبية تطلعاتها المستقبلية وتحقيق التنمية المستدامة.

وتتضح أهمية تطوير البنية التحتية، في ظل دورها الهام وارتباطها المباشر بتحقيق رؤية صاحب السمو أمير البلاد – حفظه الله ورعاه - "كويت جديدة 2035" من حيث " تحويل الكويت إلى مركز رائد إقليمياً ومالياً وتجارياً وثقافياً ومؤسسياً بحلول عام 2035 وتحويلها إلى مركز جاذب للاستثمار يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي وتشجيع روح المنافسة ورفع كفاءة الانتاج في ضوء جهاز مؤسسي داعم وترسيخ للقيم والمحافظة على الهوية المجتمعية وتحقيق التنمية البشرية المتوازنة وتوفير بنية أساسية ملائمة وتشريعات متطورة وبيئة أعمال مشجعة." بالإضافة الى ارتباطها وتشابكها مع كافة القطاعات الحيوية بالدولة.

وفي ضوء ذلك تشتمل ركيزة "بنية تحتية متطورة" على خمسة برامج تتضمن (26) مشروعا تنموياً تستهدف تطوير منظومة النقل البري والبحري والجوي، وزيادة القدرة الانتاجية للطاقة الكهربائية والماء، وتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

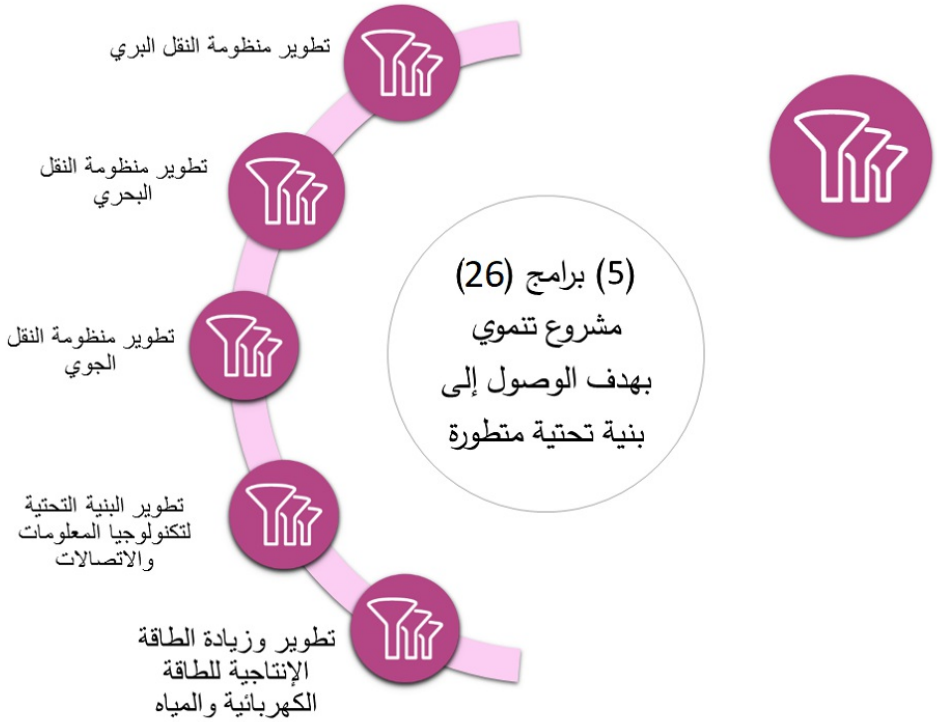

مؤشرات ركيزة بنية تحتية متطورة

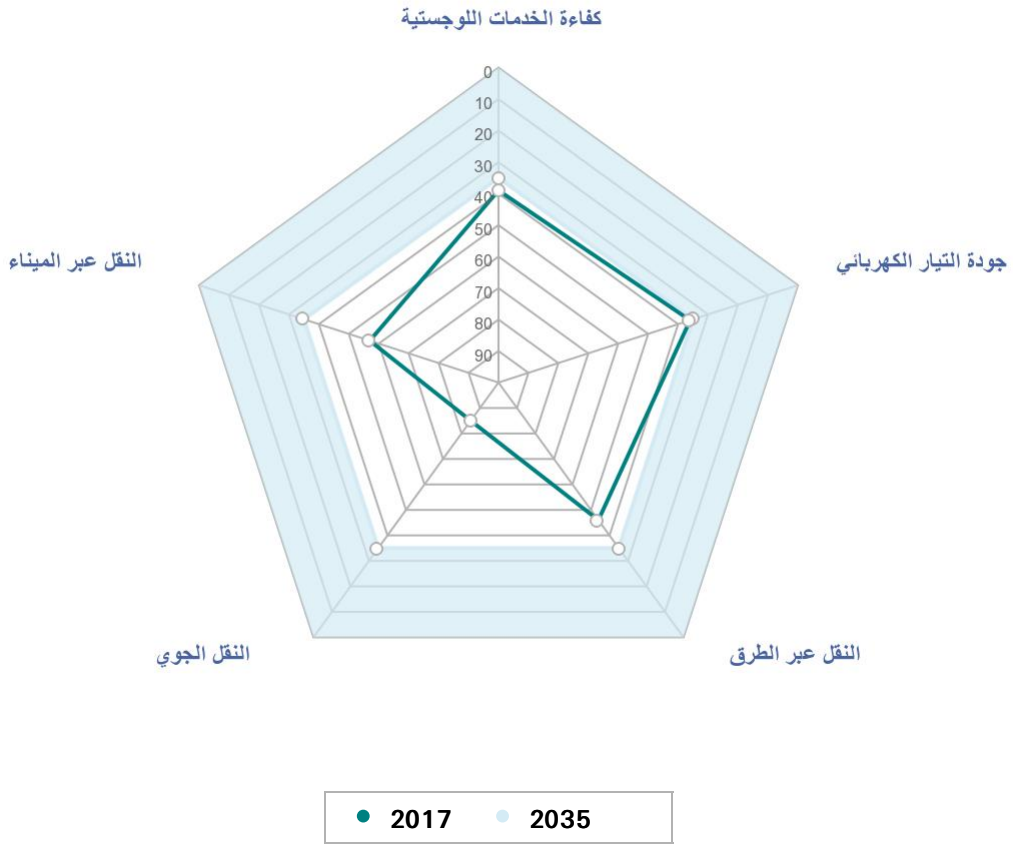

الجهات المسؤولة عن المؤشرات

المؤشر	الجهة
كفاءة الخدمات اللوجستية	الهيئة العامة للإستثمار
	مؤسسة الموانئ الكويتية
	وزارة المواصلات
النقل عبر الميناء	مؤسسة الموانئ الكويتية
	وزارة الأشغال العامة
النقل الجوي	الإدارة العامة للطيران المدني
	وزارة الأشغال العامة
النقل عبر الطرق	الهيئة العامة للطرق والنقل البري
جودة التيار الكهربائي	وزارة الكهرباء والماء

3.1 تطوير منظومة النقل الجوي

يقصد بتطوير منظومة النقل الجوي مواكبة وتحديث وتطوير هذا النشاط الثري خاصة في مجالات الأمن والسلامة وحماية البيئة والاستفادة القصوى من التقنيات الحديثة من خلال تطويعها واستخدامها الأمثل في ترقية وتطوير كافة العناصر التي تدخل ضمن إطار منظومة صناعة النقل الجوي. ويسعى البرنامج من خلال مشروعاته خلال خطة التنمية السنوية 2020/2019 إلى زيادة الطاقة الاستيعابية لمطار الكويت الدولي وتحسين مستوى الخدمات المقدمة.

تحليل الفجوات

يشير تقرير التنافسية العالمية لعام 2018/2017 إلى تراجع ترتيب دولة الكويت في مؤشر جودة البنية التحتية للنقل الجوي من المركز 106 عام 2017/2016 إلى المركز 117 من بين 137 دولة بترتيب نسبى 85%، وهو مركز لا يتسق مع التوجه المستهدف بنهاية الخطة الإنمائية الثانية والإمكانات المادية للدولة. حيث من المتوقع أن يشهد الترتيب تحسناً بعد الانتهاء من المشروعات المتعلقة بخدمات النقل الجوي، مثل مشروع توسعة مطار الكويت - مبنى الركاب 2 والذي يستهدف الوصول بالطاقة الاستيعابية للمطار إلى 25 مليون راكب سنوياً، وكذلك مشروع تطوير المدرج الشرقي والذي يتسع لعدد أكبر من طائرات الجيل الجديد. بالإضافة إلى عدد من المشروعات الجديدة منها تطوير المدرج الغربي، ومشروعات رادار المراقبة. ويوضحها الجدول اللاحق.

أهم السياسات

- تنظيم سوق النقل الجوي وتطوير البنية التحتية لمطار الكويت الدولي.

م	المشروع	الجهة المسؤولة	الدليل	المؤشرات	الخطة الانمائية الأولى	الخطة الانمائية الثانية					الخطة الانمائية الثالثة	الأثر التنموي
					>>	2016/2015	2017/2016	*2018/2017	2019/2018	2020/2019	<<	
3.1.1	توسعة مطار الكويت مبنى الركاب (2)	وزارة الأشغال العامة	دليل جودة البنية التحتية	النقل الجوي				%25				زيادة الطاقة الاستيعابية لمطار الكويت الدولي من 7 مليون راكب سنوياً إلى 25 مليون راكب. تحسين مستوى الخدمات المقدمة في مجال النقل الجوي.
3.1.2	تطوير المدرج الشرقي في المطار الدولي	الإدارة العامة للطيران المدني						%22				
3.1.3	تطوير المدرج الغربي											
3.1.4	مدينة الكويت للشحن		دليل سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	التجارة عبر الحدود								

* نسبة الانجاز المذكورة للمشروعات حتى نهاية السنة المالية 2018/2017

التكلفة الاجمالية التقديرية للبرنامج	1,571,996,000
التكلفة التقديرية 2020/2019	247,300,000
عدد الجهات	2

3.2 تطوير منظومة النقل البري

قطاع النقل ذو تأثير استراتيجي مباشر على الحياة الاقتصادية في دولة الكويت، لذا فإن تطوير منظومة النقل البري تعني تطوير حلول متكاملة من أنظمة الطرق وشبكات النقل الجماعي البري بحيث تكون آمنة لمستخدميها وتلبي متطلبات خطط التنمية الاقتصادية الشاملة وتتوافق مع أعلى المعايير الدولية. يتضمن البرنامج عدد (5) مشروعات تستهدف تحسين منظومة النقل عبر الطرق ورفع مستوى الخدمات اللوجستية المقدمة.

تحليل الفجوات

أشار تقرير التنافسية العالمية إلى تراجع ترتيب دولة الكويت في مؤشر جودة الطرق من المركز 53 عام 2017/2016 إلى المركز 63 من بين 137 دولة بترتيب نسبى 46% عام 2018/2017، إلا أن ذلك يرجع الى تأثير المشروعات الجاري تنفيذها والتي لم تنته بعد، حيث من المتوقع بعد الانتهاء من تنفيذها أن تعمل على تحسن المؤشرات ذات العلاقة، وبالتالي التغلب على التحديات التي تواجه منظومة النقل البري والتي من أهمها:

- توفير طرق عابرة للحدود وربط المنافذ الحدودية مع الدول المجاورة، والإسراع في تنفيذ شبكة من الطرق البرية والسكك الحديدية لتسهيل عبور التجارة الدولية، وكذلك المساهمة في تطوير منطقة الشمال كمنطقة اقتصادية وعمرانية.
- توفير وسائل نقل جماعي متنوعة بحيث تسهم في حل مشكلة الازدحام المروري، وتقليص عدد حوادث السيارات والركاب.
- المساهمة في دعم القطاع الخاص للمشاركة في المشروعات الإنشائية والتنموية بالدولة، وتوفير المزيد من فرص العمل المناسبة للمواطنين، ورفع مستوى الخدمات المقدمة.

أهم السياسات

- تنويع مصادر الدخل الوطني والعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحفيز شراكة القطاع الخاص.
- رفع كفاءة شبكة النقل البري من خلال زيادة أطوال شبكة الطرق وصيانتها.
- تبني مشروعات محورية في عملية التنمية، من خلال تأسيس الشركات المساهمة.

م	المشروع	الجهة المسؤولة	الدليل	المؤشرات	الخطة الانمائية الأولى	الخطة الانمائية الثانية					الخطة الانمائية الثالثة	الأثر التنموي
					>>	2016/2015	2017/2016	*2018/2017	2019/2018	2020/2019	<<	
3.2.1	شركة المستوحات العامة والمنافذ الحدودية (العبدلي)	الهيئة العامة للإستثمار	دليل أداء الخدمات اللوجستية	كفاءة الخدمات اللوجستية				%30				الحد من المشكلة المرورية بتوفير بدائل نقل آمنة. توفير فرص عمل جديدة للمواطنين. تحسين الترتيب النسبي لدولة الكويت في مؤشر النقل عبر الطرق بنهاية الخطة الإنمائية.
3.2.2	جسر الشيخ جابر الأحمد	الهيئة العامة للطرق والنقل البري	دليل جودة البنية التحتية	النقل عبر الطرق				%84				
3.2.3	الطريق الإقليمي المرحلة الثانية- الجزء الشمالي							%19				
3.2.4	تطوير الطريق الدائري الرابع											
3.2.5	شبكة سكك الحديد في دولة الكويت - المرحلة الأولى (استشارية)			النقل عبر السكك الحديدية								

* نسبة الانجاز المذكورة للمشروعات حتى نهاية السنة المالية 2018/2017

التكلفة الاجمالية التقديرية للبرنامج	2,259,355,365
التكلفة التقديرية 2020/2019	26,427,608
عدد الجهات	2

3.3 تطوير منظومة النقل البحري

إن تطوير منظومة النقل البحري يعنى تخطيط وتصميم وتنفيذ الموانئ الجديدة، وتطوير وصيانة الموانئ القائمة ورفع مستويات الأمن والسلامة. ويستهدف برنامج تطوير منظومة النقل البحري، رفع الطاقة الاستيعابية للموانئ البحرية وتطوير الخدمات التي تقدمها، بما يضمن زيادة أنشطة التبادل التجاري وإنعاش حجم التجارة الإقليمية، زيادة حجم الاستثمارات، فضلاً عن المساهمة في تعمير وتطوير المناطق غير المأهولة.

تحليل الفجوات

أشارت بيانات تقرير التنافسية العالمية إلى تأخر ترتيب دولة الكويت فى مؤشرجودة البنية التحتية للموانئ من المركز 67 عام 2017/2016 إلى المركز 78 من 137 دولة بترتيب نسبي قدره 57% عام 2018/2017. والجدير بالإشارة إلى أن هناك عدداً من المشروعات التنموية تبنتها الخطة والتي تستهدف:

- زيادة الطاقة الاستيعابية ورفع كفاءة الموانئ القائمة.
- الإسراع في تنفيذ والانتهاء من إنشاء ميناء مبارك الكبير.
- دعم رؤية الدولة نحو التحول إلى مركز مالي وتجاري جاذباً للاستثمارات

أهم السياسات

- إقامة "مناطق تجارة حرة" في المواقع المناسبة، مع تزويدها بالتجهيزات الأساسية للتصدير والاستيراد.
- تعزيز المنافسة في مجال النقل البري والبحري.
- تطوير خدمات النقل البحري وخدمات موانئ الشويخ والشعيبة والدوحة، واستكمال بناء ميناء مبارك الكبير.
- استكمال البنية الأساسية للتصدير من مخازن للتبريد وشحن البضائع وخدمات الموانئ في الموانئ الكويتية.

م	المشروع	الجهة المسؤولة	الدليل	المؤشرات	الخطة الانمائية الأولى	الخطة الانمائية الثانية					الخطة الانمائية الثالثة	الأثر التنموي
					>>	2016/2015	2017/2016	*2018/2017	2019/2018	2020/2019	<<	
3.3.1	ميناء مبارك الكبير	وزارة الأشغال العامة	دليل جودة البنية التحتية	النقل عبر الميناء				%51				توفير فرص عمل مستدامة للمواطنين في مجال النقل البحري والخدمات الملحقة به. منصة انطلاق نحو التحول الى مركز مالي وتجاري جاذباً للاستثمارات.
3.3.2	مبنى المركز الوطني لأنظمة مرور السفن (VTS) والبحث والانقاذ	وزارة المواصلات	دليل أداء الخدمات اللوجستية	البنية الأساسية								
				كفاءة الخدمات اللوجستية				%18				
			دليل تدفق السلع عبر الحدود	ارتباط الخطوط الملاحية المنتظمة								
3.3.3	تطوير المناطق التخزينية التابعة لمؤسسة الموانيء الكويتية	مؤسسة الموانئ الكويتية	دليل أداء الخدمات اللوجستية	البنية الأساسية								
				الجداول الزمنية								
				كفاءة الخدمات اللوجستية				%0				
			دليل تدفق السلع عبر الحدود	الحركة في ميناء الحاويات								

م	المشروع	الجهة المسؤولة	الدليل	المؤشرات	الخطة الانمائية الأولى	الخطة الانمائية الثانية					الخطة الانمائية الثالثة	الأثر التنموي
					>>	2016/2015	2017/2016	*2018/2017	2019/2018	2020/2019	<<	
3.3.4	تطوير النقع البحرية	مؤسسة الموانئ الكويتية	دليل أداء الخدمات اللوجستية	البنية الأساسية								توفير فرص عمل مستدامة للمواطنين في مجال النقل البحري والخدمات الملحقة به. منصة انطلاق نحو التحول الى مركز مالي وتجاري جاذباً للاستثمارات.
				الجداول الزمنية								
				كفاءة الخدمات اللوجستية				%19				
			دليل تدفق السلع عبر الحدود	الحركة في ميناء الحاويات								
3.3.5	إنشاء منطقة الصادرات والواردات والتفتيش الجمركي في منطقة الشعيبة الغربية		دليل أداء الخدمات اللوجستية	البنية الأساسية								
				الجداول الزمنية								
				كفاءة الخدمات اللوجستية				%1				
			دليل تدفق السلع عبر الحدود	الحركة في ميناء الحاويات								

م	المشروع	الجهة المسؤولة	الدليل	المؤشرات	الخطة الانمائية الأولى	الخطة الانمائية الثانية					الخطة الانمائية الثالثة	الأثر التنموي
					>>	2016/2015	2017/2016	*2018/2017	2019/2018	2020/2019	<<	
3.3.6	ربط الموانيء بمنظومة متكاملة	مؤسسة الموانئ الكويتية	دليل أداء الخدمات اللوجستية	البنية الأساسية								توفير فرص عمل مستدامة للمواطنين في مجال النقل البحري والخدمات الملحقة به. منصة انطلاق نحو التحول الى مركز مالي وتجاري جاذباً للاستثمارات.
				الجداول الزمنية								
				كفاءة الخدمات اللوجستية				%5				
			دليل تدفق السلع عبر الحدود	الحركة في ميناء الحاويات								
3.3.7	تطوير ميناء الشويخ		دليل جودة البنية التحتية	النقل عبر الميناء				%5				
3.3.8	تطوير ميناء الشعيبة							%13				
3.3.9	تطوير ميناء الدوحة		دليل أداء الخدمات اللوجستية	البنية الأساسية								
				كفاءة الخدمات اللوجستية								

م	المشروع	الجهة المسؤولة	الدليل	المؤشرات	الخطة الانمائية الأولى	الخطة الانمائية الثانية					الخطة الانمائية الثالثة	الأثر التنموي
					>>	2016/2015	2017/2016	*2018/2017	2019/2018	2020/2019	<<	
3.3.9	تطوير ميناء الدوحة	مؤسسة الموانئ الكويتية	دليل جودة البنية التحتية	النقل عبر الميناء								توفير فرص عمل مستدامة للمواطنين في مجال النقل البحري والخدمات الملحقة به. منصة انطلاق نحو التحول الى مركز مالي وتجاري جاذباً للاستثمارات.
			دليل سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	بدء الأعمال								

* نسبة الانجاز المذكورة للمشروعات حتى نهاية السنة المالية 2018/2017

التكلفة الاجمالية التقديرية للبرنامج	1,647,400,000
التكلفة التقديرية 2020/2019	514,218,543
عدد الجهات	3

3.4 تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

في ظل التطور التقني والثورة التكنولوجية التي يشهدها العالم، فإن إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البنية التحتية الحضرية يعد معياراً لاختبار مدى تطورها، كما أن "إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار" يعد من الأهداف الحيوية للتنمية المستدامة. يهدف هذا البرنامج إلى تحديث وتطوير البنية التحتية للاتصالات والمعلومات وتوفير بيئة تكنولوجية متقدمة لها القدرة على مواكبة التحول إلى الاقتصاد المعرفي، فضلاً عن تنمية الكوادر البشرية ورفع قدراتها بما يتواكب مع المستجدات العالمية وتسريع وتيرة النفاذ إلى تكنولوجيات جديدة.

تحليل الفجوات

يمثل مدى نجاح الحكومة في دعم التكنولوجيا الحديثة أحد التحديات الهامة في مجال البنية التحتية المعلوماتية، وهو ما يعكسه ترتيب الدولة في مؤشر النجاح الحكومي في دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 116 من بين 139 دولة بترتيب نسبي 83% وفق التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات 2016 والذي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.

كما تواجه بيئة الاستثمار والأعمال في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات عدداً من التحديات، حيث بلغ الترتيب النسبي لدولة الكويت في مؤشر كفاءة الخدمات اللوجستية 37%، وهو ما يستدعي التنسيق بين تبادل المعلومات وتدفق الشحنات، فضلاً عن وجود إدارة مركزية لإدارة الخدمات اللوجستية.

أهم السياسات

- تشجيع القطاع الخاص ليلعب دوراً أساسياً في تقديم خدمات الاتصالات والبريد.

م	المشروع	الجهة المسؤولة	الدليل	المؤشرات	الخطة الانمائية الأولى	الخطة الانمائية الثانية					الخطة الانمائية الثالثة	الأثر التنموي
					>>	2016/2015	2017/2016	*2018/2017	2019/2018	2020/2019	<<	
3.4.1	شبكة الألياف الضوئية بين المقاسم	وزارة المواصلات	دليل أداء الخدمات اللوجستية	البنية الأساسية								تحسين الخدمات الإلكترونية وتوسيع نطاقها وإتاحتها للجميع. تحسين خدمات الاتصال المحلّي والدولي وخدمات الإنترنت الأخرى. توسيع استخدام الخدمات الإلكترونية في تقديم مختلف الخدمات الحكومية. تطبيق نظم بنى تحتية وأنظمة حديثة وآمنة، توفر نهجاً استراتيجياً متكاملاً للاستدامة والذكاء.
				كفاءة الخدمات اللوجستية								
			دليل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحكومية	النجاح الحكومي في دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات				%16				
				أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في رؤية الحكومة للمستقبل								
			دليل الإنفاق الحكومي	الإنفاق على البنية التحتية								
3.4.2	الشبكة الضوئية الكبرى FTTH (المرحلة الثانية)		دليل أداء الخدمات اللوجستية	البنية الأساسية								
				كفاءة الخدمات اللوجستية								
			دليل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحكومية	النجاح الحكومي في دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات				%61				

م	المشروع	الجهة المسؤولة	الدليل	المؤشرات	الخطة الانمائية الأولى	الخطة الانمائية الثانية					الخطة الانمائية الثالثة	الأثر التنموي
					>>	2016/2015	2017/2016	*2018/2017	2019/2018	2020/2019	<<	
3.4.2	الشبكة الضوئية الكبرى FTTH (المرحلة الثانية)	وزارة المواصلات	دليل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحكومية	أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في رؤية الحكومة للمستقبل				%61				تحسين الخدمات الإلكترونية وتوسيع نطاقها وإتاحتها للجميع. تحسين خدمات الاتصال المحلّي والدولي وخدمات الإنترنت الأخرى.
			دليل الإنفاق الحكومي	الإنفاق على البنية التحتية								
3.4.3	الشبكة الضوئية الكبرى FTTH (المرحلة الثالثة)		دليل أداء الخدمات اللوجستية	البنية الأساسية								توسيع استخدام الخدمات الإلكترونية في تقديم مختلف الخدمات الحكومية. تطبيق نظم بنى تحتية وأنظمة حديثة وآمنة، توفر نهجاً استراتيجياً متكاملاً للاستدامة والذكاء.
				كفاءة الخدمات اللوجستية								
			دليل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحكومية	النجاح الحكومي في دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات				%5				
				أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في رؤية الحكومة للمستقبل								
			دليل الإنفاق الحكومي	الإنفاق على البنية التحتية								
3.4.4	شبكة البث و الأرشفة الرقمية	وزارة الإعلام	دليل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحكومية	أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في رؤية الحكومة للمستقبل								

* نسبة الانجاز المذكورة للمشروعات حتى نهاية السنة المالية 2018/2017

التكلفة الاجمالية التقديرية للبرنامج	153,419,893 د.ك
التكلفة التقديرية 2020/2019	8,720,000
عدد الجهات	2

3.5 تطوير وزيادة الطاقة الانتاجية للطاقة الكهربائية والماء

يعد قطاع الكهرباء والماء من القطاعات الخدمية الحيوية والهامة للمجتمعات، حيث أن "ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة" أحد أهداف التنمية المستدامة".ويستهدف البرنامج من خلال مشروعاته زيادة الطاقة الإنتاجية لكل من الكهرباء والماء.

تحليل الفجوات

جاء ترتيب دولة الكويت في مؤشر جودة التيار الكهربائي 49 من بين 137 دولة وفقاً لتقرير التنافسية العالمية 2018/2017 بترتيب نسبى قدره 36%. وهي بذلك تأخرت مركزين مقارنة بعام 2017/2016. كما أن ترتيبها النسبي في مؤشر استهلاك الطاقة الكهربائية يعد تحدياً كبيراً حيث بلغ 80%.

وفي ظل النمو السكاني المتوقع والتوسع في إنشاء المدن الإسكانية، فإن توفير الطاقة الكهربائية ورفع القدرة المركبة للمحطات والعمل على استدامتها، سواء للاستهلاك أو للإنتاج، وكذلك العمل على رفع المخزون الاستراتيجي من المياه لتلبية الطلب الحالي والمستقبلي يعد من التحديات الضرورية لمقابلة الاحتياجات المتزايدة من القطاعات المختلفة (استهلاكية وإنتاجية).

أهم السياسات

- زيادة إنتاج الطاقة الكهربائية من المصادر المتجددة و توسعة محطات الطاقة الكهربائية الحالية ، وصيانة تلك المحطات وتطوير شبكات النقل والتوزيع.
- زيادة إنتاج المياه لمقابلة الاحتياجات المتزايدة، وصيانة محطات الإنتاج وتطوير شبكات التوزيع، مع زيادة حجم مخزون المياه لمقابلة الطلب المتزايد، ومعالجة مياه الصرف الصحي .

م	المشروع	الجهة المسؤولة	الدليل	المؤشرات	الخطة الانمائية الأولى	الخطة الانمائية الثانية					الخطة الانمائية الثالثة	الأثر التنموي
					>>	2016/2015	2017/2016	*2018/2017	2019/2018	2020/2019	<<	
3.5.1	إنشاء محطة الدوحة لتحلية مياه البحر بالتناضح العكسي - المرحلة الأولى	وزارة الكهرباء والماء	دليل الأداء البيئي	الموارد المائية				%72				زيادة القدرة المركبة لمحطات توليد الطاقة الكهربائية لمواجهة الزيادة المتوقعة في الاستهلاك. زيادة القدرة الانتاجية لمحطات تحلية الماء.
3.5.2	توريد وتركيب وتشغيل وصيانة وحدات توربينية غازية تعمل بنظام الدورة المركبة لزيادة الطاقة الكهربائية بموقع محطة الصبية للقوى الكهربائية وتقطير المياه بمقدار (750) ميجاوات-المرحلة الثالثة		دليل جودة البنية التحتية	جودة التيار الكهربائي				%37				
3.5.3	توريد وتركيب وتشغيل وصيانة مشروع المرحلة الأولى من التوربينات الغازية في موقع محطة الصبية إلى نظام الدورة المشتركة							%42				
3.5.4	توريد وتركيب وتشغيل وصيانة مشروع المرحلة الثالثة من التوربينات الغازية في موقع محطة الزور الجنوبية إلى نظام الدورة المشتركة							%52				

* نسبة الانجاز المذكورة للمشروعات حتى نهاية السنة المالية 2018/2017

التكلفة الاجمالية التقديرية للبرنامج	444,700,000 د
التكلفة التقديرية 2020/2019	55,433,264
عدد الجهات	1

كويت جديدة
NEWKUWAIT

بيئة معيشية مستدامة

تعني ركيزة بيئة معيشية مستدامة ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية والتناغم مع البيئة بشكل يسمح باستدامة هذه الموارد، وخفض نسب التلوث لأقل حد ممكن، بما يسمح برفع جودة حياة المواطنين، في نفس الوقت الحفاظ على قاعدة الموارد اللازمة لحاجات الأجيال القادمة.

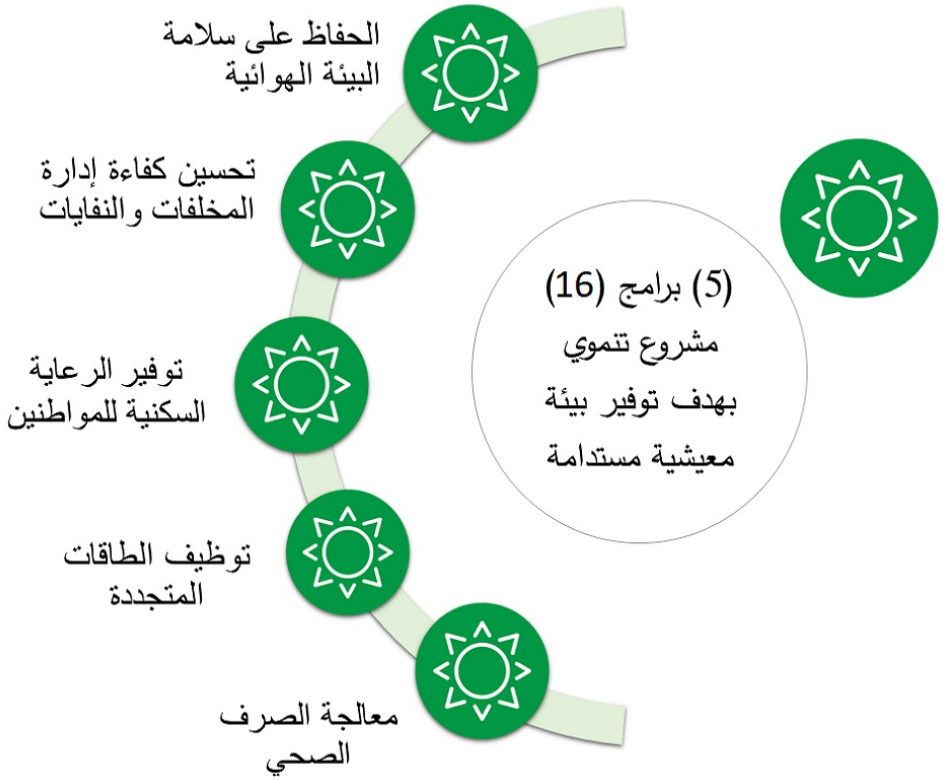

ترتبط ركيزة بيئة معيشية مستدامة بأجندة التنمية المستدامة 2030 والتي أقرتها الأمم المتحدة لتكون منهاج للتنمية حتي عام 2030. فهناك 5 أهداف من أهداف أجندة التنمية المستدامة 2030 السبعة عشر ترتبط ارتباطا كلياً بركيزة بيئة معيشية مستدامة (ترتبط جميع غاياتها ومؤشراتها)، وهي:

- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.
- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.
- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.
- حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

بينما يرتبط هدفان من أهداف أجندة التنمية المستدامة 2030، ارتباطاً جزئياً بركيزة بيئة معيشية مستدامة (ترتبط بعض غايات ومؤشرات الهدفين)، وهما:

- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع.
- ضمان وجود أنماط إنتاج واستهلاك مستدامة.

وفي ضوء ذلك، اشتملت ركيزة بيئة معيشية مستدامة على عدد (5) برامج تشمل حزمة من المشروعات تبلغ عددها (16) مشروع تنموي، بهدف تحسين الوضع البيئي في دولة الكويت عن طريق مراقبة الانبعاثات ومعالجة النفايات الصلبة والصرف الصحي وتوفير الرعاية السكنية الملائمة للمواطنين، وكذلك استخدام مصادر الطاقة المتجددة مع العمل على رفع كفاءة استخدام الطاقة.

مؤشرات ركيزة بيئة معيشية مستدامة

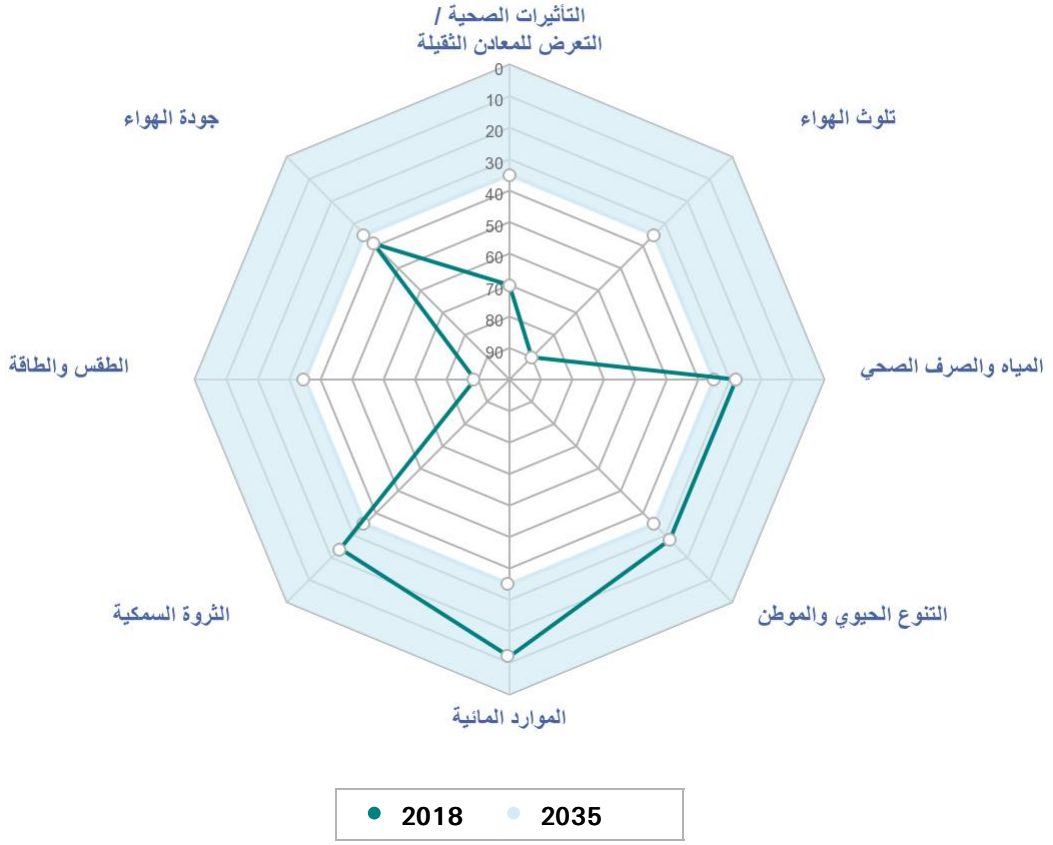

بيانات دليل الأداء البيئي الصادرة في يناير عام 2018 هي آخر بيانات متاحة

الجهات المسؤولة عن المؤشرات

المؤشر	الجهة
جودة الهواء	الهيئة العامة للبيئة
	بلدية الكويت
الطقس والطاقة	الهيئة العامة للبيئة
	بلدية الكويت
	مؤسسة البترول الكويتية
	معهد الكويت للأبحاث العلمية
	هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص
	وزارة الأشغال العامة
	وزارة الكهرباء والماء
الثروة السمكية	الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية
الموارد المائية	وزارة الأشغال العامة
التنوع الحيوي والموطن	الهيئة العامة للبيئة
المياه والصرف الصحي	معهد الكويت للأبحاث العلمية
	هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص
	وزارة الأشغال العامة
	وزارة الكهرباء والماء
تلوث الهواء	الهيئة العامة للبيئة

4.1 الحفاظ على سلامة البيئة الهوائية

يعنى برنامج الحفاظ على البيئة الهوائية، بالحفاظ على النظام الأيكولوجي الهوائي في صورة متوازنة تضمن بقاء المكونات الغازية بالخصائص والنسب التي تضمن قدرة الإنسان وباقي الكائنات الحية علي القيام بالعمليات الحيوية بصورة طبيعية. هذا وتشمل البيئة الهوائية المحيط الهوائي الخارجي المكشوف، وهواء أماكن العمل، والأماكن العامة المغلقة وشبه المغلقة.

وقد ركز برنامج الحفاظ على البيئة الهوائية في خطة التنمية السنوية 2019/ 2020 علي رصد ملوثات الهواء سواء كانت من مصادر ثابتة أو متحركة من خلال مشروعين تقوم بهما الهيئة العامة للبيئة.

تحليل الفجوات

تعاني دولة الكويت من ارتفاع كبير في نسب ملوثات الهواء سواءً كانت أتربة (خاصة الجسيمات الصلبة التي لا يزيد قطرها عن 2.5 ميكرون) أو انبعاثات غازية (خاصة ثاني أكسيد الكربون والميثان واكسيد الكبريت). ولعل أهم مصادر هذه الملوثات القطاع الصناعي وآبار النفط، إضافة لمحطات توليد الكهرباء والتي ما زال يعمل جزء كبير منها بالوقود الأحفوري، إضافة لعوادم السيارات ووسائل النقل. يضاف إلى ذلك طبيعة سطح ومناخ دولة الكويت، والذي يجعلها معرضة لعواصف الغبار لفترة طويلة من العام، وهو ما يتسبب كذلك في زيادة نسب التلوث بالجسيمات العالقة عن المعدلات المعروفة عالمياً.

وبالنظر لترتيب دولة الكويت في مؤشرات ملوثات الهواء الصادرة عن تقرير مركز يال للقانون والسياسات البيئة في يناير 2018، نجد أن الكويت تحتل المركز 70 من 180 دولة في مؤشر جودة الهواء والذي يعبر عن التعرض للجسيمات الصلبة التي لا يزيد قطرها عن 2.5 ميكرون، وكذلك تحتل الكويت المركز 161 من 180 دولة في مؤشر الطقس والطاقة والذي يعبر بدرجة كبيرة عن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الكلية والناتجة من محطات توليد الكهرباء وكذلك انبعاثات الميثان، كما أحتلت الكويت المركز 162 من 180 دولة والذي يعبر عن انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت وأكاسيد النيتروجين. كل هذا يؤكد تفاقم مشكلة تلوث هواء دولة الكويت لجميع الملوثات، ولعل أهم أسباب ذلك تعود إلي:

- عدم وجود استراتيجية متكاملة وخطة عمل تضم جميع الجهات المعنية بهدف تقليل نسب الإنبعاثات.
- الاحتياج لمزيد من الوقت لتطبيق اللائحة التنفيذية لقانون حماية البيئة رقم 42 لسنة 2014 والمعدل بعض أحكامة بالقانون رقم 99 لسنة 2015، والصادرة في شأن حماية الهواء الخارجي بالقرار رقم 8 لسنة 2017.
- مازال الاعتماد بصورة كبيرة على الوقود الأحفوري في الحصول على الطاقة الكهربائية من خلال محطات توليد الكهرباء التقليدية.

أهم السياسات

- تطبيق المعايير والضوابط البيئية على الأنشطة الصناعية.
- تحديث قواعد البيانات والمعلومات البيئية وتطويرها واستكمالها.

م	المشروع	الجهة المسؤولة	الدليل	المؤشرات	الخطة الانمائية الأولى	الخطة الانمائية الثانية					الخطة الانمائية الثالثة	الأثر التنموي
					>>	2016/2015	2017/2016	*2018/2017	2019/2018	2020/2019	<<	
4.1.1	مراقبة الملوثات المنبعثة من المصادر (الثابتة والمتحركة) وتطوير برنامج المراقبة وتحسين جودة الهواء	الهيئة العامة للبيئة	دليل الأداء البيئي	الطقس والطاقة								تحسين المستوى الصحي لأفراد المجتمع. تخفيف العبء على الميزانية العامة للدولة نتيجة تقليل الإنفاق على علاج الأمراض التنفسية.
				تلوث الهواء				%15				
				جودة الهواء								
4.1.2	توريد وتركيب وتشغيل وصيانة خمس محطات الرصد ومتابعة جودة الهواء بمنطقة الشعيبة			الطقس والطاقة								
				تلوث الهواء				%26				
				جودة الهواء								

* نسبة الانجاز المذكورة للمشروعات حتى نهاية السنة المالية 2018/2017

التكلفة الاجمالية التقديرية للبرنامج	4,319,600
التكلفة التقديرية 2020/2019	356,170
عدد الجهات	1

4.2 تحسين كفاءة إدارة المخلفات والنفايات

يعنى برنامج تحسين كفاءة إدارة النفايات، بالإدارة البيئة السليمة للنفايات بدءً من عمليات الجمع مروراً بعمليات النقل والتخزين والمعالجة واسترداد المكونات وإعادة التدوير وانتهاءً بعمليات التخلص النهائي.

هذا، ويمكن أن تساهم مشاريع إدارة النفايات في إضافة عائد استثماري من خلال مشاريع إعادة التدوير وإنتاج السماد والوقود الصلب. كما يمكن استغلال النفايات الصلبة في توليد الطاقة الكهربائية كمصدر متجدد لا ينتج عنه ملوثات بعكس الوقود الأحفوري.

في خطة التنمية السنوية 2019/ 2020، شاركت بلدية الكويت بمشروع لإعادة تأهيل المرادم بهدف تقليل الأثار البيئية السلبية للمرادم الحالية خاصة مع تكرار حوادث حريق المرادم، كذلك تساهم هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بمشروع لاستغلال النفايات الصلبة في توليد الكهرباء.

تحليل الفجوات

تعاني دولة الكويت من ارتفاع معدل تولد النفايات خاصة النفايات الصلبة مقارنة بالحدود العالمية، فقد وصل معدل تولد النفايات البلدية (منزلية وتجارية) إلي 1.44 كجم/ شخص/ يوم في مقابل 1.1 كجم/ شخص/ يوم في دول الشرق الأوسط. ومع ارتفاع هذا المعدل تتحمل ميزانية الدولة أعباء كبيرة على منظومة إدارة النفايات. وتتمثل أهم التحديات التي تواجه منظومة إدارة النفايات في دولة الكويت، فيما يلي:

- لا توجد استراتيجية وطنية لمنظومة إدارة النفايات أو خطط عمل لإدارة مواقع الردم وغلقها.
- مواقع الردم الحالية غير مؤهلة بيئياً، فلا توجد بها طبقات عزل للجوانب والقاع وكذلك لا توجد أي وسائل لتجميع الغازات أو أنظمة تجميع الرشيح ومعالجته. وهو ما يعني تلوث للمياه الجوفية وتصاعد الروائح الكريهة وغاز الميثان، بالإضافة إلى إمكانية حدوث الحرائق.
- نقص نوعي وكمي في مشاريع تدوير النفايات، فعلي سبيل المثال لا يوجد مشاريع لإعادة تدوير النفايات الزراعية وكذلك عدد مشاريع إعادة تدوير المواد البلاستيكية غير كاف.
- غياب الوعي البيئي بأهمية تقليل النفايات وفصل النفايات من المنبع.

أهم السياسات

- تطوير نظام آمن لإدارة المخلفات الصلبة والسائلة والخطرة
- تشجيع عمليات إعادة تدوير المخلفات، من خلال توفير كافة الاستشارات العلمية وتقديم الحوافز للمستثمرين للقيام بأنشطة إعادة التدوير.

4.2 تحسين كفاءة إدارة المخلفات والنفايات

م	المشروع	الجهة المسؤولة	الدليل	المؤشرات	الخطة الانمائية الأولى	الخطة الانمائية الثانية					الخطة الانمائية الثالثة	الأثر التنموي
					>>	2016/2015	2017/2016	*2018/2017	2019/2018	2020/2019	<<	
4.2.1	تطوير وإعادة تأهيل مواقع ردم النفايات في مناطق مختلفة	بلدية الكويت	دليل الأداء البيئي	الطقس والطاقة				%10				الاستغلال الأمثل لموارد كانت مهدرة. تشجيع صناعات إعادة التدوير والصناعات الصغيرة والمتوسطة. زيادة فرص العمل للمواطنين خاصة للشباب. تحسين البيئة والحفاظ على الأراضي.
				جودة الهواء								
4.2.2	معالجة النفايات البلدية الصلبة - موقع كبد	هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص		الطقس والطاقة				%75				

* نسبة الانجاز المذكورة للمشروعات حتى نهاية السنة المالية 2018/2017

التكلفة الاجمالية التقديرية للبرنامج	233,650,000 د
التكلفة التقديرية 2020/2019	2,910,000
عدد الجهات	2

4.3 توفير الرعاية السكنية للمواطنين

نعنى ببرنامج توفير الرعاية السكنية للمواطنين، تخفيض المسجلين على قوائم الانتظار، ومدة توفير المسكن لأقل حد ممكن، ويشمل البرنامج 5 مشروعات، بإجمالي تكلفة حوالي 2.8 مليار دينار، منها أكثر من 309 مليون دينار خلال عام 2020/2019.، تنفذها جميعها المؤسسة العامة للرعاية السكنية.

تحليل الفجوات

تفاقمت المشكلة الإسكانية في السنوات الأخيرة، نتيجة الفجوة الكبيرة بين عدد الطلبات وعدد التوزيعات، مما خلق تحدي أمام الحكومة في ضرورة الإسراع في تلبية الطلبات المتزايدة، وإن كان هناك بعض التحفظ على أرقام المسجلين بسبب رفض بعض المواطنين الاستلام في مناطق انتظارا لمناطق أخرى، كما أن هناك اختلاف كبير فيما بين المناطق الاسكانية، فهناك مناطق متوفر بها قسائم وليس بها قوائم انتظار، وأخرى عليها ضغط كبير. ويجب إيجاد حلول لهذا الموضوع بتغيير في معايير التقدم للحصول على الرعاية السكنية، ووضع مزايا أكبر للمناطق ذات الجاذبية الأقل.

قابل الزيادة في الطلبات عدم تماشي الأعداد الموزعة خلال العقدين الأخيرين مع الطلبات المتنامية، ويرجع السبب في طبيعة المجتمع الكويتي الذي يرفض السكن العمودي والمساحات الصغيرة، وهو ما تسعى الحكومة لتغييره خلال الفترة القادمة، فنمط الإسكان الحالي غير مستدام، ولا يمكن الاستمرار فيه، ويمثل هدر كبير في الموارد المحدودة، وفي الطاقة المستنزفة، إضافة لضرورة مراعاة استخدام تقنيات البناء الأخضر والمدن الذكية. وستوفر المؤسسة العامة للرعاية السكنية 12 ألف وحدة سكنية سنويا كالتزام خلال خطتها لخمس سنوات، وهو ما سيتيح حل جزء كبير من المشكلة، إضافة لسعي الحكومة لوضع تشريع جديد للرهن العقاري سيتيح وضع آليات جديدة أمام المواطنين وأمام الحكومة لحل المشكلة الإسكانية بشكل جذري، ويمكن تلخيص أهم الفجوات نتيجة إهمال هذا البرنامج فيما يلي:

- زيادة فاتورة توفير الرعاية السكنية لتخرج عن طاقة وإمكانيات الدولة.
- هدر كبير في الموارد نتيجة تكلفة انتظار الأسرة الكويتية لسنوات من أجل توفير مسكن ملائم.
- غياب سوق للرهن العقاري يسمح بخيارات أوسع للمواطنين.
- غياب مخطط هيكلي مطور يضع في اعتباره التوسعات والتطور التكنولوجي.

أهم السياسات

- وضع استراتيجية للتنمية العمرانية تتضمن سياسات إسكانية متكاملة، والربط بين المخطط الهيكلي وخطط التنمية
- توفير بدائل سكنية جديدة بأنماط جديدة ومتطورة تتواكب مع المتغيرات العالمية في أصول البناء وتنفيذ المشاريع الإسكانية الكبرى

م	المشروع	الجهة المسؤولة	الدليل	المؤشرات	الخطة الانمائية الأولى	الخطة الانمائية الثانية					الخطة الانمائية الثالثة	الأثر التنموي
					>>	2016/2015	2017/2016	*2018/2017	2019/2018	2020/2019	<<	
4.3.1	جنوب سعد العبدالله	المؤسسة العامة للرعاية السكنية	دليل متوسط مدة الحصول على السكن العام	متوسط مدة الحصول على السكن العام				%9				تخفيف العبء على الميزانية العامة للدولة نتيجة تغيير نمط وتمويل الرعاية السكنية.
4.3.2	جنوب صباح الأحمد							%8				
4.3.3	مدينة جابر الأحمد											زيادة الاستفادة من الثروة العقارية وتخفيض تكاليف صيانتها.
4.3.4	مدينة المطلاع السكنية											
4.3.5	ضاحية جنوب عبدالله المبارك											تنشيط سوق التطوير والرهن العقاري.

* نسبة الانجاز المذكورة للمشروعات حتى نهاية السنة المالية 2018/2017

التكلفة الاجمالية التقديرية للبرنامج	2,760,118,097
التكلفة التقديرية 2020/2019	309,315,500
عدد الجهات	1

4.4 توظيف الطاقات المتجددة

نعنى ببرنامج توظيف الطاقات المتجددة، توليد الطاقة الكهربية باستخدام مصادر مستدامة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، بهدف الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة في تحقيق أهدافهم وكذلك تقليل نسب التلوث الناتجة عن استخدام الوقود الأحفوري في توليد الطاقة الكهربائية.

تحليل الفجوات

استخدام مصادر الطاقة المتجددة هو أحد الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة، إضافة إلى أنه هدف رئيسي حدده سمو أمير البلاد – حفظه الله ورعاه – بالوصول لإنتاج 15% من الطاقة من مصادر متجددة ونظيفة بحلول عام 2030، وهذا التحدي ممكن التحقيق رغم صعوبته، فالكويت تتمتع بإمكانيات كبيرة لاستخدام الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح وطاقة الكتلة الحيوية من النفايات الصلبة، وجميعها غير مستغلة بالشكل الكافي.

هذا ويزداد أهمية التوجه للطاقة المتجددة مع زيادة الاستهلاك والذي نمى في السنوات الأخيرة، ما قد يؤدي إلى فقدان الكثير من النفط نتيجة زيادة الاستهلاك المحلي بدلا من التصدير، إضافة لاستثمارات طائلة في محطات كهرباء ملوثه للبيئة، فدعم الوقود اللازم لتشغيل محطات الطاقة أصبح يتجاوز 10% من إيرادات الكويت النفطية سنوياً. ومن التحديات التي تواجه هذا القطاع الحيوي:

- عدم وجود استراتيجية وطنية متكاملة تضم جميع الجهات المعنية.
- زيادة فاتورة دعم الطاقة والوقود نتيجة انخفاض أسعار الطاقة عن تكلفتها.
- هدر في احتياطات الكويت النفطية نتيجة زيادة الاستهلاك المحلي.
- هدر في النفايات البلدية الصلبة يمكن استغلالها في توليد الطاقة بأسلوب الحرق النظيف.
- زيادة معدلات انبعاثات الملوثات الرئيسية عن المعدلات العالمية نتيجة استخدام الوقود الأحفوري في توليد الطاقة.

أهم السياسات

- ترشيد الاستهلاك بإطلاق السلع المدعومة بسعر السوق، وتطوير أنظمة الحصول على الطاقة والمياه.
- زيادة إنتاج الطاقة الكهربائية من المصادر المتجددة و توسعة محطات الطاقة الكهربائية الحالية ، وصيانة تلك المحطات وتطوير شبكات النقل والتوزيع.
- زيادة إنتاج المياه لمقابلة الاحتياجات المتزايدة، وصيانة محطات الإنتاج وتطوير شبكات التوزيع، مع زيادة حجم مخزون المياه لمقابلة الطلب المتزايد، ومعالجة مياه الصرف الصحي .

م	المشروع	الجهة المسؤولة	الدليل	المؤشرات	الخطة الانمائية الأولى	الخطة الانمائية الثانية					الخطة الانمائية الثالثة	الأثر التنموي
					>>	2016/2015	2017/2016	*2018/2017	2019/2018	2020/2019	<<	
4.4.1	مجمع الشقايا للطاقة المتجددة	معهد الكويت للأبحاث العلمية	دليل الأداء البيئي	الطقس والطاقة								تخفيف العبء على الميزانية العامة للدولة نتيجة تقليل الإنفاق على دعومات الطاقة. تشجيع صناعات متطورة جديدة في مجالات عالية التكنولوجيا. تخفيض الاستهلاك المحلي من النفط الخام.
			دليل جودة البنية التحتية	جودة التيار الكهربائي				%80				
4.4.2	توريد وتركيب وتشغيل وصيانة الألواح الكهروضوئية على أسطح خزانات مياه الصبية الأرضية	وزارة الكهرباء والماء	دليل الأداء البيئي	الطقس والطاقة								
			دليل جودة البنية التحتية	جودة التيار الكهربائي								
4.4.3	مركز تحلية المياه باستخدام الطاقات المتجددة	معهد الكويت للأبحاث العلمية	دليل الأداء البيئي	الطقس والطاقة								
				المياه والصرف الصحي								
4.4.4	الحبدبة للطاقة الشمسية	مؤسسة البترول الكويتية		الطقس والطاقة								
			دليل جودة البنية التحتية	جودة التيار الكهربائي								

* نسبة الانجاز المذكورة للمشروعات حتى نهاية السنة المالية 2018/2017

التكلفة الاجمالية التقديرية للبرنامج	769,599,000
التكلفة التقديرية 2020/2019	108,000,000
عدد الجهات	3

4.5 معالجة الصرف الصحي

نعني ببرنامج معالجة الصرف الصحي، معالجة مياه الصرف الناتجة عن الأنشطة الحياتية اليومية وكذلك الحماة الناتجة عن معالجة تلك المياه. كما يهتم البرنامج أيضاً، بالخطط البديلة في حالة حدوث أعطال في محطات معالجة مياه الصرف.

ونظراً لأن محطات معالجة مياه الصرف الصحي تستهلك كمية كبيرة من الطاقة الكهربائية، فقد روعي في مشاريع إنشاء محطا ت معالجة الصرف الصحي الجديدة طبقاً لتعليمات وزارة الأشغال العامة، ان تقوم المحطات بتوفير 50% من الطاقة اللازمة لإدارة المحطة من مصادر الطاقة المتجددة. وبذلك لن تشكل محطات معالجة الصرف الصحي الجديدة عبء علي شبكات الكهرباء الحالية. وسوف تعتمد محطات معالجة الصرف الصحي الجديدة على انتاج الطاقة الكهربائية من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة الكتلة الحيوية.

تحليل الفجوات

تعاني دولة الكويت من انخفاض نسبي في مؤشر المياه والصرف الصحي طبقاً لتقرير مركز يال للقانون والسياسات البيئة، فقد احتلت دولة الكويت في التقرير الصادر في يناير 2018 المركز 50 من إجمالي 180 دولة. وتتمثل أهم الفجوات الحالية في منظومة معالجة مياه الصرف الصحي في دولة الكويت، فيما يلي:

- الزيادة السكانية المطردة والتي يقابلها زيادة في كميات الصرف الصحي الناتجة، وتحتاج تلك الزيادة إلي بناء المزيد من محطات المعالجة.
- عدم وجود نظام آمن لمعالجة او التخلص النهائي من الحمأة الناتجة من محطات معالجة مياه الصرف. تؤدي تلك الحمأة إلي تلوث التربة والمياه الجوفية، مع إنتشار الروائح الكريهة والحشرات.
- تصريف كميات من مياه الصرف الغير معالجة إلي الخليج، وهو ما يؤدي لتلوث المياه السطحية ويهدد الحياة البحرية.
- عدم وجود خطط طوارىء واضحة لمجابهة الاعطال في محطات معالجة مياه الصرف وإيجاد مسارات بديلة للمياه الغير معالجة.

أهم السياسات

- ترشيد الاستهلاك بإطلاق السلع المدعومة بسعر السوق، وتطوير أنظمة الحصول على الطاقة والمياه.
- زيادة إنتاج المياه لمقابلة الاحتياجات المتزايدة، وصيانة محطات الإنتاج وتطوير شبكات التوزيع، مع زيادة حجم مخزون المياه لمقابلة الطلب المتزايد، ومعالجة مياه الصرف الصحي .

م	المشروع	الجهة المسؤولة	الدليل	المؤشرات	الخطة الانمائية الأولى	الخطة الانمائية الثانية					الخطة الانمائية الثالثة	الأثر التنموي
					>>	2016/2015	2017/2016	*2018/2017	2019/2018	2020/2019	<<	
4.5.1	تنفيذ وتوسعة محطة أم الهيمان والأعمال المكملة لها	هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص	دليل الأداء البيئي	المياه والصرف الصحي				%77				تحسين المستوي الصحي لأفراد المجتمع. الحفاظ علي سلامة المياه السطحية والمياه الجوفية كمصادر آمنة للحصول علي مياه الشرب. الحفاظ علي سلامة الأراضي (التربة) و الحياة البحرية (الأسماك).
4.5.2	محطة تنقية ورفع جنوب المطلاع والأعمال المكملة لها	وزارة الأشغال العامة		الطقس والطاقة								
				المياه والصرف الصحي								
4.5.3	شبكة الأنفاق العميقة			الموارد المائية								
				المياه والصرف الصحي								

* نسبة الانجاز المذكورة للمشروعات حتى نهاية السنة المالية 2018/2017

التكلفة الاجمالية التقديرية للبرنامج	758,500,000
التكلفة التقديرية 2020/2019	6,900,000
عدد الجهات	2

كويت جديدة
NEWKUWAIT

رعاية صحية عالية الجودة

تعني **ركيزة رعاية صحية عالية الجودة**، بناء مجتمع صحي يضمن تمتع جميع أفراده بأنماط عيش صحية في جميع الأعمار باعتباره أحد أهداف التنمية المستدامة من خلال تحسين جودة خدمات الرعاية الصحية وفقاً لأفضل المستويات العالمية في القطاعين العام والخاص، وتعزيز أنماط الحياة الصحية بين جميع فئات المجتمع، والتركيز على الصحة العامة والمدن الصحية.

وتتطلب ركيزة رعاية صحية عالية الجودة في ظل اعتماد أهداف التنمية المستدامة ما يلي:

- التحول إلى مفهوم الصحة بمفهومها الشامل وأبعادها المتعددة، وهي الصحة الجسدية والنفسية والاجتماعية.
- إعادة هيكلة للنظم الصحية من خلال توفير نموذج متكامل من الخدمات الصحية لضمان سهولة الوصول إلى الرعاية الصحية المناسبة، في الوقت والمكان المناسبين، وعلى يد فريق طبي مناسب.
- الانتقال بالنظم الصحية من مرحلة علاج الأمراض وتوفير الأدوية والمعدات الطبية وإنشاء المستشفيات والمراكز الصحية، إلى مرحلة أكثر شمولاً وهي مرحلة الوقاية من الأمراض، والتصدي لعوامل الخطورة ذات العلاقة بتلك الأمراض في مراحلها المبكرة.

وتتمثل أهداف ركيزة رعاية صحية عالية الجودة في: تعزيز أنماط الحياة الصحية بمشاركة كافة قطاعات المجتمع، وتحسين جودة الخدمات الصحية ورفع كفاءتها خاصة خدمات الرعاية الصحية التخصصية، وتعزيز الكفاءة والاستدامة في تمويل الخدمات الصحية، وتطوير المنظومة الصحية بالتركيز على الصحة الوقائية ورفع الوعي الصحي بمخاطر الأمراض المزمنة، وتعزيز دور القطاع الخاص، والتوسع في الخدمة الصحية وفقاً للزيادة السكانية والتوسع العمراني.

وفي ضوء ذلك، اشتملت ركيزة رعاية صحية عالية الجودة على عدد (3) برامج تشمل حزمة من المشروعات تبلغ عددها (18) مشروع تنموي، حيث يستهدف برنامج جودة الخدمات الصحية الاستمرار في تطبيق نظام الاعتراف الدولي بجودة الرعاية الصحية من خلال تطبيق المعايير العالمية للجودة في جميع الخدمات والمرافق الصحية بالقطاعين الحكومي والخاص وخاصة خدمات الرعاية الصحية التخصصية، أما برنامج الحد من الأمراض المزمنة غير المعدية، يستهدف زيادة الوعي الصحي بمخاطر الأمراض المزمنة غير المعدية، وتحسين جودة حياة المواطنين مما سينعكس إيجابيا على الإنتاجية، في حين يستهدف برنامج زيادة السعة السريرية للمستشفيات تقليل فترات الانتظار بالمستشفيات.

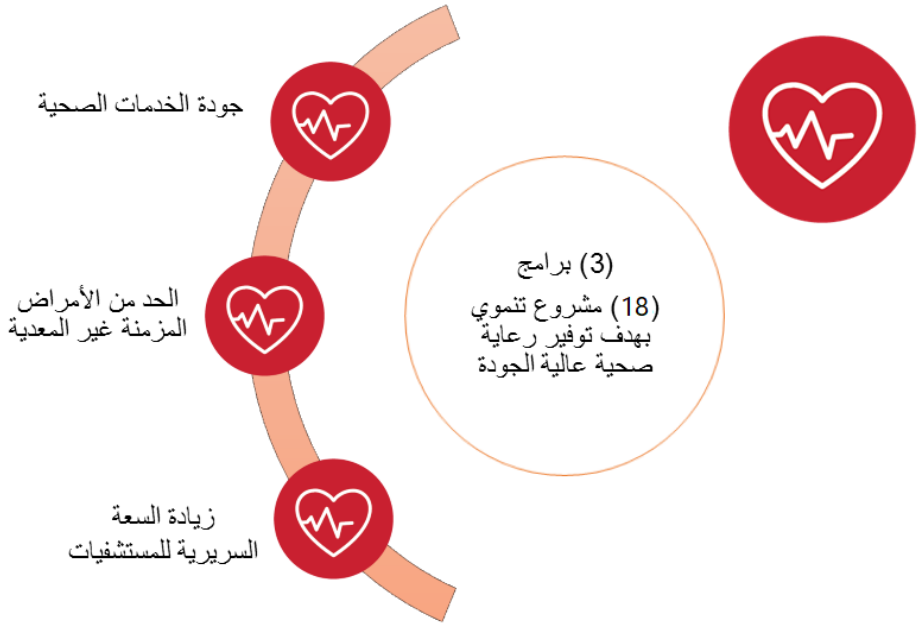

مؤشرات ركيزة رعاية صحية عالية الجودة

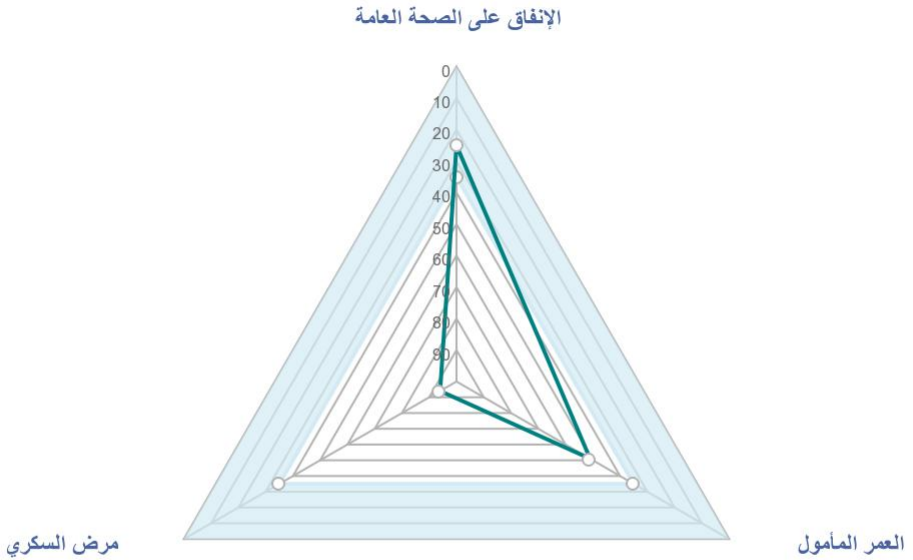

أخر بيان متاح عام 2014 ماعدا مؤشر العمر المأمول عام 2017

الجهات المسؤولة عن المؤشرات

المؤشر	الجهة
الإنفاق على الصحة العامة	المؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية
	شركة مستشفيات الضمان الصحي
	وزارة الأشغال العامة
	وزارة الصحة
مرض السكري	
العمر المأمول	المؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية
	شركة مستشفيات الضمان الصحي
	وزارة الأشغال العامة
	وزارة الصحة

5.1 جودة الخدمات الصحية

نعنى **ببرنامج جودة الخدمات الصحية**، تطبيق معايير الجودة العالمية في جميع الخدمات والمرافق الصحية بالقطاعين الحكومي والخاص، وتنمية القوى العاملة بالقطاع الصحي للتعامل مع التقنيات الحديثة والمتطورة وتوفير المهارات الطبية والمهنية العالية التخصص والكفاءة.

تحليل الفجوات

مازال مستوى جودة الرعاية الصحية دون الطموح على الرغم من ارتفاع تكلفة الخدمات الصحية، حيث يلاحظ ثبات ترتيب دولة الكويت فى مؤشر العمر المأمول عند الميلاد عند المركز 70 خلال عامي 2017/2016 و 2018/2017 بترتيب نسبي بلغ 51% من بين 138 دولة، وتتمثل أهم التحديات التي تواجه برنامج جودة الخدمات الصحية فيما يلي:

- عدم توافق جودة بعض خدمات الرعاية الصحية في القطاعين العام والخاص مع المعايير العالمية.
- عدم وجود استراتيجية شمولية للنهوض بالخدمة الصحية تتضمن اقتصاديات الصحة وآليات لحل التكلفة المتصاعدة مع الاهتمام بدور القطاع الخاص كشريك في تقديم الخدمات الصحية.
- عدم توازن توزيع الإنفاق على مكونات النظام الصحي، حيث يستحوذ الباب الأول (الرواتب) من ميزانية الصحة على أكبر نصيب من الاعتمادات على حساب الإنفاق على خدمات الرعاية الصحية مما يتطلب تعزيز الكفاءة والاستدامة في تمويل المنظومة الصحية.

أهم السياسات

- ضرورة أخذ مؤشر يعكس آراء المرضى والمتعاملين مع الخدمات الصحية، بحيث يتم قياس جودة الخدمات من وجهة نظرهم
- دعم جهود تعزيز الصحة المهنية، ومكافحة حوادث الطرق والسلوكيات الضارة بالصحة.
- تطبيق نظام الاعتراف الدولي بجودة خدمات الرعاية الصحية والمرافق الصحية بالقطاعين الحكومي والخاص، وتطبيق معايير سلامة المرضى وحقوقهم
- تطوير تقنية المعلومات من أجل تعزيز الكفاءة في مجمل النظام الصحي، وإنشاء نظام المعلومات الصحي الوطني

م	المشروع	الجهة المسؤولة	الدليل	المؤشرات	الخطة الانمائية الأولى	الخطة الانمائية الثانية					الخطة الانمائية الثالثة	الأثر التنموي
					>>	2016/2015	2017/2016	*2018/2017	2019/2018	2020/2019	<<	
5.1.1	تفعيل دور المعلومات الصحية	وزارة الصحة	دليل جودة الرعاية الصحية	العمر المأمول				%59				تحسن المستوى الصحي للمجتمع.
5.1.2	البرنامج الوطني للاعتراف بجودة الخدمات في المؤسسات الصحية							%78				ارتفاع متوسط العمر المأمول عند الميلاد.
5.1.3	جودة الخدمة الصحية							%66				تعزيز البيئة الآمنة للمحافظة على سلامة متلقي الخدمة الصحية.
5.1.4	تطوير خدمات الصحه المهنية							%88				تخفيف العبء على الميزانية العامة للدولة نتيجة تقليل حالات الإيفاد للعلاج بالخارج.

* نسبة الانجاز المذكورة للمشروعات حتى نهاية السنة المالية 2018/2017

التكلفة الاجمالية التقديرية للبرنامج	122,701,000
التكلفة التقديرية 2020/2019	10,674,275
عدد الجهات	1

5.2 الحد من الأمراض المزمنة غير المعدية

نعنى **ببرنامج الحد من الأمراض المزمنة غير المعدية**، تعزيز أنماط الحياة الصحية بين جميع فئات السكان، من خلال التركيز على الرعاية الوقائية لمقاومة الأمراض المزمنة غير المعدية وعوامل الاختطار، وتعزيز الوعي العام بشأن السلوكيات غير الصحية (السمنة، وداء السكري، التدخين)، وتشجيع الممارسات الجيدة مثل الرياضة، الغذاء الصحي، والفحص المبكر والدوري.

تحليل الفجوات

تعد الأمراض المزمنة من الأسباب الرئيسية للوفاة في دولة الكويت؛ وذلك نتيجة ارتفاع معدلات زيادة الوزن والسمنة بين السكان، وقد أصبح مرض السكري مصدر قلق كبير للصحة العامة، حيث تراجع ترتيب دولة الكويت في مؤشر مرض السكري من المركز 205 عام 2013 إلى المركز 207 بترتيب نسبي 94% عام 2014 من بين220 دولة، وتتمثل أهم التحديات التي تواجه هذا البرنامج فيما يلي:

- عدم كفاية دور نظام الرعاية الصحية القائم في مجال الوقاية والتصدي للأمراض المزمنة باعتبارها أولوية تنموية.
- معدلات انتشار الأمراض المزمنة غير المعدية من بين أعلى المعدلات في العالم، وفي مقدمتها أمراض السمنة والسكري وضغط الدم وأمراض القلب.
- ارتفاع معدل الوفيات المسجلة بين الكويتيين أكثر منها بين غير الكويتيين نتيجة الإصابة بالأمراض المزمنة غير المعدية.
- التأثير على التنمية الاقتصادية والاجتماعية أما بصورة مباشرة عبر تزايد تكاليف الرعاية الصحية الشاملة، أو بصورة غير مباشرة عبر التقليل من إنتاجية أعضاء المجتمع المصابين بالأمراض المزمنة.

أهم السياسات

- تشجيع العديد من الممارسات الجيدة (الرياضة، الغذاء الصحي، الفحص المبكر والفحص الدوري، النظافة، وممارسات الوقاية من الأمراض)،
- إعادة هيكلة النظام الصحي، بهدف التركيز على الرعاية الوقائية ومقاومة الأمراض المزمنة غير المعدية والأمراض الوراثية بجانب الأمراض المعدية، وتركيز قطاع الرعاية الصحية الأولية على جانبين؛ جانب يعنى بالوقاية وجانب آخر يعنى بالعلاج والعناية الطبية.

م	المشروع	الجهة المسؤولة	الدليل	المؤشرات	الخطة الانمائية الأولى	الخطة الانمائية الثانية					الخطة الانمائية الثالثة	الأثر التنموي
					>>	2016/2015	2017/2016	*2018/2017	2019/2018	2020/2019	<<	
5.2.1	تطوير الخدمات الصحية لطلبة المدارس	وزارة الصحة	دليل جودة الرعاية الصحية	العمر المأمول				%90				زيادة الوعي الصحي المجتمعي حول الوقاية من الأمراض المزمنة غير المعدية
				مرض السكري								
5.2.2	مبادرة المدن الصحية			العمر المأمول				%67				انخفاض معدلات الوفيات الناتجة عن مرض السكري وأمراض القلب والأورام وارتفاع ضغط الدم
				مرض السكري								
5.2.3	الوقاية والتصدي للأمراض المزمنة غير السارية			العمر المأمول								تحسن جودة حياة المواطنين مما سينعكس إيجابيا على زيادة الإنتاجية
				مرض السكري				%56				
				معدل الإصابة بالسرطان								انخفاض معدل الخمول البدني

* نسبة الانجاز المذكورة للمشروعات حتى نهاية السنة المالية 2018/2017

التكلفة الاجمالية التقديرية للبرنامج	3,660,950
التكلفة التقديرية 2020/2019	783,500
عدد الجهات	1

5.3 زيادة السعة السريرية للمستشفيات

نعنى **ببرنامج زيادة السعة السريرية للمستشفيات**، زيادة الطاقة الاستيعابية للمنشآت الصحية لتتوافق مع الزيادة السكانية لتقليل فترات الانتظار في المستشفيات، والتوزيع الجغرافي الأمثل للمرافق الصحية لتحقيق مزيدا من التقارب في تحسين المستويات الصحية لسكان كل منطقة صحية.

تحليل الفجوات

تتمثل أهم التحديات التي تواجه برنامج زيادة السعة السريرية للمستشفيات فيما يلي:

- عدم تناسب القدرة الاستيعابية للمستشفيات العامة مع عدد السكان، حيث هناك توزيع متوازن للمستشفيات العامة على المناطق الصحية إلا أن التركز السكاني يتفاوت بين المناطق الصحية مما يؤدى إلى طول فترات الانتظار في المستشفيات العامة.
- انخفاض كفاءة استخدام الأسَرة بالمستشفيات الحكومية، حيث شهدت انخفاضا في مؤشرات معدل شغل الأسّرة، ومعدل دوران السرير، في حين ارتفعت فترة فراغ السرير، ومتوسط مدة الإقامة.
- ضعف دور القطاع الخاص كشريك أساسي في تقديم مختلف الخدمات الصحية خاصة خدمات الرعاية الصحية المتقدمة والتخصصات التي تحتاج العلاج بالخارج.

أهم السياسات

- تطبيق التوزيع الجغرافي الأمثل للمرافق الصحية العامة والخاصة
- زيادة الطاقة الاستيعابية للمنشآت الصحية بمساهمة فعالة من القطاع الخاص لتتوافق مع الزيادة السكانية.
- استحداث خدمات ووحدات علاجية جديدة لتلبية احتياجات وتوقعات المستفيدين من الخدمة الصحية.
- الاستمرار في إعادة تأهيل المستشفيات والمراكز الصحية القائمة.

م	المشروع	الجهة المسؤولة	الدليل	المؤشرات	الخطة الانمائية الأولى	الخطة الانمائية الثانية					الخطة الانمائية الثالثة	الأثر التنموي
					>>	2016/2015	2017/2016	*2018/2017	2019/2018	2020/2019	<<	
5.3.1	مبنى جديد بمستشفى ابن سينا	وزارة الصحة	دليل الإنفاق الحكومي	الإنفاق على الصحة العامة								تقليل فترات الانتظار بالمستشفيات. رفع مستوى جودة خدمات الرعاية الصحية التخصصية. تقليل حالات الايفاد للخارج.
			دليل جودة الرعاية الصحية	العمر المأمول				%9				
5.3.2	مبنى جديد بمستشفى الاميرى		دليل الإنفاق الحكومي	الإنفاق على الصحة العامة								
			دليل جودة الرعاية الصحية	العمر المأمول				%74				
5.3.3	مباني جديدة بمستشفى الفروانية		دليل الإنفاق الحكومي	الإنفاق على الصحة العامة								
			دليل جودة الرعاية الصحية	العمر المأمول				%43				
5.3.4	مبنى جديد بمركز الكويت للسرطان		دليل الإنفاق الحكومي	الإنفاق على الصحة العامة								
			دليل جودة الرعاية الصحية	معدل الإصابة بالسرطان				%36				

م	المشروع	الجهة المسؤولة	الدليل	المؤشرات	الخطة الانمائية الأولى	الخطة الانمائية الثانية					الخطة الانمائية الثالثة	الأثر التنموي
					>>	2016/2015	2017/2016	*2018/2017	2019/2018	2020/2019	<<	
5.3.5	مستشفى الصباح الجديد	وزارة الصحة	دليل الإنفاق الحكومي	الإنفاق على الصحة العامة								تقليل فترات الانتظار بالمستشفيات. رفع مستوى جودة خدمات الرعاية الصحية التخصصية. تقليل حالات الايفاد للخارج.
			دليل جودة الرعاية الصحية	العمر المأمول				%53				
5.3.6	مباني جديدة بمستشفى العدان		دليل الإنفاق الحكومي	الإنفاق على الصحة العامة								
			دليل جودة الرعاية الصحية	العمر المأمول				%32				
5.3.7	مستشفي الولادة الجديد	وزارة الأشغال العامة	دليل الإنفاق الحكومي	الإنفاق على الصحة العامة								
			دليل جودة الرعاية الصحية	العمر المأمول				%22				
5.3.8	مستشفى الأطفال		دليل الإنفاق الحكومي	الإنفاق على الصحة العامة								
			دليل جودة الرعاية الصحية	العمر المأمول				%12				

م	المشروع	الجهة المسؤولة	الدليل	المؤشرات	الخطة الانمائية الأولى	الخطة الانمائية الثانية					الخطة الانمائية الثالثة	الأثر التنموي
					>>	2016/2015	2017/2016	*2018/2017	2019/2018	2020/2019	<<	
5.3.9	تصميم مستشفى مدينة صباح الاحمد	وزارة الصحة	دليل الإنفاق الحكومي	الإنفاق على الصحة العامة								تقليل فترات الانتظار بالمستشفيات. رفع مستوى جودة خدمات الرعاية الصحية التخصصية. تقليل حالات الايفاد للخارج.
			دليل جودة الرعاية الصحية	العمر المأمول				%1				
5.3.10	مدينة الكويت الطبية	المؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية	دليل الإنفاق الحكومي	الإنفاق على الصحة العامة								
			دليل جودة الرعاية الصحية	العمر المأمول								
5.3.11	تأسيس وتشغيل منظومة ضمان للرعاية الصحية	شركة مستشفيات الضمان الصحي	دليل الإنفاق الحكومي	الإنفاق على الصحة العامة								
			دليل جودة الرعاية الصحية	العمر المأمول								

* نسبة الانجاز المذكورة للمشروعات حتى نهاية السنة المالية 2018/2017

التكلفة الاجمالية التقديرية للبرنامج	2,054,419,358
التكلفة التقديرية 2020/2019	354,682,138
عدد الجهات	4

رأس مال بشري إبداعي

6. رأس مال بشري إبداعي

يعتبر رأس المال البشري الثروة الحقيقية للأمم باعتباره أساس الإبداع والابتكار لرفع القدرة التنافسية للدول، وقد أشار "مؤشر رأس المال البشري" الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2016 إلى أن تطوير المواهب ونظم التعليم والمهارات الشخصية مفتاح وضمانة للتنمية في العالم. ولذا انطلقت الخطط التنموية في دولة الكويت من قاعدة أساسية هي أن الاستثمار في البشر ضرورة تمليها مسئولية تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعد التنمية البشرية من الأولويات التنموية والتي تهدف إلى بناء رأس مال بشري إبداعي قادر على رفع القدرة الابتكارية للاقتصاد الكويتي.

تعني **ركيزة رأس مال بشري إبداعي**، اكتساب الأفراد المعرفة والمهارات وقدرات الإبداع والابتكار وخلق قوى عاملة منتجة وتنافسية تنعكس عوائدها بالايجاب اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، وتعزيز رأس المال الاجتماعي.

وتستهدف ركيزة رأس مال بشري إبداعي الإنسان وتنميته في كل مراحل حياته، كما لا تغفل فئات محددة تتطلب تمكينا أكثر لممارسة أدوارها وعطائها كالمرأة والشباب، أو فئات خاصة تحتاج رعاية واهتمام أكبر كذوي الإعاقة والمسنين. وفي ضوء ذلك، اشتملت ركيزة رأس مال بشري إبداعي على عدد (8) برامج تشمل حزمة من المشروعات تبلغ عددها (27) مشروع تنموي بهدف إعداد رأس مال بشري إبداعي.

يهدف برنامج جودة التعليم إلى النهوض بمستوى مخرجات النظام التعليمي من خلال النهوض بمستوى أداء المعلم، ورفع المستوى التعليمي للطالب وتحسين جودة الإدارة المدرسية، بينما يستهدف برنامج رفع الطاقة الاستيعابية للتعليم العالي استيعاب الأعداد المتزايدة من طلب التعليم العالي، وتنويع التخصصات بما يتناسب مع سوق العمل. في حين يستهدف برنامج إصلاح اختلالات سوق العمل تنظيم سوق عمل لزيادة تنافسية القوى العاملة الكويتية بما يسمح بإحلالها مكان العمالة الوافدة، وزيادة فرص عمل قوة العمل الوطنية في القطاع الخاص. أما برنامج الأمن والسلامة يستهدف زيادة الشعور بالأمن والأمان فى المجتمع لحماية الأرواح والممتلكات من المخاطر المحيطة.

ويستهدف برنامج رعاية ودمج ذوي الإعاقة، خفض نسبة الإعاقة بالمجتمع، ودمج ذوي الإعاقة في النظام التعليمي وسوق العمل. في حين يستهدف برنامج تحسين مستوى خدمات رعاية المسنين توفير مزيد من الاهتمام بالمسنين وتقديم رعاية أفضل لهم. ويستهدف برنامج تعزيز التماسك الاجتماعي في المجتمع تعظيم قيمة رأس المال الاجتماعي في المجتمع من خلال بناء شبكة أمان اجتماعي متكاملة. وأخيرا يستهدف برنامج رعاية وتمكين الشباب، دعم جهود تمكين الشباب في المجتمع وتوسيع دوره وتشجيع مبادراته.

مؤشرات ركيزة رأس مال بشري إبداعي

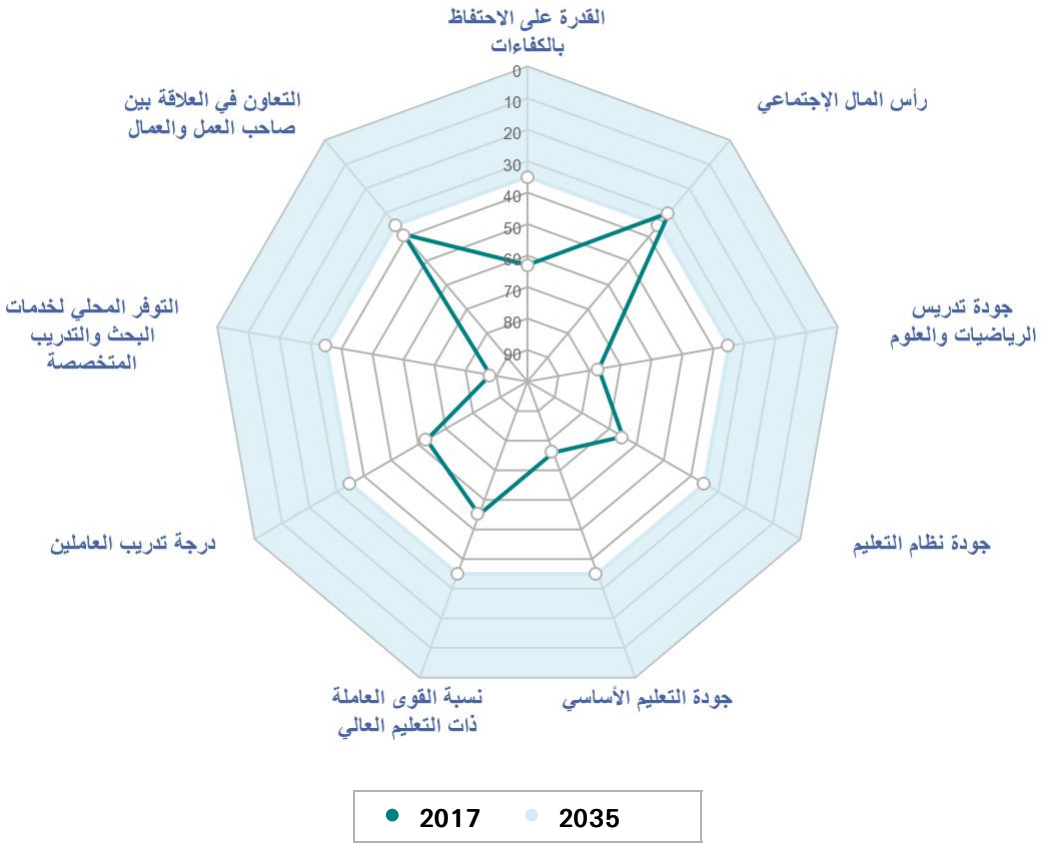

أخر بيان متاح عام 2017

الجهات المسؤولة عن المؤشرات

المؤشر	الجهة
القدرة على الاحتفاظ بالكفاءات	الهيئة العامة للقوى العاملة
التعاون في العلاقة بين صاحب العمل والعمال	
درجة تدريب العاملين	
نسبة القوى العاملة ذات التعليم العالي	جامعة الكويت
جودة التعليم الأساسي	المركز الوطنى لتطوير التعليم
	وزارة التربية
جودة نظام التعليم	المركز الوطنى لتطوير التعليم
	وزارة التربية
جودة تدريس الرياضيات والعلوم	المركز الوطنى لتطوير التعليم
	وزارة التربية
رأس المال الإجتماعي	الهيئة العامة لشئون ذوي الإعاقة
	جامعة الكويت
	وزارة التربية
	وزارة الدولة لشئون الشباب
	وزارة الشؤون الإجتماعية

6.1 جودة التعليم

نعنى ببرنامج جودة التعليم، تحسين مستوى جودة مخرجات التعليم، وذلك من خلال تطوير المناهج الدراسية وتحسين البيئة المدرسية ورفع مستوى كفاءة المعلم من أجل تطوير طرق التدريس نحو اكساب الطلبة الكفايات اللازمة لتنمية التفكير الابداعي ومهارات حل المشكلات؛ وتنمية الميول العلمية وقيم العمل؛ وتعزيز دور إدارة المؤسسات التعليمية في زيادة فعالية استخدام المصادر التعليمية المتاحة.

تحليل الفجوات

إن التحديات التي تواجه النظام التعليمي تشمل كافة جوانبه، ويوجد اتفاق عام حول ضرورة معالجة المشكلات وجوانب الخلل التي تواجه النظام التعليمي والارتقاء به كي يصبح قادرا على الاستجابة بفاعلية لرؤية الدولة المستقبلية. وقد تمثلت هذه التحديات فيما يلي:

- تدنى مستوى أداء الطلبة، وخاصة في العلوم والرياضات واللغة وقد ظهر ذلك بوضوح في القياسات العالمية مثل اختبار TIMSS و PIRLS لعام 2015 وتقرير التنافسية العالمية لعام 2018/2017- وضعف التوجه نحو التخصصات العلمية.
- عدم مواكبة المناهج للتوجهات العالمية والاحتياجات المجتمعية واستشراف توجهات سوق العمل.
- ضعف فعالية استخدام المصادر التعليمية المتاحة رغم ارتفاع مستوى الانفاق على التعليم.

أهم السياسات

- تحقيق مراتب متقدمة في العملية التعليمية، من خلال تطوير المناهج وتطبيق اختبارات القياس المحلية والدولية، واختبارات قياس جودة التحصيل
- إعداد وتأهيل وتدريب الكوادر الوطنية للالتحاق بمهنة التدريس (نظام الرخصة المهنية)، وبما يتوافق مع المعايير العالمية للمدرس
- زيادة كفاءة الإدارة المدرسية والتربوية وإستخدام تكنولوجيا المعلومات فى العملية التعليمية.
- تنويع البرامج والتخصصات المهنية والحرفية بالقطاع الخاص بما يتوافق مع متطلبات التنمية في المستقبل.

م	المشروع	الجهة المسؤولة	الدليل	المؤشرات	الخطة الانمائية الأولى	الخطة الانمائية الثانية					الخطة الانمائية الثالثة	الأثر التنموي
					<<	2016/2015	2017/2016	*2018/2017	2019/2018	2020/2019	<<	
6.1.1	المعايير الوطنية للتعليم	المركز الوطنى لتطوير التعليم	دليل جودة التعليم	جودة التعليم الأساسي				%86				تحسين ترتيب الكويت في مؤشر جودة تدريس الرياضيات والعلوم تحسين ترتيب الكويت في مؤشر جودة التعليم الأساسي تحسين ترتيب الكويت في مؤشر جودة نظام التعليم زيادة إقبال الطلاب على التخصصات العلمية
				جودة نظام التعليم								
6.1.2	الدراسات المحلية و الدولية لقياس و تقييم نظام التعليم بدولة الكويت			جودة التعليم الأساسي				%48				
				جودة تدريس الرياضيات والعلوم								
6.1.3	الإختبارات الوطنية للقبول الجامعي			جودة نظام التعليم				%22				
6.1.4	رخصة المعلم			جودة التعليم الأساسي				%45				
				جودة تدريس الرياضيات والعلوم								
				جودة نظام التعليم								

م	المشروع	الجهة المسؤولة	الدليل	المؤشرات	الخطة الانمائية الأولى	الخطة الانمائية الثانية					الخطة الانمائية الثالثة	الأثر التنموي
					>>	2016/2015	2017/2016	*2018/2017	2019/2018	2020/2019	<<	
6.1.5	التميز المدرسي لتطبيق معايير الجودة الشاملة في المدرسة	المركز الوطني لتطوير التعليم	دليل جودة التعليم	جودة التعليم الأساسي				%76				تحسين ترتيب الكويت في مؤشر جودة تدريس الرياضيات والعلوم تحسين ترتيب الكويت في مؤشر جودة التعليم الأساسي تحسين ترتيب الكويت في مؤشر جودة نظام التعليم زيادة إقبال الطلاب على التخصصات العلمية
				جودة نظام التعليم								
6.1.6	اكتشاف ورعاية الطلبة الموهوبين (علماء المستقبل)	وزارة التربية		جودة التعليم الأساسي								
				جودة تدريس الرياضيات والعلوم				%34				
				جودة نظام التعليم								
6.1.7	المنظومة المتكاملة لاصلاح التعليم			جودة التعليم الأساسي								
				جودة تدريس الرياضيات والعلوم				%61				
				جودة نظام التعليم								

م	المشروع	الجهة المسؤولة	الدليل	المؤشرات	الخطة الانمائية الأولى	الخطة الانمائية الثانية					الخطة الانمائية الثالثة	الأثر التنموي
					>>	2016/2015	2017/2016	*2018/2017	2019/2018	2020/2019	<<	
6.1.8	تطبيق تكنولوجيا النانو لدعم العملية التعليمية	وزارة التربية	دليل جودة التعليم	جودة تحريس الرياضيات والعلوم								تحسين ترتيب الكويت في مؤشر جودة تحريس الرياضيات والعلوم تحسين ترتيب الكويت في مؤشر جودة التعليم الأساسي تحسين ترتيب الكويت في مؤشر جودة نظام التعليم زيادة إقبال الطلاب على التخصصات العلمية

* نسبة الانجاز المذكورة للمشروعات حتى نهاية السنة المالية 2018/2017

التكلفة الاجمالية التقديرية للبرنامج	210,958,521
التكلفة التقديرية 2020/2019	57,329,368
عدد الجهات	2

6.2 رفع الطاقة الاستيعابية للتعليم العالي

يهدف برنامج رفع الطاقة الاستيعابية للتعليم العالي إلى رفع جودة التعليم العالي من خلال الحد من الازدحام الطلابي داخل المؤسسات الجامعية عن طريق توفير أماكن دراسية إضافية تستوعب الأعداد المتزايدة من طلاب التعليم العالي، ورفع نسبة تغطية احتياجات سوق العمل وذلك من خلال تنويع التخصصات الجامعية وفق ما يتناسب مع احتياجات سوق العمل.

يحتوي برنامج رفع الطاقة الاستيعابية للتعليم العالي على مشروع حكومي إنشائي (مدينة صباح السالم الجامعية)، التابع لجامعة الكويت. يتضمن اثنتا عشر مشروعا فرعيا مستمرا، تتمحور هذه المشاريع أساسا حول إنشاء مباني أكاديمية وكليات للهندسة والطب والعلوم الإدارية والآداب والتربية والعمارة والعلوم الاجتماعية ومراكز خدمات طلابية، وإنشاء بنية تحتية لشبكة المعلومات والاتصالات.

تحليل الفجوات

تعاني مؤسسات التعليم العالي في الكويت من العديد من التحديات، منها على المستوى الدولي وتتمثل في تراجع ترتيب دولة الكويت فى مؤشر الالتحاق بالتعليم العالي ومؤشر ترتيب مؤسسات التعليم العالي، كما تعاني من تحديات داخلية أبرزها:

- عدم قدرة مؤسسات التعليم الحكومية والخاصة على استيعاب الأعداد المتزايدة للطلبة المقيدين.
- التوزيع الجغرافي غير المتوازن لمؤسسات التعليم العالي.
- ضعف المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل.
- تدني نسبة الخريجين من التخصصات العلمية والمهنية.

أهم السياسات

- زيادة الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة

م	المشروع	الجهة المسؤولة	الدليل	المؤشرات	الخطة الانمائية الأولى	الخطة الانمائية الثانية					الخطة الانمائية الثالثة	الأثر التنموي
					>>	2016/2015	2017/2016	*2018/2017	2019/2018	2020/2019	<<	
6.2.1	مدينة صباح السالم الجامعية	جامعة الكويت	دليل جاهزية القوى العاملة	نسبة القوى العاملة ذات التعليم العالي				%42				تحسين أداء الكويت على مؤشر الالتحاق بالتعليم والعالي ومؤشر ترتيب مؤسسات التعليم العالي تحسين ترتيب الكويت في مؤشر نسبة القوى العاملة ذات التعليم العالي زيادة إقبال الطلاب على التخصصات العلمية توفير فرص عمل للعمالة الوطنية رفع نسبة تغطية احتياجات سوق العمل

* نسبة الانجاز المذكورة للمشروعات حتى نهاية السنة المالية 2018/2017

التكلفة الاجمالية التقديرية للبرنامج	2,782,639,300
التكلفة التقديرية 2020/2019	302,000,000
عدد الجهات	1

نعنى **ببرنامج الأمن والسلامة**، تعزيز الشعور بالأمن والأمان في المجتمع لحماية الأرواح والممتلكات من المخاطر المحيطة، وتحديث الأنظمة المرورية لتأمين وسلامة الطرق، ونشر التوعية والتثقيف بالسلامة المرورية بما يتوافق مع المعايير الدولية.

تحليل الفجوات

تراجع ترتيب دولة الكويت في مؤشر الأمن والسلامة ضمن دليل الرخاء الاجتماعي العالمي من المركز 39 عام 2016 إلى المركز 48 بترتيب نسبي بلغ 32% من 149 دولة عام 2017، مما يتطلب دعم جهود الأمن والسلامة لتوفير البيئة الأمنية المناسبة للتنمية، وتتمثل أهم التحديات التي تواجه برنامج الأمن والسلامة فيما يلي:

- ارتفاع عدد الحوادث المرورية والوفيات نتيجة تفاقم ظاهرة الازدحام المروري بمعدلات عالية ومطردة وتأثيرها السلبي على التنمية والمجتمع.
- ارتفاع عدد الوفيات الناتجة عن الحرائق على الرغم من انخفاض عدد الحرائق مما يعكس خطورة نوعية الحرائق، والتي تتطلب تحسين خدمات مراكز الإطفاء، بما يسمح بتقديم هذه الخدمة وفق المعايير العالمية.

أهم السياسات

- الحد من تدهور الكثافة المرورية الحالية، بتثبيت عدد السيارات إلى أطوال الطرق
- تنفيذ برامج الاستراتيجية الوطنية الشاملة للمرور وقطاع النقل (2010/2020)
- تطوير مركز إعداد رجال الإطفاء، وذلك من خلال تحويله إلى أكاديمية معتمدة محلياً ودولياً

م	المشروع	الجهة المسؤولة	الدليل	المؤشرات	الخطة الانمائية الأولى	الخطة الانمائية الثانية					الخطة الانمائية الثالثة	الأثر التنموي
					>>	2016/2015	2017/2016	*2018/2017	2019/2018	2020/2019	<<	
6.3.1	إعداد وتنفيذ إستراتيجية مرورية وطنية شاملة طويلة المدى	وزارة الداخلية	دليل الرخاء الإجتماعي	الأمن والسلامة				%68				زيادة الشعور بالأمن والأمان انخفاض معدل الحوادث والوفيات المرورية
6.3.2	أكاديمية الكويت لعلوم الاطفاء	الإدارة العامة للإطفاء										تخفيف العبء عن ميزانية الدولة نتيجة ارتفاع تكلفة علاج إصابات الحرائق

* نسبة الانجاز المذكورة للمشروعات حتى نهاية السنة المالية 2018/2017

التكلفة الاجمالية التقديرية للبرنامج	120,200,000
التكلفة التقديرية 2020/2019	3,550,000
عدد الجهات	2

6.4 رعاية وتمكين الشباب

نعنى **ببرنامج رعاية وتمكين الشباب**، دعم جهود تمكين الشباب الكويتي في المجتمع وتوسيع دوره الاجتماعي وتشجيع مبادراته وتحفيزه، من خلال تعزيز قدرات القيادة والتمكين وريادة الأعمال لدى الشباب، وشغل أوقات فراغهم بصورة إيجابية، ونشر التوعية بأهمية الرياضة في المجتمع.

تحليل الفجوات

تحسن ترتيب دولة الكويت في مؤشر تنمية الشباب من المركز 110 عام 2013 إلى المركز 56 عام 2016 بترتيب نسبي بلغ 31% من 183 دولة، وتتمثل أهم التحديات التي تواجه برنامج رعاية وتمكين الشباب فيما يلي:

- ارتفاع نسبة الشباب الكويتي (15–34 سنة)، حيث بلغت 34.1% من إجمالي السكان الكويتيين فى بداية عام 2017، وهو ما يعني تزايد احتياجات هذه الفئة العمرية في مجالات عدة.
- ضعف فاعلية برامج استثمار وقت الفراغ لدى الشباب الكويتي للحد من تزايد ظاهرة العنف والمخدرات بين الشباب.
- النقص الكمي والنوعي للمرافق الشبابية والرياضية والترفيهية للشباب من الجنسين، والتفاوت بين المحافظات في توفير هذه المرافق، وتقليدية الأنشطة ومحدوديتها، وعدم قدرتها على جذب الشباب.
- تركز قوة العمل الوطنية من الشباب في القطاع الحكومي وعزوفه عن العمل في القطاع الخاص.

أهم السياسات

- تطوير دور مراكز الشباب (للجنسين) وتحديثها وانفتاحها على المجتمع، من خلال تحويلها إلى مراكز مجتمعية (عائلية).
- تعزيز دور ريادة الأعمال بين الشباب، من خلال نشر ثقافة ريادة الأعمال، ودعم مبادراته في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة
- دعم جهود تمكين الشباب الكويتي في المجتمع وتوسيع دوره الاجتماعي وتشجيع مبادراته وتحفيزه
- تطوير المنشآت الرياضية بما يُمكّن من استضافة البطولات على المستوى الحولي والأولمبي

م	المشروع	الجهة المسؤولة	الدليل	المؤشرات	الخطة الانمائية الأولى	الخطة الانمائية الثانية					الخطة الانمائية الثالثة	الأثر التنموي
					>>	2016/2015	2017/2016	*2018/2017	2019/2018	2020/2019	<<	
6.4.1	استكمال عدد (14) نادي رياضي	الهيئة العامة للرياضة	دليل الرخاء الإجتماعي	تنمية الشباب				%26				زيادة اقبال الشباب للعمل في القطاع الخاص نتيجة المبادرات الشبابية خاصة في المجالات الصناعية والإنتاجية زيادة عدد الشباب المتطوعين زيادة عدد الأبطال الرياضيين في المنافسات الدولية والأولمبية زيادة معدل استثمار القطاع الخاص في الرياضة ارتفاع العمر المأمول
6.4.2	إستكمال أندية متخصصة (البحري - سباق الهجن - الرماية - الصيد والفروسية - السيارات والدراجات النارية وسباق الربع ميل)							%15				
6.4.3	استكمال أندية الفتيات							%14				
6.4.4	دعم مبادرات الشباب الكويتي (مبادراتنا) **(متكرر)**	وزارة الدولة لشئون الشباب						%42				
6.4.5	مراكز الشباب	الهيئة العامة للشباب						%12				
6.4.6	مراكز الفتيات											
6.4.7	بريق للتفكير الإيجابي والرفاهية النفسية المتكاملة	وزارة التربية		رأس المال الإجتماعي								

م	المشروع	الجهة المسؤولة	الدليل	المؤشرات	الخطة الانمائية الأولى	الخطة الانمائية الثانية					الخطة الانمائية الثالثة	الأثر التنموي
					>>	2016/2015	2017/2016	*2018/2017	2019/2018	2020/2019	<<	
6.4.8	بريق للتفكير الإيجابي والرفاهية النفسية المتكاملة - بريق الجامعة	جامعة الكويت	دليل الرخاء الإجتماعي	تنمية الشباب رأس المال الإجتماعي								زيادة اقبال الشباب للعمل في القطاع الخاص نتيجة المبادرات الشبابية خاصة في المجالات الصناعية والإنتاجية زيادة عدد الشباب المتطوعين زيادة عدد الأبطال الرياضيين في المنافسات الدولية والأولمبية زيادة معدل استثمار القطاع الخاص في الرياضة ارتفاع العمر المأمول

* نسبة الانجاز المذكورة للمشروعات حتى نهاية السنة المالية 2018/2017

التكلفة الاجمالية التقديرية للبرنامج	232,010,000
التكلفة التقديرية 2020/2019	30,489,300
عدد الجهات	5

6.5 إصلاح إختلالات سوق العمل

نعنى **ببرنامج إصلاح اختلالات سوق العمل**، تنظيم سوق العمل بحيث يسمح بزيادة تنافسية القوى العاملة الكويتية بما يسمح بإحلالها مكان العمالة الوافدة، ومشاركتها الفاعلة خاصة في القطاع الخاص.

يشتمل هذا البرنامج على مشروع واحد، وهو "منظومة المؤهلات المهنية"، تقوم به الهيئة العامة للقوى العاملة، بإجمالي تكلفة استثمارية تزيد عن 2.5 مليون دينار، منها فقط 15 ألف دينار خلال عام 2020/2019.

تحليل الفجوات

أدى اختلال سوق العمل إلى اختلال كبير في التركيبة السكانية، ولا يمكن إصلاح التركيبة السكانية دون إصلاح الاختلال في المكون الكويتي من القوى العاملة أولا، فليس هناك خطة واضحة لقياس احتياجات سوق العمل من التخصصات المختلفة، وإعادة هيكلة نظام التعليم ليسمح بتخريج هذه الاحتياجات، إضافة لضعف تنافسية القوى العالة الكويتية أمام قوة العمل الوافدة خاصة في الأجور وساعات ومزايا العمل، وهو ما جعل القطاع الخاص يتجه لقوة العمل الوافدة.

تتمثل أهم التحديات التي يواجهها هذا البرنامج في:

- غياب استراتيجية واضحة لتنظيم سوق العمل.
- عدم توافق مخرجات نظام التعليم مع احتياجات سوق العمل.
- وجود هوة كبيرة في المزايا والأجور ما بين القطاعين الحكومي والخاص.

أهم السياسات

- البدء في تطبيق منظومة المؤهلات لضمان رفع مستوى إنتاجية العمالة في السوق الكويتي.

م	المشروع	الجهة المسؤولة	الدليل	المؤشرات	الخطة الانمائية الأولى	الخطة الانمائية الثانية					الخطة الانمائية الثالثة	الأثر التنموي
					>>	2016/2015	2017/2016	*2018/2017	2019/2018	2020/2019	<<	
6.5.1	منظومة المؤهلات المهنية	الهيئة العامة للقوى العاملة	دليل أداء سوق العمل	التعاون في العلاقة بين صاحب العمل والعمال								إصلاح التركيبة السكانية. رفع إنتاجية القوى العاملة الوطنية. الاتجاه لاقتصاد عالي الكفاءة. الحد من مشاكل العمالة الهامشية. زيادة فرص العمل لقوة العمل الوطنية في القطاع الخاص.
				القدرة على الاحتفاظ بالكفاءات				%28				
			دليل جاهزية القوى العاملة	درجة تدريب العاملين								

* نسبة الانجاز المذكورة للمشروعات حتى نهاية السنة المالية 2018/2017

التكلفة الاجمالية التقديرية للبرنامج	2,516,000
التكلفة التقديرية 2020/2019	15,000
عدد الجهات	1

6.6 رعاية ودمج ذوي الاعاقة

نعنى **ببرنامج رعاية ودمج ذوي الإعاقة**، وضع نظام متكامل لحماية المجتمع من نمو الإعاقات، ونظام شامل للدمج المجتمعي لذوي الإعاقة، يقوم على مبدأ عدم التمييز ضد المعاق. من خلال دمجهم في سوق العمل، والنظام التعليمي والثقافي والفني والترفيهي والرياضي.

ويعد صدور القانون رقم 8 لسنة 2010 الخاص بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة نقلة نوعية لمزيد من الاهتمام بذوي الإعاقة فى دولة الكويت، والذي يحاكي الاتفاقية الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن حقوق تلك الفئة، والتي ركزت على المساواة وعدم التمييز في كل مناحي الحياة.

تحليل الفجوات

تتمثل أهم التحديات التي تواجه برنامج رعاية ودمج ذوي الإعاقة فيما يلي:

- تزايد عدد ذوي الإعاقة نتيجة ضعف فاعلية برامج الوقاية والحد من الإعاقات وضعف برامج الارتقاء بهم علمياً وفكريا واجتماعيا.
- ضعف عملية الدمج المجتمعي لذوي الإعاقة في نظام التعليم أو في سوق العمل بالقطاعين العام والخاص، على الرغم من تركيز قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على التحول من الدور التقليدي لمفهوم الرعاية إلى مفهوم دمج ذوي الإعاقة في المجتمع الكويتي.
- ضعف الاهتمام بالبحث العلمي لخدمة عملية التشخيص والتدخل العلاجي لذوي الإعاقة.

أهم السياسات

- رعاية ذوي الإعاقة وحماية مصالحهم، من خلال وضع نظام متكامل لحماية المجتمع من نمو الإعاقات
- وضع نظام شامل للدمج المجتمعي لذوي الإعاقة

م	المشروع	الجهة المسؤولة	الدليل	المؤشرات	الخطة الانمائية الأولى	الخطة الانمائية الثانية					الخطة الانمائية الثالثة	الأثر التنموي
					<<	2016/2015	2017/2016	*2018/2017	2019/2018	2020/2019	<<	
6.6.1	تصميم النادي الكويتي الرياضي للمعاقين	الهيئة العامة للرياضة	دليل الرخاء الإجتماعي	تنمية الشباب				%11				ارتفاع مستوى الوعي بطرق الوقاية من الأمراض المسببة للإعاقة. انخفاض نسبة الإعاقة بالمجتمع. دمج الطلاب ذوي الإعاقة في النظام التعليمي وسوق العمل.
6.6.2	المدرسة الوقفية لذوي الإعاقة		دليل جودة الرعاية الصحية	العمر المأمول				%3				
6.6.3	ورش تأهيلية لذوي الإعاقة	الهيئة العامة لشئون ذوي الإعاقة	دليل الرخاء الإجتماعي	رأس المال الإجتماعي								

* نسبة الانجاز المذكورة للمشروعات حتى نهاية السنة المالية 2018/2017

التكلفة الاجمالية التقديرية للبرنامج	46,170,000
التكلفة التقديرية 2020/2019	300,000
عدد الجهات	2

6.7 تحسين خدمات رعاية المسنين

نعنى **ببرنامج تحسين مستوى خدمات رعاية المسنين**، تطوير الخدمات المتخصصة للمسنين وتوسيع أهدافها لاستيعاب المسنين في برامجها وأنشطتها وتحقيق الدمج المجتمعي لهم وتحويلهم كقوة منتجة وفاعلة وتشجيع وتأهيل الكوادر المتخصصة القائمين على رعاية كبار السن.

أن فئة المسنين (65 عاما فأكثر) في تزايد مستمر سواء من ناحية أعدادهم أو من ناحية النسبة إلى إجمالي السكان، هذه الزيادة المطردة تعبير عن استمرار تحسن الوضع الصحي من ناحية، كما أنها تعني زيادة مطردة في حجم الفئة المستهدفة بخدمات رعاية المسنين من ناحية أخرى.

تحليل الفجوات

تتمثل أهم التحديات التي تواجه برنامج تحسين مستوى خدمات رعاية المسنين فيما يلي:

- مازال نظام رعاية المسنين يعتمد - بشكل عام - نهجاً قائما على الرفاه وموجها نحو الخدمات، وليس نهجا إنمائيا أو مرتكزا على المشاركة في المجتمع.
- ضعف قدرة أنظمة رعاية المسنين على استيعاب كافة المسنين في برامجها وأنشطتها وتحقيق الدمج المجتمعي ومد العمر الفاعل اجتماعيا للمسنين نتيجة قصور في برامج تدريب كبار السن لإكسابهم القدرات والمهارات، وتحويلهم كقوة منتجة وفاعلة.
- قصور الكوادر البشرية المتخصصة في التعامل مع كبار السن، ومرحلة الشيخوخة.

أهم السياسات

- تطوير الخدمات المتخصصة للمسنين وتوسيع أهدافها

م	المشروع	الجهة المسؤولة	الدليل	المؤشرات	الخطة الانمائية الأولى	الخطة الانمائية الثانية					الخطة الانمائية الثالثة	الأثر التنموي
					<<	2016/2015	2017/2016	*2018/2017	2019/2018	2020/2019	>>	
6.7.1	وحدة رعاية المسنين بأشبيلية	وزارة الشؤون الإجتماعية	دليل الرخاء الإجتماعي	رأس المال الإجتماعي								ارتفاع العمر المأمول للمسنين. تحقيق الدمج المجتمعي للمسنين.
			دليل جودة الرعاية الصحية	العمر المأمول				%16				
6.7.2	مبنى وحدة رعاية المسنين بمنطقة حولي		دليل الرخاء الإجتماعي	رأس المال الإجتماعي								
			دليل جودة الرعاية الصحية	العمر المأمول				%20				

* نسبة الانجاز المذكورة للمشروعات حتى نهاية السنة المالية 2018/2017

التكلفة الاجمالية التقديرية للبرنامج	5,900,000
التكلفة التقديرية 2020/2019	0
عدد الجهات	1

6.8 تعزيز التماسك الاجتماعي

نعنى **ببرنامج تعزيز التماسك الاجتماعي في المجتمع**، تعزيز مساهمة جميع فئات المجتمع لتعظيم قيمة رأس المال الاجتماعي ببناء شبكة أمان اجتماعي تسعى إلى تشجيع المستفيدين بالاعتماد على أنفسهم والخروج من برامج الشبكة كلما أمكن، وتعزيز منظومة القيم الإيجابية المساندة لرؤية الدولة، وتوسيع أطر المشاركة الشعبية في الأعمال المجتمعية المختلفة.

تحليل الفجوات

تراجع ترتيب دولة الكويت في مؤشر رأس المال الاجتماعي ضمن دليل الرخاء الاجتماعي من المركز 35 عام 2016 إلى المركز 44 بترتيب نسبي بلغ 30% من عدد 149 دولة عام 2017، وتتمثل أهم التحديات التي تواجه هذا البرنامج فيما يلي:

- تواضع كفاءة شبكة الأمان الاجتماعي في تمكين الفئات الأقل دخلا نحو الاستقلال المادي عن المساعدات الاجتماعية، حيث توجد حاليا روابط محدودة بين برامج شبكة الأمان الاجتماعي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، وتوجد حاجة لتحسين التكامل بين سياسات شبكة الأمان الاجتماعي وسوق العمل.
- ضعف ثقافة العمل التطوعي في المجتمع الكويتي خاصة بين الشباب.
- ضعف فاعلية برامج تعزيز منظومة القيم وترسيخ المواطنة الإيجابية.

أهم السياسات

- تطوير آليات شبكة الأمان الاجتماعي بما يتوافق مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الكويتي
- تطوير نظام المساعدات الاجتماعية، وتنويع مصادرها وصورها، وتمكين الفئات المستهدفة من الحصول على فرص اكتساب الدخل في مجالات إنتاجية حقيقية وضمان استدامتها
- التوعية بأهمية العمل التطوعي في المجتمع وتوسيع أطر المشاركة الشعبية في الأعمال المجتمعية المختلفة

6.8 تعزيز التماسك الاجتماعي

م	المشروع	الجهة المسؤولة	الدليل	المؤشرات	الخطة الانمائية الأولى	الخطة الانمائية الثانية					الخطة الانمائية الثالثة	الأثر التنموي
					>>	2016/2015	2017/2016	*2018/2017	2019/2018	2020/2019	<<	
6.8.1	شبكة الأمان الإجتماعي	وزارة الشؤون الإجتماعية	دليل الرخاء الإجتماعي	رأس المال الإجتماعي				%30				زيادة عدد المتطوعين الشباب. ترسيخ مفهوم المواطنة داخل المجتمع الكويتي. تحويل متلقى المساعدات الاجتماعية من القادرين على العمل إلى منتجين.
6.8.2	تعزيز العمل التطوعي بين الشباب (أيادينا) **(متكرر)**	وزارة الدولة لشئون الشباب						%72				

* نسبة الانجاز المذكورة للمشروعات حتى نهاية السنة المالية 2018/2017

التكلفة الاجمالية التقديرية للبرنامج	2,100,000
التكلفة التقديرية 2020/2019	275,000
عدد الجهات	2

كويت جديدة
NEWKUWAIT

مكانة دولية متميزة

تركز المكانة الدولية لدولة الكويت على سياسة خارجية متوازنة تقوم على ثوابت تنطلق من سعيها إلى تحقيق الاستقرار في الإقليم والعالم والتعاون مع الدول والمنظمات الدولية، وتعزيز صورة الكويت كبيئة آمنة ومستقرة سياسيا واقتصاديا، وقد تبوأت دولة الكويت مكانة دولية في مساندة الدول النامية، ومحل ثقة العالم لما تقوم به من عمل إنساني في وقت الصراعات مما ساهم في اعتماد الكويت كمركز للعمل الإنساني في العالم.

تعني ركيزة مكانة دولية متميزة، تحسين التواجد العالمي والإقليمي لدولة الكويت في المجالات الدبلوماسية والاقتصادية والتجارية والثقافية والأعمال الإنسانية من خلال تعزيز القوة الناعمة للدولة، وهي العلاقات الدبلوماسية والمساعدات الخارجية من جانب، والثقافة والفن والإعلام من جانب آخر. بما يحقق المصالح الوطنية، ويعزز صورة دولة الكويت على المستوى الدولي.

وتتمثل أهم أهداف ركيزة مكانة دولية متميزة: توازن السياسة الخارجية بما يحقق مصالح الدولة ويعزز السلام والنماء العالمي والإقليمي وتفعيل مشاركة الدولة في المحافل والفعاليات العالمية والإقليمية، وتعزيز صورة الدولة في مجالات الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، ودعم وتعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية، والحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمع الكويتي، وتعزيز الروابط الثقافية والإعلامية مع العالم الخارجي، ونشر الصورة الحضارية الصحيحة لدولة الكويت.

وفي ضوء ذلك، اشتملت ركيزة مكانة دولية متميزة على عدد (2) برنامج تشمل حزمة من المشروعات تبلغ عددها (7) مشروعات تنموية بهدف تحقيق مكانة دولية متميزة، حيث يستهدف برنامج تعزيز صورة دولة الكويت على المستوى الدولي، تعزيز صورة الكويت كبيئة آمنة ومستقرة سياسياً واقتصادياً في ظل الاضطرابات التي تشهدها المنطقة، وتعزيز دور وجهود دولة الكويت في مجال حقوق الانسان وإبراز دور دولة الكويت باعتبارها مركز العمل الإنساني في العالم، في حين يستهدف برنامج دعم الثقافة والفن والإعلام، رفع مستوى الوعي الثقافي والأدبي والفني بين أفراد المجتمع، وتعزيز مكانة الكويت الدولية والإقليمية في مجالات الثقافة والإعلام، وزيادة المردود الاقتصادي من أنشطة الكويت الثقافية والفنية والإعلامية، وتعزيز دور ومحتوى الإعلام التنموي.

مؤشرات ركيزة مكانة دولية متميزة

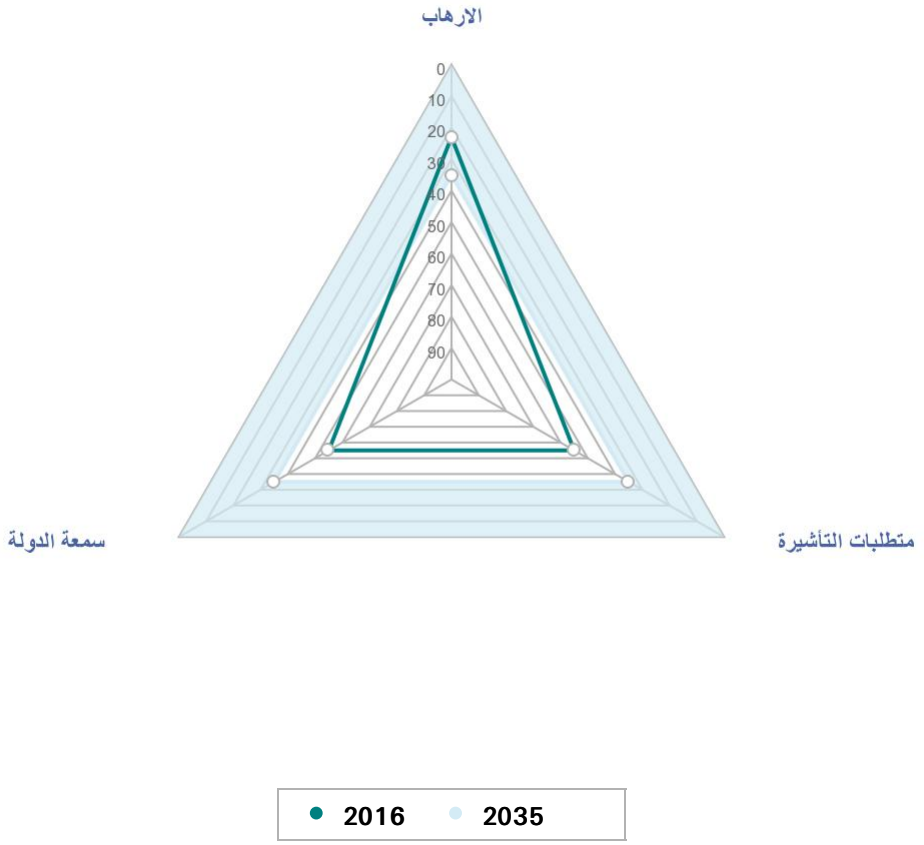

بيانات عام 2016 هي آخر بيانات متاحة

الجهات المسؤولة عن المؤشرات

المؤشر	الجهة
الارهاب	وزارة الخارجية
سمعة الدولة	المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
	وزارة الإعلام
	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
	وزارة الخارجية
متطلبات التأشيرة	وزارة الداخلية

7.1 تعزيز صورة دولة الكويت على المستوى الدولي

يهدف برنامج تعزيز صورة دولة الكويت على المستوى الدولي، إلى دعم دور الدبلوماسية الدولية والاقتصادية كأحد الأمور الهامة لبناء صورة دولة الكويت كبيئة آمنة ومستقرة سياسيا واقتصاديا بما يحقق المصالح الوطنية ويعزز مساهمة الدولة إنمائيا على المستوى العالمي والإقليمي.

تحليل الفجوات

حققت دولة الكويت تحسنا في مؤشر متطلبات التأشيرة من الترتيب النسبي (58) عام 2015 إلى الترتيب النسبي 56% عام 2018، كما حدث تحسن في ترتيب مؤشر سمعة الدولة من الترتيب النسبي (59%) عام 2015/2014 إلى الترتيب النسبي (55%) عام 2017/2016.بينما أظهر مؤشر الإرهاب العالمي لعام 2017 - الذي يرتب دول العالم من حيث تعرضها للهجمات الإرهابية – تحسن ترتيب دولة الكويت من الترتيب 37 من 163 دولة عام 2016، إلى الترتيب 50 من 163 دولة عام 2017، حيث أن الدول التي تحتل المراكز الأولى في المؤشر هي الأكثر تعرضاً للإرهاب. إلا أن التحسن في ترتيب المؤشرات السابقة يحتاج إلى المزيد من الاهتمام ليتناسب مع طموح دولة الكويت ورؤيتها التنموية، الأمر الذي يتطلب زيادة دور الدبلوماسية الدولية كأحد الأمور الهامة لتعزيز صورة دولة الكويت على المستوى الدولي.

أهم السياسات

- تنويع مصادر الدخل الوطني والعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحفيز شراكة القطاع الخاص.
- تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية، بما يعزز مساهمة الدولة إنمائياً؛ عالميا وإقليميا ودورها في تخفيف معاناة الشعوب، وذلك باستخدام أدوات متعددة منها الصندوق الكويتي للتنمية، وأشكال التعاون الإنمائي الأخرى.

م	المشروع	الجهة المسؤولة	الدليل	المؤشرات	الخطة الانمائية الأولى	الخطة الانمائية الثانية					الخطة الانمائية الثالثة	الأثر التنموي
					>>	2016/2015	2017/2016	*2018/2017	2019/2018	2020/2019	<<	
7.1.1	تفعيل دور الدبلوماسية الاقتصادية	وزارة الخارجية	دليل العلاقات الدولية	سمعة الدولة				%52				تحسين صورة دولة الكويت على المستوى الدولي. زيادة معدلات الاستثمار الأجنبي.
7.1.2	تعزيز دور وجهود دولة الكويت في مجال حقوق الانسان							%96				
7.1.3	تعزيز تنافسية دولة الكويت في المؤشرات الدولية	هيئة تشجيع الاستثمار المباشر	دليل صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة	متوسط الاستثمارات الأجنبية المباشرة				%65				
7.1.4	تحسين صورة دولة الكويت كبيئة امنة ومستقرة	وزارة الخارجية	دليل السلام العالمي	الارهاب				%40				

* نسبة الانجاز المذكورة للمشروعات حتى نهاية السنة المالية 2018/2017

التكلفة الاجمالية التقديرية للبرنامج	2,524,325
التكلفة التقديرية 2020/2019	168,170
عدد الجهات	2

7.2 دعم الثقافة والفن والإعلام

نعنى **ببرنامج دعم الثقافة والفن والإعلام**، تنشيط دور دولة الكويت الثقافي والفني، وجعل الإعلام الكويتي أكثر تأثيرا على المستوى الإقليمي والدولي، وجعل المجتمع الكويتي منفتحاً متقبلاً للثقافات المحيطة به ومستفيدا منها.

يشتمل هذا البرنامج على 3 مشروعات، بإجمالي تكلفة استثمارية تزيد عن 28 مليون دينار، منها حوالي 5.4 مليون خلال عام 2020/2019.

تحليل الفجوات

فقدت الكويت جزء كبير من دورها البارز في المجال الثقافي والإعلامي خلال السنوات الأخيرة، نتيجة إهمال هذا الجانب، ونتيجة بروز لاعبين آخرين على المستوى الإقليمي، ولذلك هناك تحديات كبيرة في مجال الثقافة والإعلام تحتم التعامل معها خلال الفترة القادمة، أهمها ما يلي:

- ضعف وإهمال أنشطة الثقافة والموسيقى والفنون في مناهج التعليم ما قبل الجامعي.
- تجاهل الفنون في خطة البعثات الخارجية.
- فقدان معرض الكويت الدولي للكتاب للكثير من أهميته.
- ضعف ومحدودية منظمات المجتمع المدني العاملة في مجالات الثقافة والفنون والآداب.

أهم السياسات

- تشجيع الإبداع الفني والأدبي ورعاية نتاج الثقافة والفكر والفن ودعم الفنانين والموهوبين.
- تعزيز الحريات الإعلامية وتحقيق الانطلاق للفكر الحر المبدع والخلاق في المجتمع.
- زيادة المرافق الفنية والثقافية وتطوير الموجود منها.

م	المشروع	الجهة المسؤولة	الدليل	المؤشرات	الخطة الانمائية الأولى	الخطة الانمائية الثانية					الخطة الانمائية الثالثة	الأثر التنموي
					>>	2016/2015	2017/2016	*2018/2017	2019/2018	2020/2019	<<	
7.2.1	الدعم الإعلامي للخطة الإنمائية	وزارة الإعلام	دليل العلاقات الدولية	سمعة الدولة				%58				رفع مكانة الكويت الدولية والإقليمية في مجالات الثقافة والإعلام. رفع المستوى الثقافي بين المواطنين. رفع المردود الاقتصادي من أنشطة الكويت الثقافية والفنية والإعلامية.
7.2.2	التنقيبات الأثرية (متكرر)	المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب						%85				
7.2.3	مبنى مركز الكويت للمخطوطات والمطبوعات النادرة	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية						%24				

* نسبة الانجاز المذكورة للمشروعات حتى نهاية السنة المالية 2018/2017

التكلفة الاجمالية التقديرية للبرنامج	28,094,001
التكلفة التقديرية 2020/2019	5,420,320
عدد الجهات	3

كويت جديدة
NEWKUWAIT

الجزء الثاني: المشروعات الاستراتيجية

تعد المشروعات الاستراتيجية أداة هامة لتحفيز النمو الاقتصادي، ومصدراً لجذب الاستثمارات الأجنبية وخلق فرص وظيفية جديدة، فضلاً عن أهميتها في دعم وتوسيع دور القطاع الخاص ومشاركته في النشاط الاقتصادي. وعليه، فقد تبنت الخطة 2020/2019 مجموعة من المشروعات الاستراتيجية، والتي من شأنها دعم تحقيق رؤية الدولة في التحول إلى مركز مالي وتجاري.

تناول هذا الجزء من الخطة، تصنيف المشروعات الاستراتيجية وفق نوع التمويل وكذلك وفق الركائز السبع السابق الإشارة إليها.

بلغ عدد المشروعات الاستراتيجية في الخطة السنوية 2020/2019 (22 مشروعاً) تبلغ التكلفة الإجمالية لهذه المشروعات حوالي 23.5 مليار دينار، وهذه المشروعات تنفذ من قبل الجهات الحكومية، أو بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص (مشروعات هيئة الشراكة – شركات مساهمة).

تشارك هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بأربع مشروعات تقدر تكلفتها الإجمالية بنحو 988 مليون دينار، تمثل 4.2% من إجمالي تكلفة المشروعات الاستراتيجية. في المقابل يوجد مشروع واحد – شركة مساهمة - بتكلفة إجمالية 611 مليون دينار، تمثل نسبة 2.6% من إجمالي تكلفة المشروعات الاستراتيجية). يمثلان معاً حوالي 7% من إجمالي تكلفة المشروعات الاستراتيجية، كما يتضح من الشكل التالي:

التوزيع النسبي للتكاليف الإجمالية للمشروعات الاستراتيجية وفق نوع التمويل (القيمة بالمليون دينار)

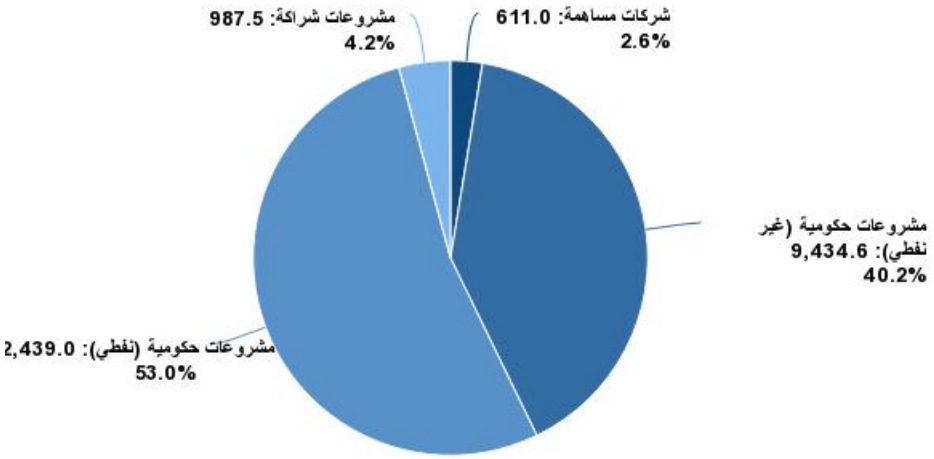

يوضح الجدول التالي توزيع التكاليف الإجمالية للمشروعات الاستراتيجية على مستوى الركائز، ومنه يلاحظ أن الوزن النسبي الأكبر منها لمشروعات الركيزة الاقتصادية بنسبة 51.5% . من بين المشروعات الستة لركيزة اقتصاد متنوع مستدام ثلاثة مشروعات لمؤسسة البترول الكويتية تمثل التكاليف الإجمالية لها نحو 51% من إجمالي تكاليف المشروعات الاستراتيجية - تلتها مشروعات ركيزة بنية تحتية متطورة 17.6%، ثم بيئة معيشية مستدامة بحوالي 15%.

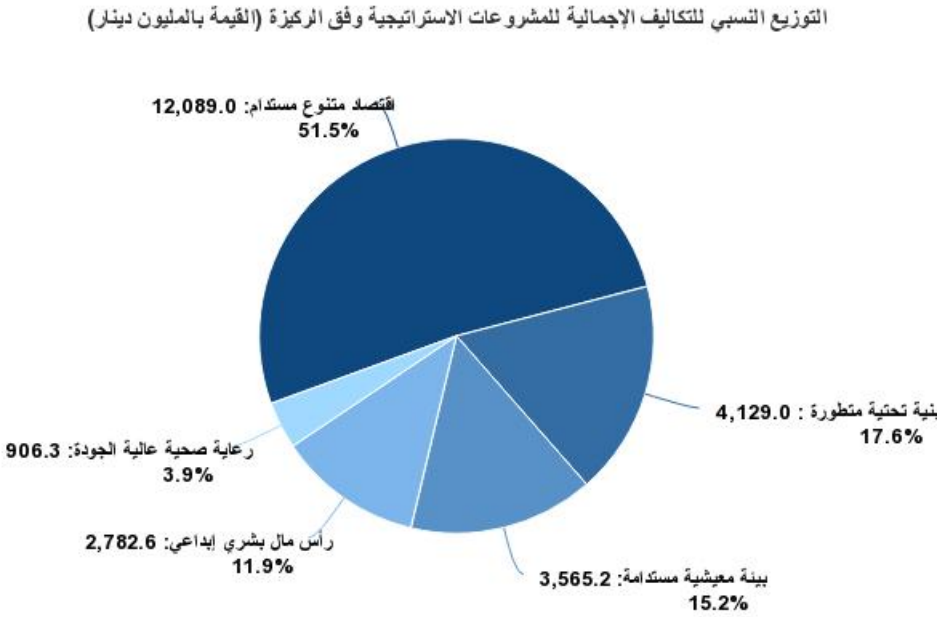

التوزيع النسبي للتكاليف الإجمالية للمشروعات الاستراتيجية وفق الركائز

الركيزة	عدد المشروعات	التكلفة الاجمالية (مليون دينار)	نسبة مساهمة الركيزة
اقتصاد متنوع مستدام	6	12,089	51.5%
بنية تحتية متطورة	6	4,129	17.6%
بيئة معيشية مستدامة	5	3,565.2	15.2%
رأس مال بشري إبداعي	1	2,782.6	11.9%
رعاية صحية عالية الجودة	4	906.3	3.9%
الاجمالي	**22**	**23,472.1**	**100.0%**

اقتصاد متنوع مستدام

م	المشروع	الجهة المسؤولة	التكلفة الإجمالية	التكلفة السنوية 2019/2018	الخطة الانمائية الأولى	الخطة الانمائية الثانية					الخطة الانمائية الثالثة
					>>	2016/2015	2017/2016	2018/2017	2019/2018	2020/2019	<<
1	مصفاة الزور	مؤسسة البترول الكويتية	4,871,000,000	920,000,000	2004-08-03					2019-12-05	
2	الوقود البيئي	مؤسسة البترول الكويتية	4,680,000,000	500,000,000	2006-11-01					2019-11-06	
3	الأوليفينات الثالث والعطريات الثاني المتكامل مع مصفاة الزور	مؤسسة البترول الكويتية	2,368,000,000	10,000,000	2011-03-31						2023-11-30
4	المركز الخدمي الترفيهي - العقيلة	هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص	36,000,000	0	2010-01-20					2019-05-15	
5	المدن العمالية- مدينة جنوب الجهراء	هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص	134,000,000	0	2014-12-01						2020-04-30
6	مدينة الحرير والجزر (المرحلة الأولى)	جهاز تطوير مدينة الحرير وجزيرة بوبيان	0	0					2018-04-01		2025-03-21

بنية تحتية متطورة

م	المشروع	الجهة المسؤولة	التكلفة الإجمالية	التكلفة السنوية 2019/2018	الخطة الانمائية الأولى	الخطة الانمائية الثانية					الخطة الانمائية الثالثة
					>>	2016/2015	2017/2016	2018/2017	2019/2018	2020/2019	<<
1	شركة المستودعات العامة والمنافذ الحدودية (العبدلي)	الهيئة العامة للإستثمار	611,000,000	0	2009-02-09					2019-12-31	
2	توسعة مطار الكويت مبنى الركاب (2)	وزارة الأشغال العامة	1,413,446,000	200,000,000	2008-09-08						2024-09-01
3	جسر الشيخ جابر الأحمد	الهيئة العامة للطرق والنقل البري	938,000,000	0	2007-10-18					2019-04-30	
4	ميناء مبارك الكبير	وزارة الأشغال العامة	990,800,000	312,339,818	2007-08-29						2021-11-30
5	تطوير المدرج الشرقي في المطار الدولي	الإدارة العامة للطيران المدني	157,550,000	46,600,000	2011-03-31						2020-10-30
6	شبكة سكك الحديد في دولة الكويت - المرحلة الأولى (استشارية)	الهيئة العامة للطرق والنقل البري	18,200,000	6,200,000					2018-08-14		2021-10-01

بيئة معيشية مستدامة

م	المشروع	الجهة المسؤولة	التكلفة الإجمالية	التكلفة السنوية 2019/2018	الخطة الانمائية الأولى	الخطة الانمائية الثانية					الخطة الانمائية الثالثة
					<<	2016/2015	2017/2016	2018/2017	2019/2018	2020/2019	>>
1	مجمع الشقايا للطاقة المتجددة	معهد الكويت للأبحاث العلمية	176,599,000	6,000,000	2011-04-01						2022-03-31
2	معالجة النفايات البلدية الصلبة - موقع كبد	هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص	230,000,000	0	2012-12-06					2019-09-01	
3	تنفيذ وتوسعة محطة أم الهيمان والأعمال المكملة لها	هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص	587,500,000	0	2010-06-17					2019-06-30	
4	مدينة المطلاع السكنية	المؤسسة العامة للرعاية السكنية	2,051,052,222	259,962,000		2015-04-01					2023-09-30
5	الحبدبة للطاقة الشمسية	مؤسسة البترول الكويتية	520,000,000	90,000,000					2019-04-01		2021-05-31

رأس مال بشري إبداعي

م	المشروع	الجهة المسؤولة	التكلفة الإجمالية	التكلفة السنوية 2019/2018	الخطة الانمائية الأولى	الخطة الانمائية الثانية					الخطة الانمائية الثالثة
					<<	2016/2015	2017/2016	2018/2017	2019/2018	2020/2019	>>
1	مدينة صباح السالم الجامعية	جامعة الكويت	2,782,639,300	302,000,000	2006-08-01						2022-09-30

رعاية صحية عالية الجودة

م	المشروع	الجهة المسؤولة	التكلفة الإجمالية	التكلفة السنوية 2019/2018	الخطة الانمائية الأولى	الخطة الانمائية الثانية					الخطة الانمائية الثالثة
					<<	2016/2015	2017/2016	2018/2017	2019/2018	2020/2019	>>
1	مباني جديدة بمستشفى الفروانية	وزارة الصحة	265,100,000	66,732,000	2009-06-11					2019-12-26	
2	مستشفى الصباح الجديد	وزارة الصحة	179,100,000	56,900,000	2009-06-01					2019-07-31	
3	مباني جديدة بمستشفى العدان	وزارة الصحة	232,125,000	59,400,000	2011-04-03						2020-04-05
4	تأسيس وتشغيل منظومة ضمان للرعاية الصحية	شركة مستشفيات الضمان الصحي	230,000,000	0					2018-04-01		2020-12-31

كويت جديدة
NEWKUWAIT

الجزء الثالث : مشروع الحرير

جهاز تطوير مدينة الحرير (الصبية وجزيرة بوبيان)

"**مشروع الحرير**" هو أحد مشاريع التنمية ضمن رؤية حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه لكويت جديدة باقتصاد متنوع تكون الإيرادات النفطية الجزء الأصغر من إجمالي إيراداته عبر خلق "**منطقة اقتصادية دولية حرة و ممرًا تجارياً آمناً يمتد من شمال الكويت الى أسيا الوسطى ببيئة أعمال متكاملة و بنى تحتية متطورة تعزز الرفاهية و نمو الاقتصاد الوطني واستقطاب الاستثمار الأجنبي عن طريق إنشاء مركز تجاري مميز و نقطة التقاء لمصالح العالم أولى خطواته تطوير و تشغيل ميناء مبارك الكبير**" .

تمثل الجزر الخمس (بوبيان، وربة، فيلكا، مسكان،وعوهة) بالاضافة إلى جزء من البر الرئيسي للصبية حدود المشروع بمساحة 1,665 كم مربع. ويقع مشروع الحرير بموقع استراتيجي مهم بشمال الخليج ومزود بميناء حديث متطور يستخدم امكانياته هذه ليتطور فيصبح البوابة التجارية واللوجستية لشمال الخليج ويساعد على وضع الكويت على بداية طريق انطلاقة تنموية وتنويع اقتصادي منشود.

والمقرر أن يتمتع المشروع بأطر تشريعية وتنفيذية تساهم في توفير بيئة جاذبة لرؤوس الأموال المحلية والإقليمية والعالمية بشكل يقلص الاعتماد على المالية العامة للدولة، ويفعل الشراكات الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية بين الكويت والعالم.

دوافع إنشاء مشروع الحرير

يصاحب تحقيق رؤية الكويت 2035 عدة تحديات وعوائق لعل أهمها: إيرادات نفطية لا يمكن التنبؤ بها، حيث يضع الافراط في الاعتماد عليها ضغوطاً كبيرة على الإنفاق العام والميزانية العامة للدولة، نمو التوظيف في القطاع العام والذي يستوعب حالياً 80% من القوى العاملة الوطنية مع ارتفاع فاتورة الرواتب والمزايا، والمخاطر البادية بالأفق تشير إلى توقع ارتفاع معدل البطالة في حالة عدم خلق فرص عمل وطنية بشكل كبير في القطاع الخاص، بالاضافة إلى ارتفاع تكاليف الدعم، وتضاؤل دور القطاع الخاص، والحاجة إلى تنويع الاقتصاد الكويتي بعيداً عن النفط، وضعف قدرة الكويت على جذب الاستثمارات الدولية كل ذلك يستوجب استعجال العمل على مشروع " الحرير" لكي يساعد في تمهيد الطريق لمسيرة التنمية بقدر أكبر من الوضوح ومستوى أقل من المخاطر.

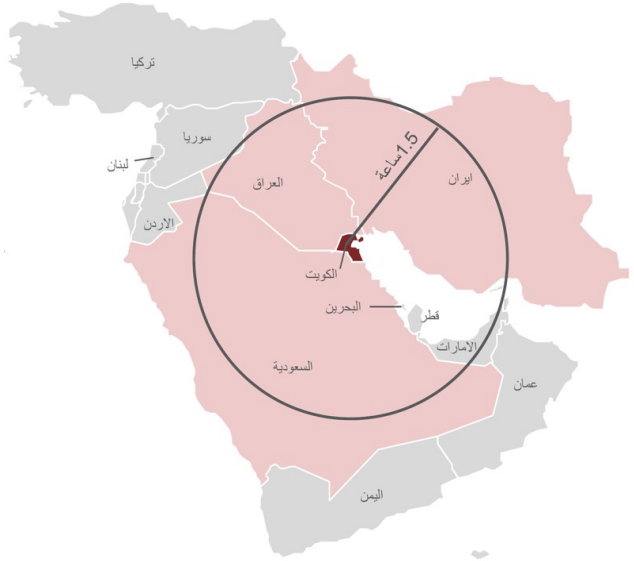

خصائص مشروع الحرير

- يقع ميناء مبارك ضمن مساحة جغرافية يفوق عدد سكانها 110 مليون نسمة
- قيمة الناتج المحلي الإجمالي لهذه المنطقة تفوق 650 مليار دولار.
- يتزايد الطلب في المنطقة على خدمات و منتجات متنوعة في ظل بنى تحتية اساسية غير مطورة خصوصاً ايران و العراق و اطراف سوريا و آسيا الوسطى
- يقع الميناء عند المنفذ البحري الوحيد للمنطقة الشمالية في الخليج العربي و قرب البنى التحتية المؤهلة في ايران للوصول لأسيا الوسطى
- يقع الميناء في منطقة استراتيجية مهمة للربط مع طريق الحرير.

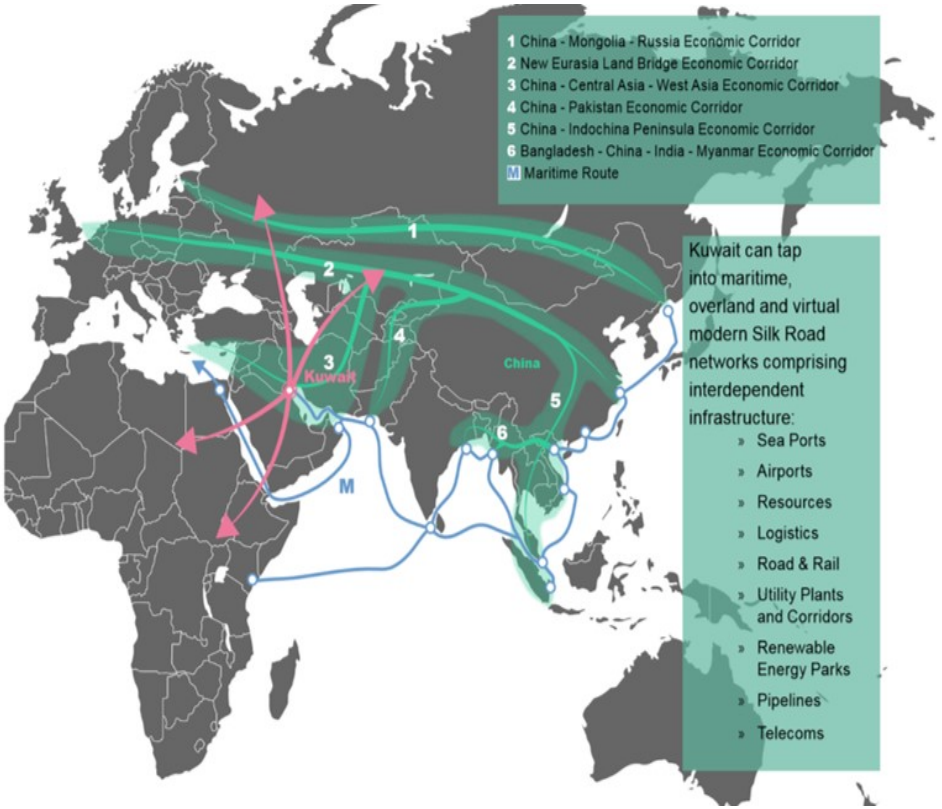

المرحلة الأولى للمشروع

تتضمن المرحلة الأولى من المشروع التركيز على تطوير وإدارة ميناء مبارك الكبير كاستثمار أساسي بمواصفات عالمية كونه المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي و تعزيز دوره بخلق منطقة لوجستية و البنى التحتية اللازمة لشبكة نقل تتمتع بكفاءة عالية. حيث تبلغ الطاقة الاستيعابية لميناء مبارك الكبير 8.1 مليون حاوية/السنة. كما أن حجم الأنشطة للميناء وطاقته الاستيعابية تفوق كافة موانئ الكويت الحالية بأكثر من 4 أضعاف. يعتبر ميناء مبارك الكبير هو الأكبر من حيث الطاقة الاستيعابية عند مقارنته بموانئ شمال الخليج الحالية أو المخطط لها حيث أنه لا يحاكي الكويت فقط بل يستهدف الإقليم المجاور بشكل أساسي. حيث من المتوقع ان تزداد عمليات نقل حاويات البضائع 180% في عام 2024. ومن المتوقع أن تزداد عمليات نقل المركبات 133% خلال 6 سنوات من الآن. ومن المتوقع أن تزداد عمليات الشحن العام والمشاريع 97% في عام 2024.

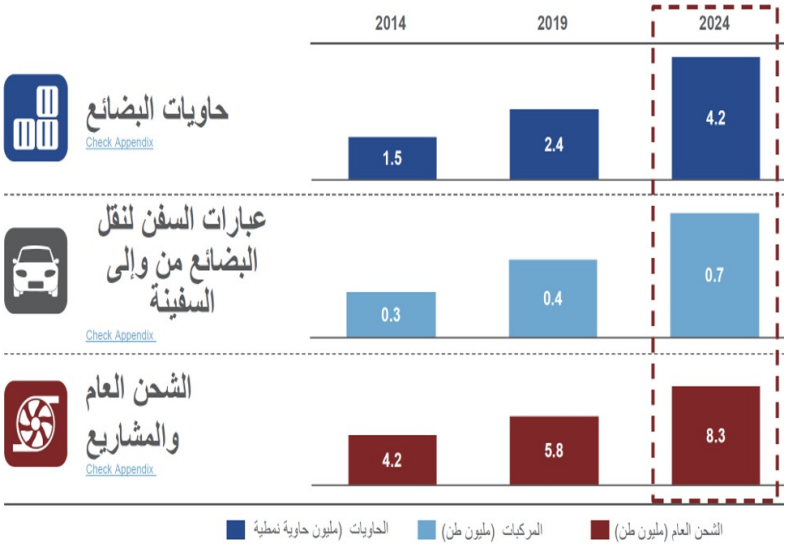

التصور المبدئي لمشروع الحرير

- منطقة الميناء
- المنطقة الصناعية و اللوجستية
- مركز المال و الأعمال
- المنطقة السكنية
- المنطقة التعليمية و الثقافية
- المنطقة السياحية و الترفيهية
- المنطقة التجارية و الصحية
- المحميات البيئية
- مشاريع تكنلوجيا المعلومات
- مشاريع الطاقة البديلة و المدن الذكية

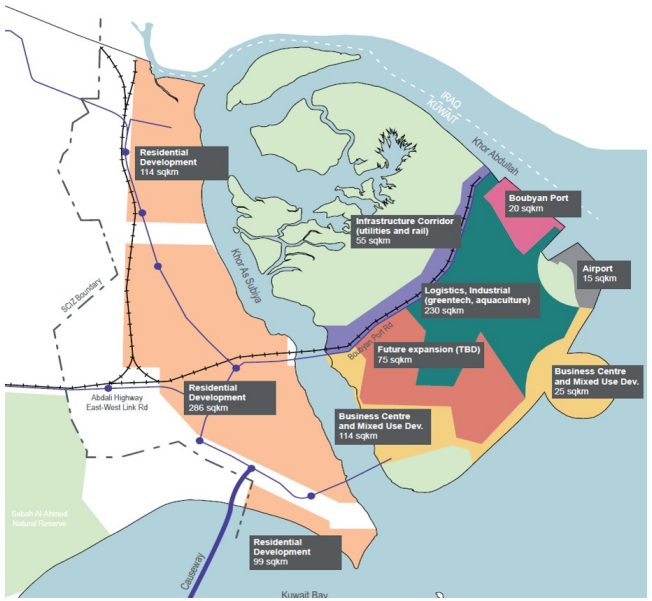

العائد التنموي لمشروع إقليم الحرير

يمثل المشروع نقلة نوعية نحو تحقيق رؤية الكويت 2035، حيث تشير الدراسات التقديرية أنه يمكن للمشروع اذا ما أتى بنتائج مشابهة لنتائج المناطق الأخرى الناجحة بالعالم أن يشكّل إضافة مهمة إلى الناتج القومي للكويت ويؤدي الى تحقيق مردود تنموي يساهم في تنويع مصادر الدخل و المحافظة على الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للمواطن تتناسب مع مكانة دولة الكويت الإقليمية والدولية.

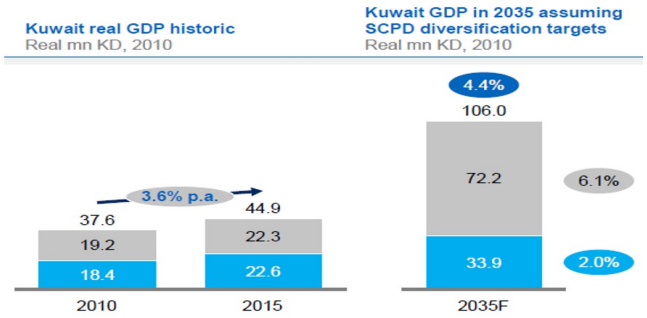

أولا: العائد الاجتماعي

- من المتوقع أن تكون مؤشرات التعليم والصحة والمؤشرات البشرية الأخرى 3 - 4 مرات أعلى من مؤشرات الكويت الحالية.
- الاستثمار الفعال لرأس المال البشرى الكويتي و تمكين المواطن من اكتساب الخبرات الدولية المختلفة. وهو ما سوف ينعكس إيجابيا على ثقافة العمل ومن ثم خلق قطاع لديه القدرة على المنافسة عالميا.
- فرصة متميزة لتفاعل إيجابي مع الثقافات العالمية مع الحفاظ على منظومة القيم والتقاليد. ومن ثم جسور اوفر للتواصل مع الحداثة العالمية دون مخاطرة فقد الهوية.

ثانيا: العائد الاقتصادي

- أهم ركائز رؤية الكويت هي تنويع مصادر الدخل و خلق فرص عمل وستساهم المنطقة الشمالية بشكل كبير في تحقيق هذه الرؤية.
- يساهم في تثبيت رؤوس الأموال الكويتية وتوطينها وتنويع مصادر دخل الدولة بشكل فعّال.
- سيساهم في تنشيط الصناعة المحلية و رفع كفاءة الكوادر الوطنية.
- من المتوقع أن يكون حجم التجارة أكثر من 10 أضعاف ما هو عليه اليوم.
- سيعزز بيئة الأعمال و يساهم في استقطاب المستثمر الأجنبي و الذي متوقع أن يصل الى 2 مليار دولار سنوياً.
- وجود دعم مساند لخطة التنمية ومتطلبات الدولة متمثل بالمنطقة الاقتصادية الحرة في الشمال.
- تساهم الخبرات الأجنبية المتمركزة في منطقة الحرير في وضع حلول مختلفة لتوفير الطاقة و المشاريع الاسكانية و البنى التحتية
- سيكون الناتج المحلي الإجمالي للأفراد في الجزر أعلى 2 – 3 مرات من مثيله على أراضي البلاد الرئيسية
- من المتوقع أن يكون التوظيف بنسبة 90 ٪ من القطاع الخاص

ثالثا: العائد البيئي

- من المخطط ان يستخدم مشروع الحرير مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية تحقيقا لرؤية الامير - حفظه الله ورعاه - بان يشكل استخدام الطاقة المتجددة 15% من استخدامات الطاقة بحلول عام 2030. وهو ما سيساهم في تقليل الاعتماد على الوقود الاحفوري ويؤدي الي تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.
- سيصاحب اعداد المخطط الهيكلي التفصيلي لمشروع الحرير وتوزيع المناطق المختلفة بداخله، دراسة المردود البيئي لكل نشاط على حده وتأثيراتها على الأنشطة الأخرى. ومن ثم، تحديد المكان الامثل لكل منطقة وهوما يضمن حدوث توافق بيئي بين مختلف المناطق.
- سوف يتم اعداد خطة ادارة بيئية للعمليات الانشائية المختلفة وارفاقها بشروط عمل الشركات المستثمرة داخل مشروع الحرير. وهو ما يعزز المحافظة على البيئة النظيفة لمنطقة المشروع ويسهم في التخفيف من الاثار السلبية لمرحلة الانشاء على البيئة البحرية والمنطقة المحمية.

إن جهاز تطوير مدينة الحرير وجزيرة بوبيان بصدد إرساء الأساس لإنشاء هذه المبادرة الكبرى عبر القيام بعدة خطوات مهمة لإكمال مختلف جوانب هذه المبادرة من منظور قانوني واستراتيجي واقتصادي. وتتكون أعمال الجهاز الأساسية من الجوانب التالية:

1- وضع الإطار القانوني:

جاري العمل على إعداد مسودة القانون من قبل الجهاز. وبعد الانتهاء منه سيتم القيام بالمراجعات النهائية و الأخذ بالملاحظات و تقديمه لجهات الاختصاص. ثم سيتم إرسال النسخة الأخيرة للقانون للفتوى و التشريع لمراجعته و رفعه لمجلس الوزراء لاعتماده و تقديمه بشكل رسمي لمجلس الأمة. ثم سيتم مناقشته في لجان المجلس تمهيدًا لإدراجه في جدول اعمال المجلس و أخذ دورته المستندية الروتينية الى أن يتم إقراره. تزامناً مع هذه الخطوة سيتم عمل حملة ترويجية للعامة تشرح إيجابيات القانون و رؤية المشروع و التفاصيل الخاصة به. وسيحتوي القانون على الإطار العام للمنطقة و الهيكل التنظيمي للمؤسسة و سيتم في ال مرحلة الثانية إقرار اللوائح الخاصة و آليات التعامل بين الدولة و المستثمرين.

2- دراسة الأثر الاقتصادي والاستراتيجي:

سيقوم الجهاز بعمل دراسة استشارية للاستراتيجية وخطه التنفيذ لمشروع الحرير لتعزيز مناخ الاعمال التجارية والاستثمار من أجل ضمان الاستمرارية والاستدامة التجارية على المدى الطويل، وكذلك لتحقيق أقصى قدر من المكاسب الإنمائية لدولة الكويت وضمان العوائد للشركات والمستثمرين وأصحاب المشاريع.

وتتضمن الدراسه في المرحلة الأولى الجوانب التالية:

الآثار المالية و الاقتصادية المتوقعة لمشروع الحرير بشكل مفصّل وتحديد الفرص والشروط لتحقيق النجاح.

الخبرات الدولية والدروس الرئيسية في إيجاد ظروف مؤاتيه للاستثمار وخلق بيئة أعمال مميزة.

خارطة طريق تنفيذيه للمشروع متضمنه جميع الاولويات و الخطوات اللازمه للتنفيذ بالتفصيل الممكن و التكاليف المتوقعه لكل مرحله، كذلك هناك مرحله لحقه لدراسات تفصيليه لدراسه جدوى لكل عناصر المشروع كل على حده و بتفصيل اعمق و ادق.

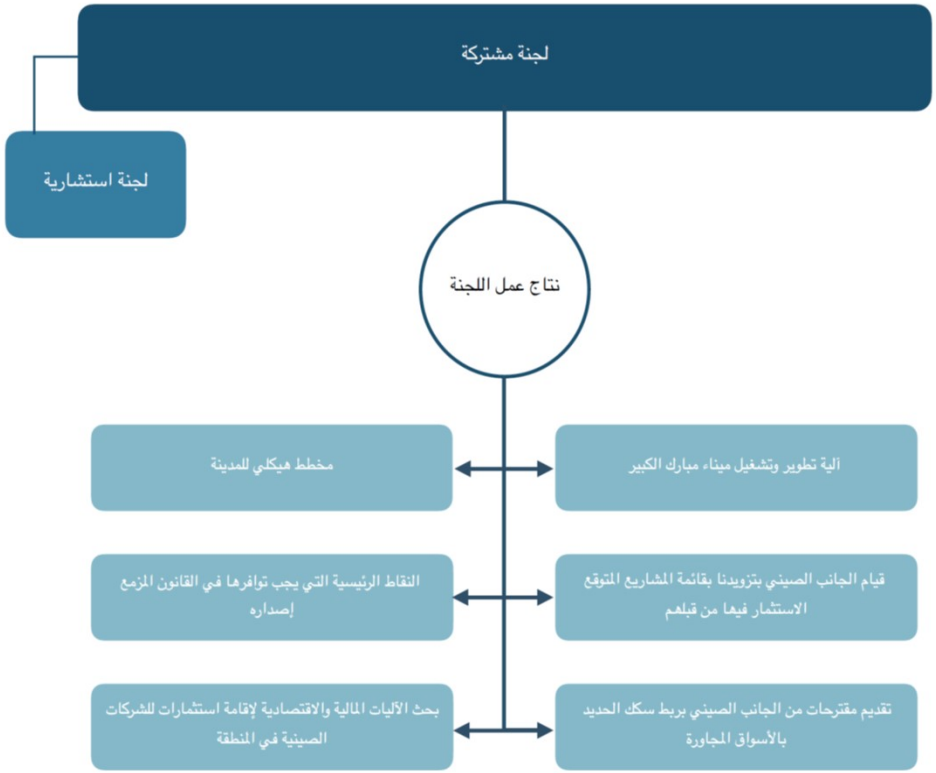

3- اللجنة المشتركة مع الجانب الصيني:

تم توقيع مذكرة تفاهم مع مجلس التنمية والإصلاح الصيني التي تنص على إنشاء لجنة مشترك بمهام محددة و تكون مدة هذه اللجنة سنتين قابلة للتجديد و ستكون نتائج أعمالها كالتالي:

- عمل مخطط هيكلي للمدينة
- ابداء الرأي بالنقاط الرئيسية التي يجب توافرها في القانون المزمع إصداره.
- بحث الآليات المالية و الاقتصادية لإقامة استثمارات للشركات الصينية في المنطقة.
- قيام الجانب الصيني بتزويدنا بقائمة المشاريع المتوقع الاستثمار فيها من قبلهم.
- تقديم مقترحات من الجانب الصيني بربط سكك الحديد بالأسواق المجاورة.
- الية تطوير و تشغيل ميناء مبارك الكبير.

الجدول الزمني

المحور	تاريخ البدء	التاريخ المتوقع للانتهاء
إعداد القانون	ابريل 2018	ابريل 2019
العلاقات العامة و الاعلام	مارس 2019	ابريل 2020
اللجنة المشتركة مع الصين	يناير 2019	ديسمبر 2020
الدراسات و التخطيط الاستراتيجي	يونيو 2018	مارس 2020

كويت جديدة
NEWKUWAIT

الجزء الرابع:

تمويل مشروعات الخطة

إن تنويع مصادر الاقتصاد الوطني، يتطلب الحد من تقلبات أسعار النفط بأسلوب فعال، من خلال شراكات وطنية قوية منتجة يمتد عملها داخل وخارج الكويت، لتبني اقتصاداً متوازناً قوياً يوفر فرص العمل المنتجة للشباب، ويحقق بذلك تحسناً في مستوى معيشة المواطنين ورفاهيتهم، كما يعزز من احتياطي الأجيال القادمة، ويخفف من الأعباء الإدارية للدولة ونقاط التوتر السياسي، بما يمكنها من أداء مهامها السيادية بفاعلية أكثر.

هذا يتطلب خلق فرص مشجعة للمواطنين كي يشاركوا في جهود التنمية وتنويع مصادر الاقتصاد، بإعادة النظر في دور الدولة الاقتصادي، والخدمات العامة، وإعادة هيكلة الميزانية العامة للدولة لعلاج تلك التحديات والمصاعب، وبما يرفع عن كاهل الدولة الكثير من الأعباء التي تتحملها وترهق موازنتها بتخفيف هيمنتها على معظم الأنشطة الاقتصادية، ولتحقيق هذا الهدف الحيوي تتبنى الخطط السنوية للخطة الانمائية برامج وفرص استثمارية مقنعة وجذابة للمواطنين من خلال مشروع تنموي رائد وواسع النطاق، يهدف إلى تحسين مستوى الخدمات العامة، ويرشد استهلاكها، ويحقق تحسناً ملموساً وعادلاً لمستوى معيشة المواطنين.

طبقا للمادة رقم 13 من القانون رقم 116 لسنة 2014 الخاص بالشراكة بين القطاعين العام والخاص والتي تنص على "طرح كافة مشروعات الشراكة التي تزيد تكلفتها الاجمالية عن ستين مليون دينار كويتي في منافسة بين المستثمرين الراغبين في الاستثمار بهذه المشروعات".

حيث سيتم تأسيس شركة مساهمة عامة للمشروع وتوزيع أسهمها بعد طرح المشروع وتحديد المستثمر الفائز، وفقا للنسب التالية:

- 24% نصيب الجهة العامة التي تملك المشروع
- 26% نصيب المستثمر الفائز من القطاع الخاص
- 50% تخصص للاكتتاب العام للمواطنين بالتساوي

الجدول التالي يوضح التوزيع النسبي لتمويل مشروعات خطة التنمية فيما بين مساهمة الحكومة (نفطي وغير نفطي) والقطاع الخاص (مواطنين ومستثمرين).

%3 نسبة مساهمة المواطنين في تمويل مشروعات الخطة

%1 نسبة مساهمة المستثمر الرئيسي في تمويل مشروعات الخطة

%43 نسبة مساهمة القطاع النفطي في تمويل مشروعات الخطة

%52 نسبة مساهمة القطاع الحكومي (غير النفطي) في تمويل مشروعات الخطة

تمويل التكلفة الإجمالية لمشروعات خطة التنمية

البيان	التكلفة التقديرية الإجمالية	نسبة المساهمة
نصيب المواطنين من الشركات المساهمة	305,500,000	50%
نصيب المواطنين من مشروعات الشراكة (PPP)	493,750,000	
إجمالي مساهمة المواطنين	**799,250,000**	**2.8%**
نصيب المستثمر من الشركات المساهمة	158,860,000	26%
نصيب المستثمر من مشروعات الشراكة (PPP)	256,750,000	
إجمالي مساهمة المستثمر	**415,610,000**	**1.4%**
نصيب الدولة من الشركات المساهمة	146,640,000	24%
نصيب الدولة من مشروعات الشراكة (PPP)	237,000,000	
نصيب الدولة من المشروعات الحكومية	27,148,734,323	
إجمالي مساهمة الحكومة	**27,532,374,323**	**95.8%**
قطاع عام غير نفطي	15,093,374,323	52.5%
قطاع عام نفطي	12,439,000,000	43.3%
التكلفة التقديرية الإجمالية للمشروعات	**28,747,234,323**	**100%**

كويت جديدة
NEWKUWAIT

الجزء الخامس :

المتطلبات التشريعية

احتوت الخطة الإنمائية 2016/2015-2020/2019 على قائمة بالتشريعات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية، تم إقرار عدد كبير منها خلال الأعوام الثلاث الأول منها، وهناك العديد من مشروعات القوانين داخل أروقة مجلس الأمة وتحت الدراسة بمجلس الوزراء والجهات المنوط بها إعدادها، سيتم إقرارها تباعاً، إضافة لتشريعات أخرى حتمت الظروف الاقتصادية وإعادة النظر في بعض توجهات التنمية الإسراع فيها، تضمنها برنامج عمل الحكومة الصادر في يناير 2017، وعلى هذا تم تعديل البرنامج التشريعي التنموي ليكون كالتالي:

- ادارة حكومية فاعلة
  - مشروع قانون الفتوى والتشريع
  - مشروع قانون حق الاطلاع على المعلومات العامة
  - تعديل بعض مواد القانون رقم 32/1982 بشأن نظام المعلومات المدنية
  - مشروع قانون لإعادة هيكلة نظام الأجور في القطاع العام
  - مشروع قانون بشأن تعديل قانون حماية الأموال العامة
  - تعديل قانون الهيئة العامة لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد
  - تعديل القانون رقم 31 لسنة 1978 بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على التنفيذ والحساب الختامي.
  - مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (35) لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة
  - مشروع قانون بتعديل الجدول المرافق للقانون رقم (42) لسنة 2006 بإعادة تحديد الدوائر الإنتخابية لعضوية مجلس الأمة
  - مشروع قانون حماية المنافسة
- اقتصاد متنوع مستدام
  - مشروع قانون بإنشاء شركة البريد.
  - مشروع قانون بإنشاء شركة الهواتف الثابتة والاتصالات الدولية.
  - تعديل القانون بشأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة
  - مشروع قانون بإنشاء مؤسسة عامة للكهرباء والماء
  - مشروع قانون السجل العيني
  - مشروع قانون السياحة
  - مشروع قانون نشاط التأمين
  - تعديل قانون الصناعة
  - مشروع قانون الطيران المدني
  - مشروع قانون الإعسار
  - مشروع قانون في شأن تنظيم برامج وعمليات التخصيص
  - مشروع قانون الإجراءات الضريبية الموحدة
  - تعديل قانون رقم 116 لسنة 2014 بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص
  - مشروع قانون بإنشاء الهيئة العامة لمدينة الحرير وجزيرة بوبيان وميناء مبارك الكبير
  - مشروع قانون الإفلاس
  - مشروع قانون مراقبي الحسابات
- بيئة معيشية مستدامة
  - مشروع قانون التمويل العقاري لبنك الائتمان الكويتي
  - مشروع قانون الرهن العقاري
- رعاية صحية عالية الجودة
  - تعديل قانون انشاء المؤسسات العلاجية رقم 49/1960
- رأس مال بشري إبداعي
  - تعديل قانون الجزاء رقم 16/1960
  - مشروع قانون الصحة النفسية
  - مشروع قانون تنظيم الاجتماعات والمواكب العامة
  - مشروع قانون شركات الامن والحراسة الخاصة
  - تعديل القانون رقم 26/1962 في شأن تنظيم السجون
  - تعديل قانون ضم زيادة 01/07/2005 الى المرتب الخاضع للتأمين التكميلي للقطاع الخاص
  - مشروع قانون في شأن الجامعات الحكومية
  - مشروع قانون في شأن المنظمات النقابية
  - مشروع قانون في شأن العمل الخيري
  - مشروع قانون تعديل بعض أحكام الباب الخامس من قانون التأمينات الاجتماعية

كويت جديدة
NEWKUWAIT

الجزء السادس:

آلية إعداد ومتابعة خطة التنمية

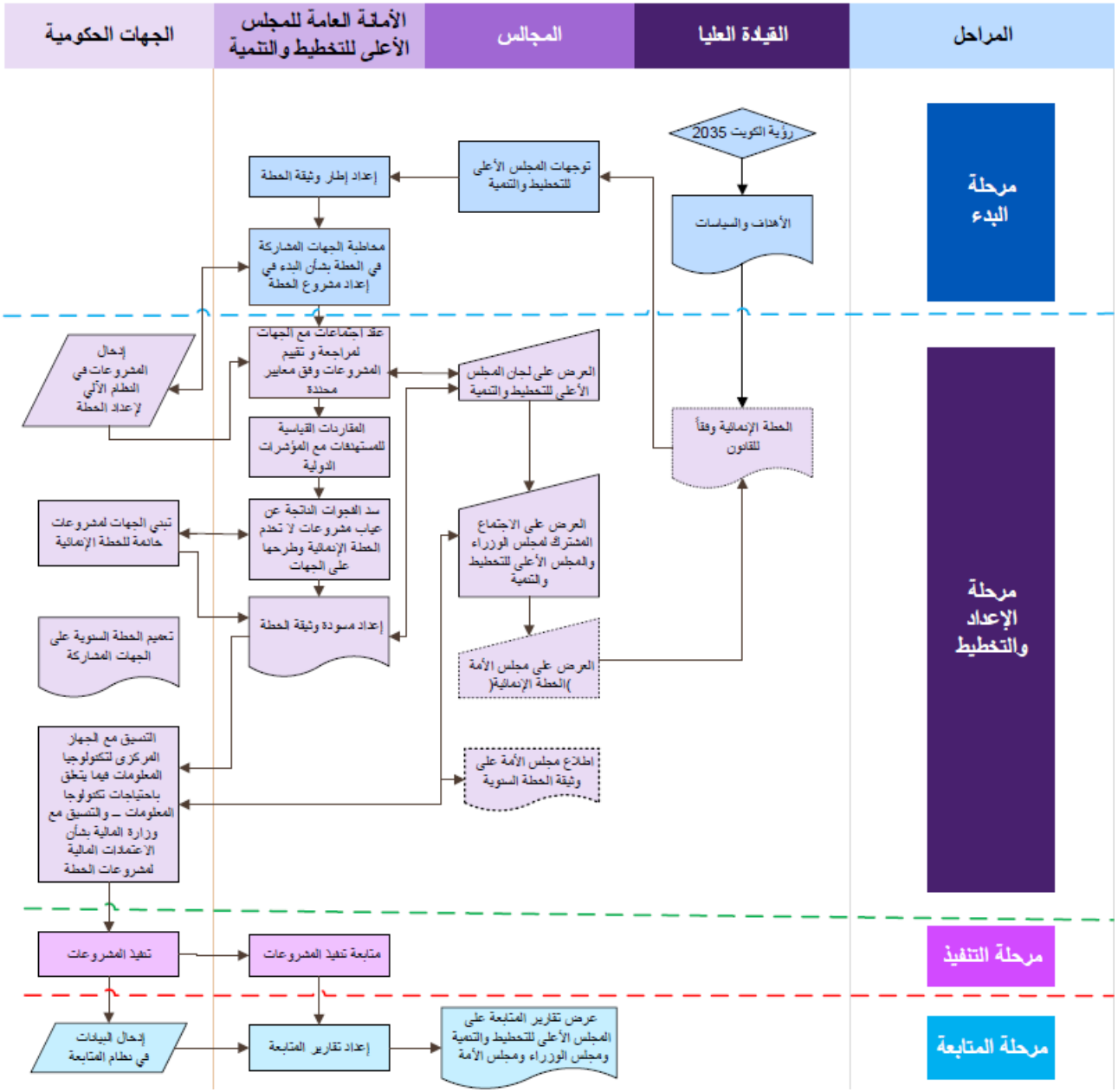
المراحل
القيادة العليا
المجالس
الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية
الجهات الحكومية
مرحلة البدء
مرحلة الإعداد والتخطيط
مرحلة التنفيذ
مرحلة المتابعة
رؤية الكويت 2035
الأهداف والسياسات
توجهات المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية
إعداد إطار وثيقة الخطة
محاطبة الجهات المشاركة في الخطة بشأن البدء في إعداد مشروع الخطة
عقد اجتماعات مع الجهات لمراجعة و تقييم المشروعات وفق معايير محددة
إدخال المشروعات في النظام الآلي لإعداد الخطة
المقارنات القياسية للمستهدفات مع المؤشرات الدولية
سد الفجوات الناتجة عن عياب مشروعات لا تخدم الخطة الإنمائية وطرحها على الجهات
تبني الجهات لمشروعات خادمة للخطة الإنمائية
إعداد مسودة وثيقة الخطة
تعميم الخطة السنوية على الجهات المشاركة
العرض على لجان المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية
العرض على الاجتماع المشترك لمجلس الوزراء والمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية
العرض على مجلس الأمة (الخطة الإنمائية)
الخطة الإنمائية وفقاً للقانون
التنسيق مع الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات فيما يتعلق باحتياجات تكنولوجيا المعلومات – والتنسيق مع وزارة المالية بشأن الاعتمادات المالية لمشروعات الخطة
إطلاع مجلس الأمة على وثيقة الخطة السنوية
تنفيذ المشروعات
متابعة تنفيذ المشروعات
إدخال البيانات في نظام المتابعة
إعداد تقارير المتابعة
عرض تقارير المتابعة على المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية ومجلس الوزراء ومجلس الأمة

آلية اختيار المشروعات التنموية

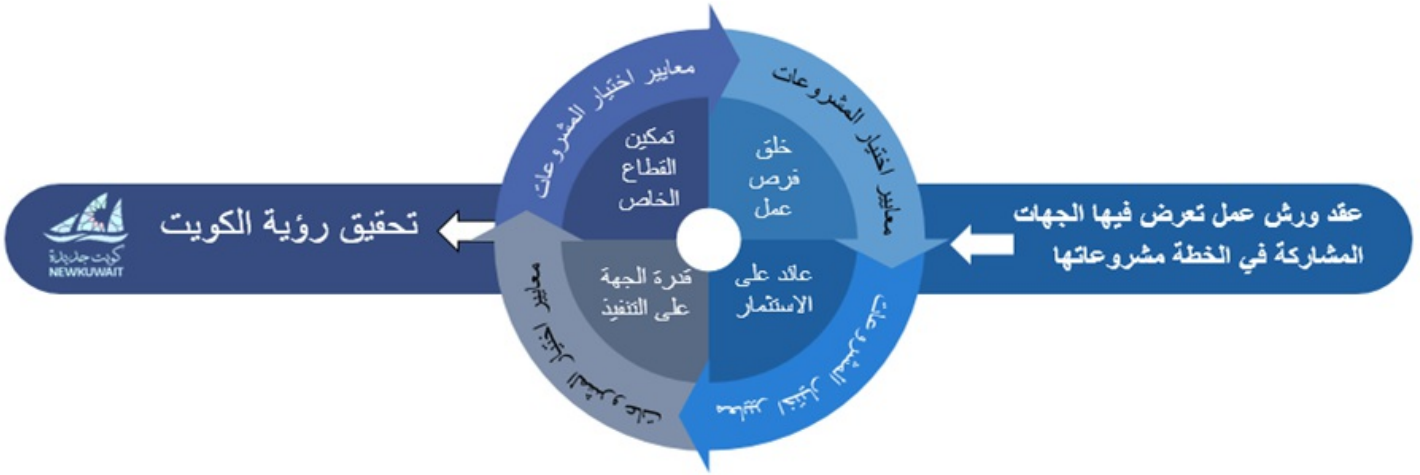

إن التنسيق والتعاون بين الجهات الحكومية، ينظم عملية إعداد الخطة، وفي ضوء ذلك قامت الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، بعقد دورات تدريبية للجهات المعنية بخطة التنمية وتعريفهم بكيفية تحديد المشروعات التي تحقق تنمية ملموسة من خلال إخضاع اختيار المشروعات لمعايير انتقائية ومحددة تتمثل في مدى مساهمتها في تحسين مكانة دولة الكويت في مؤشرات التنافسية العالمية بالإضافة إلى جدواها الاقتصادية (العائد على الاستثمار) وقدرتها على خلق فرص عمل وطنية بالقطاع الخاص فضلا عن مدى قدرة الجهة على تنفيذ المشروعات.

وقامت الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بعقد ورش عمل لتقييم مشروعات خطة التنمية السنوية 2020/2019، حيث قامت كل جهة مشاركة في الخطة بتقديم عروض مرئية لمشروعاتها للتأكد من استيفائها المعايير المشار إليها، وذلك من قبل مجموعة من المقيمين بلغ عددهم (37) مقيم من الجهات التالية: الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، وزارة المالية، والجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات، جامعة الكويت، غرفة تجارة وصناعة الكويت، جمعية المهندسين، جمعية المحامين، شركة الوطني للاستثمار، والمركز المالي الكويتي.

تعتبر عملية المتابعة أداة هامة من أدوات التخطيط، والتي من شأنها متابعة تنفيذ المشروعات التنموية والوقوف على ما قد يجابهها من معوقات والعمل على حلها وبالتالي سرعة تنفيذها

تعزيز آلية متابعة مشروعات الخطة وتقوية المتابعة الداخلية لدى الجهة

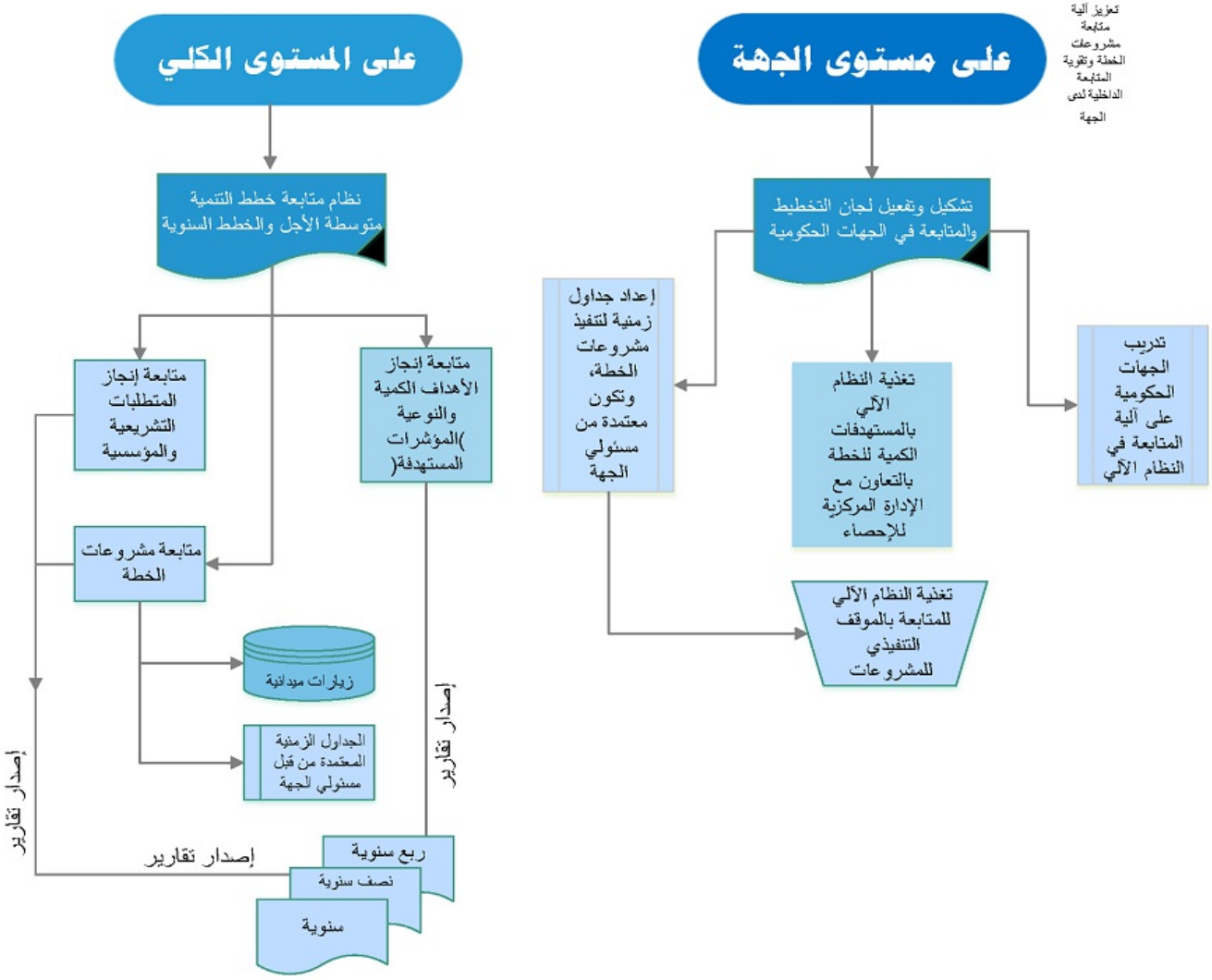

كويت جديدة
NEWKUWAIT

الملاحق

الملاحــق - (إجمالي مشروعات الخطة مع بيان الجهات المسئولة)

م	اسم المشروع	الجهة المسئولة	نوع المشروع	طبيعة المشروع	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء
1	المنظومة المتكاملة لاعداد و متابعة الخطة الخمسية	الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية	تطويري	جديد	2019-04-01	2021-03-31
2	أكاديمية الكويت لعلوم الاطفاء	الإدارة العامة للإطفاء	إنشائي	مستمر	2018-04-01	2026-05-28
3	تخصيص بعض خدمات الادارة العامة للاطفاء		تطويري	مستمر	2018-04-01	2021-09-30
4	تطوير المدرج الغربي	الإدارة العامة للطيران المدني	إنشائي	جديد	2019-04-01	2022-03-31
5	مدينة الكويت للشحن		إنشائي	جديد	2019-04-01	2022-03-31
6	تطوير المدرج الشرقي في المطار الدولي		إنشائي	مستمر	2011-03-31	2020-10-30
7	الشبكة الوطنية للمعلومات الإحصائية	الإدارة المركزية للإحصاء	تطويري	مستمر	2010-04-01	2020-03-31
8	التعداد التسجيلي لدولة الكويت 2020		تطويري	مستمر	2018-04-01	2020-03-31
9	تخصيص الخطوط الأرضية الثابتة والنطاق العريض و الاتصالات الدولية	الجهاز الفني لبرنامج التخصيص	تطويري	مستمر	2018-04-01	2022-03-31
10	محطة الشعيبة الشمالية		تطويري	مستمر	2018-04-01	2021-03-31
11	دراسة استراتيجية حول تخصيص المشاغل الرئيسية لوزارة الكهرباء والماء		تطويري	جديد	2019-04-01	2020-07-31
12	وضع وتنفيذ الخطة الوطنية لاستمرارية الأعمال وادارة الكوارث	الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات	تطويري	مستمر	2015-04-01	2020-03-31
13	مدينة الكويت الطبية	المؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية	إنشائي	مستمر	2017-09-01	2026-03-31
14	جنوب صباح الأحمد	المؤسسة العامة للرعاية السكنية	إنشائي	مستمر	2015-11-15	2029-08-31
15	جنوب سعد العبدالله		إنشائي	مستمر	2016-05-09	2029-04-30
16	مدينة جابر الأحمد		إنشائي	مستمر	2011-04-01	2022-07-31
17	مدينة المطلاع السكنية		إنشائي	مستمر	2015-04-01	2023-09-30
18	ضاحية جنوب عبدالله المبارك		إنشائي	مستمر	2016-07-03	2025-03-31
19	التنقيبات الأثرية **(متكرر)**	المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب	تطويري	مستمر	2010-04-01	2020-03-31
20	المعايير الوطنية للتعليم	المركز الوطنى لتطوير التعليم	تطويري	مستمر	2016-04-01	2020-03-31
21	الدراسات المحلية و الدولية لقياس و تقييم نظام التعليم بدولة الكويت		تطويري	مستمر	2016-04-01	2020-03-31
22	الإختبارات الوطنية للقبول الجامعي		تطويري	مستمر	2016-04-03	2020-03-31
23	رخصة المعلم		تطويري	مستمر	2016-04-03	2020-03-31
24	التميز المدرسي لتطبيق معايير الجودة الشاملة في المدرسة		تطويري	مستمر	2016-04-03	2020-03-31
25	ورش تأهيلية لذوي الإعاقة	الهيئة العامة لشئون ذوي الإعاقة	تطويري	مستمر	2015-04-01	2020-03-31
26	المدرسة الوقفية لذوي الإعاقة		إنشائي	مستمر	2017-04-01	2020-03-31

الملاحــق - (إجمالي مشروعات الخطة مع بيان الجهات المسئولة)

م	اسم المشروع	الجهة المسئولة	نوع المشروع	طبيعة المشروع	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء
27	بوابة الهيئة العامة لشئون ذوي الإعاقة (PADA Portal)	الهيئة العامة لشئون ذوي الإعاقة	تطويري	مستمر	2018-04-01	2022-03-31
28	شركة المستودعات العامة والمنافذ الحدودية (العبدلي)	الهيئة العامة للإستثمار	شركات مساهمة	مستمر	2009-02-09	2019-12-31
29	مراقبة الملوثات المنبعثة من المصادر (الثابتة والمتحركة) وتطوير برنامج المراقبة وتحسين جودة الهواء	الهيئة العامة للبيئة	تطويري	مستمر	2009-04-01	2022-03-01
30	توريد وتركيب وتشغيل وصيانة خمس محطات الرصد ومتابعة جودة الهواء بمنطقة الشعيبة		تطويري	مستمر	2012-04-01	2021-01-01
31	تصميم النادي الكويتي الرياضي للمعاقين	الهيئة العامة للرياضة	إنشائي	مستمر	2012-04-01	2020-04-30
32	استكمال عدد (14) نادي رياضي		إنشائي	مستمر	2010-04-01	2024-03-31
33	إستكمال أندية متخصصة (البحري - سباق الهجن - الرماية - الصيد والفروسية - السيارات والدراجات النارية وسباق الربع ميل)		إنشائي	مستمر	2009-01-13	2021-12-31
34	استكمال أندية الفتيات		إنشائي	مستمر	2011-04-03	2021-06-30
35	مراكز الشباب	الهيئة العامة للشباب	إنشائي	مستمر	2011-04-03	2021-02-28
36	مراكز الفتيات		إنشائي	مستمر	2010-04-01	2021-10-31
37	إنشاء وإنجاز وتشغيل وصيانة البنية الأساسية لمنطقة الشدادية الصناعية	الهيئة العامة للصناعة	إنشائي	مستمر	2009-01-01	2020-03-31
38	جسر الشيخ جابر الأحمد	الهيئة العامة للطرق والنقل البري	إنشائي		2007-10-18	2019-04-30
39	الطريق الإقليمي المرحلة الثانية- الجزء الشمالي		إنشائي	مستمر	2008-01-01	2022-12-01
40	تطوير الطريق الدائري الرابع		إنشائي	جديد	2016-01-01	2026-02-01
41	شبكة سكك الحديد في دولة الكويت - المرحلة الأولى (استشارية)		تطويري	جديد	2018-08-14	2021-10-01
42	منظومة المؤهلات المهنية	الهيئة العامة للقوى العاملة	تطويري	مستمر	2017-04-01	2020-03-31
43	تطوير خليج الصليبيخات	بلدية الكويت	تطويري	مستمر	2017-01-01	2020-08-29
44	تطوير الواجهة البحرية بالجهراء (كورنيش الجهراء)		تطويري	مستمر	2017-08-29	2019-09-30
45	تطوير وتحديث المخطط الهيكلي لدولة الكويت (المخطط الهيكلي الرابع لدولة الكويت)		تطويري	مستمر	2007-12-08	2019-10-30
46	تطوير وإعادة تأهيل مواقع ردم النفايات في مناطق مختلفة		إنشائي	مستمر	2009-01-26	2023-04-30
47	مدينة صباح السالم الجامعية	جامعة الكويت	إنشائي	مستمر	2006-08-01	2022-09-30
48	بريق للتفكير الإيجابي والرفاهية النفسية المتكاملة - بريق الجامعة		تطويري	جديد	2019-04-01	2020-03-31
49	مدينة الحرير والجزر (المرحلة الأولى)	جهاز تطوير مدينة الحرير وجزيرة بوبيان	تطويري	مستمر	2018-04-01	2025-03-21
50	السياسة الوطنية للمنافسة	جهاز حماية المنافسة	تطويري	جديد	2019-04-01	2024-03-31
51	تأسيس وتشغيل منظومة ضمان للرعاية الصحية	شركة مستشفيات الضمان الصحي	تطويري	مستمر	2018-04-01	2020-12-31
52	الحبحبة للطاقة الشمسية	مؤسسة البترول الكويتية	إنشائي	جديد	2019-04-01	2021-05-31

م	اسم المشروع	الجهة المسئولة	نوع المشروع	طبيعة المشروع	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء
53	مصفاة الزور	مؤسسة البترول الكويتية	إنشائي	مستمر	2004-08-03	2019-12-05
54	الوقود البيئي		إنشائي	مستمر	2006-11-01	2019-11-06
55	الأوليفينات الثالث والعطريات الثاني المتكامل مع مصفاة الزور		إنشائي	مستمر	2011-03-31	2023-11-30
56	تطوير ميناء الشعيبة	مؤسسة الموانئ الكويتية	إنشائي	مستمر	2017-04-01	2021-12-01
57	تطوير ميناء الشويخ		إنشائي	مستمر	2017-04-01	2022-02-02
58	تطوير المناطق التخزينية التابعة لمؤسسة الموانيء الكويتية		إنشائي	مستمر	2017-04-01	2024-02-01
59	تطوير النقع البحرية		إنشائي	مستمر	2017-04-01	2020-05-31
60	إنشاء منطقة الصادرات والواردات والتفتيش الجمركي في منطقة الشعيبة الغربية		إنشائي	مستمر	2017-04-01	2023-02-01
61	ربط الموانيء بمنظومة متكاملة		إنشائي	مستمر	2017-04-01	2023-02-01
62	تطوير ميناء الدوحة		إنشائي	مستمر	2018-10-01	2023-12-31
63	مجمع المختبرات الوطنية	معهد الكويت للأبحاث العلمية	إنشائي	جديد	2019-04-01	2024-03-31
64	بناء وتشغيل مجمع للإنتاج الاقتصادي للأسماك والربيان باستخدام التقنيات المطورة		إنشائي	جديد	2019-04-01	2025-03-31
65	مركز تحلية المياه باستخدام الطاقات المتجددة		إنشائي	مستمر	2018-04-01	2025-03-31
66	المزرعة الاقتصادية المستدامة باستخدام التقنيات الحديثة		تطويري	جديد	2019-04-01	2024-03-31
67	مراكز بحث وتطوير لدعم القطاع الخاص		تطويري	مستمر	2010-04-01	2020-03-31
68	مجمع الشقايا للطاقة المتجددة		إنشائي	مستمر	2011-04-01	2022-03-31
69	تصميم لإنشاء مرافق متخصصة لأبحاث إدارة البحار ومواردها		إنشائي	مستمر	2011-04-01	2020-03-31
70	إنشاء مرافق متخصصة لتطوير نظم زراعية متكاملة ومتطورة لتعزيز الإنتاج الزراعي المستدام		إنشائي	مستمر	2011-04-01	2020-03-31
71	تصميم وإنشاء مرافق متخصصة لأبحاث تنمية الصحراء وأنشطة التنمية الحضرية		إنشائي	مستمر	2011-04-01	2020-03-31
72	تصميم لإنشاء مرافق متخصصة لتطوير واختبار تقنيات الإنتاج المكثف للبذور والنباتات الصحراوية		إنشائي	مستمر	2012-04-01	2020-03-31
73	مختبرات متنقلة لفحص الأغذية	هيئة الغذاء والتغذية	تطويري	مستمر	2018-04-01	2020-03-31
74	التوسع في إنشاء وتطوير المناطق الحرة في دولة الكويت	هيئة تشجيع الاستثمار المباشر	إنشائي	مستمر	2016-04-01	2020-03-31
75	تعزيز تنافسية دولة الكويت في المؤشرات الدولية		تطويري	مستمر	2015-04-01	2020-03-31
76	المناطق الاقتصادية		تطويري	مستمر	2011-04-03	2021-09-23
77	المدن العمالية- مدينة جنوب الجهراء	هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص	شراكة	مستمر	2014-12-01	2020-04-30
78	المركز الخدمي الترفيهي - العقيلة		شراكة	مستمر	2010-01-20	2019-05-15

الملاحــق - (إجمالي مشروعات الخطة مع بيان الجهات المسئولة)

م	اسم المشروع	الجهة المسئولة	نوع المشروع	طبيعة المشروع	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء
79	معالجة النفايات البلدية الصلبة - موقع كبد	هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص	شراكة	مستمر	2012-12-06	2019-09-01
80	تنفيذ وتوسعة محطة أم الهيمان والأعمال المكملة لها		شراكة	مستمر	2010-06-17	2019-06-30
81	مستشفى الأطفال	وزارة الأشغال العامة	إنشائي	مستمر	2017-04-01	2023-10-31
82	محطة تنقية ورفع جنوب المطلاع والأعمال المكملة لها		إنشائي	مستمر	2018-04-01	2025-12-01
83	مركز الكويت للإبداع و الريادة		إنشائي	جديد	2019-04-01	2024-01-31
84	تطوير البلاجات		إنشائي	جديد	2019-04-01	2024-09-01
85	شبكة الأنفاق العميقة		إنشائي	جديد	2019-04-01	2029-03-31
86	مستشفي الولادة الجديد		إنشائي	مستمر	2012-04-01	2021-07-08
87	ميناء مبارك الكبير		إنشائي	مستمر	2007-08-29	2021-11-30
88	توسعة مطار الكويت مبنى الركاب (2)		إنشائي	مستمر	2008-09-08	2024-09-01
89	مبنى مركز الكويت للمخطوطات والمطبوعات النادرة	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	إنشائي	مستمر	2012-04-01	2020-12-01
90	الدعم الإعلامي للخطة الإنمائية	وزارة الإعلام	تطويري	مستمر	2010-04-01	2020-03-31
91	شبكة البث و الأرشفة الرقمية		إنشائي	مستمر	2011-04-01	2020-03-31
92	مركز الكويت للاعمال 2	وزارة التجارة والصناعة	تطويري	جديد	2019-04-01	2020-12-05
93	تطبيق تكنولوجيا النانو لدعم العملية التعليمية	وزارة التربية	تطويري	جديد	2019-04-01	2020-03-31
94	المنظومة المتكاملة لاصلاح التعليم		تطويري	مستمر	2009-04-01	2020-03-31
95	اكتشاف ورعاية الطلبة الموهوبين (علماء المستقبل)		تطويري	مستمر	2017-04-01	2020-03-31
96	بريق للتفكير الإيجابي والرفاهية النفسية المتكاملة		تطويري	مستمر	2018-04-01	2020-03-31
97	تحسين صورة دولة الكويت كبيئة امنة ومستقرة	وزارة الخارجية	تطويري	مستمر	2017-04-01	2020-03-31
98	ميكنة وربط حسابات البعثات الدبلوماسية بالخارج		تطويري	مستمر	2010-05-23	2020-03-31
99	تفعيل دور الدبلوماسية الاقتصادية		تطويري	مستمر	2010-04-18	2020-03-31
100	تعزيز دور وجهود دولة الكويت في مجال حقوق الانسان		تطويري	مستمر	2012-04-01	2020-03-31
101	وضع وتنفيذ الخطة الاستراتيجية الخمسية لتكنولوجيا المعلومات	وزارة الداخلية	تطويري	مستمر	2010-04-01	2019-12-31
102	إعداد وتنفيذ إستراتيجية مرورية وطنية شاملة طويلة المدى		تطويري	مستمر	2011-04-01	2020-03-31
103	ميكنة دورة العمل المستندية بوزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة	وزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة	تطويري	مستمر	2013-04-01	2019-12-31
104	دعم مبادرات الشباب الكويتي (مبادراتنا) **(متكرر)**	وزارة الدولة لشئون الشباب	تطويري	مستمر	2016-04-01	2020-03-31

م	اسم المشروع	الجهة المسئولة	نوع المشروع	طبيعة المشروع	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء
105	تعزيز العمل التطوعي بين الشباب (أيادينا) **(متكرر)**	وزارة الدولة لشئون الشباب	تطويري	مستمر	2016-04-01	2020-03-31
106	ميكنة وتطوير وزارة الشئون الإجتماعية والعمل	وزارة الشؤون الإجتماعية	تطويري	مستمر	2015-04-01	2020-03-31
107	شبكة الأمان الإجتماعي		تطويري	مستمر	2017-04-01	2020-03-31
108	مبنى وحدة رعاية المسنين بمنطقة حولي		إنشائي	مستمر	2013-03-01	2020-06-23
109	وحدة رعاية المسنين بأشبيلية		إنشائي	مستمر	2010-04-01	2021-03-31
110	مباني جديدة بمستشفى العدان	وزارة الصحة	إنشائي	مستمر	2011-04-03	2020-04-05
111	مبنى جديد بمستشفى ابن سينا		إنشائي	مستمر	2009-06-01	2021-03-31
112	مبنى جديد بمستشفى الاميرى		إنشائي	مستمر	2009-06-01	2019-05-25
113	مباني جديدة بمستشفى الفروانية		إنشائي	مستمر	2009-06-11	2019-12-26
114	مبنى جديد بمركز الكويت للسرطان		إنشائي	مستمر	2009-06-01	2019-06-28
115	مستشفى الصباح الجديد		إنشائي	مستمر	2009-06-01	2019-07-31
116	تفعيل دور المعلومات الصحية		تطويري	مستمر	2010-04-01	2020-03-31
117	البرنامج الوطني للاعتراف بجودة الخدمات في المؤسسات الصحية		تطويري	مستمر	2015-04-01	2020-03-31
118	جودة الخدمة الصحية		تطويري	مستمر	2015-04-01	2020-03-31
119	تطوير خدمات الصحه المهنية		تطويري	مستمر	2015-04-01	2020-03-31
120	مبادرة المدن الصحية		تطويري	مستمر	2015-04-01	2020-03-31
121	الوقاية والتصدي للأمراض المزمنة غير السارية		تطويري	مستمر	2014-03-31	2020-03-31
122	تطوير الخدمات الصحية لطلبة المدارس		تطويري	مستمر	2015-04-01	2020-03-30
123	تصميم مستشفى مدينة صباح الاحمد		إنشائي	مستمر	2017-04-02	2023-03-30
124	الحكومة الإلكترونية لدعم قطاع العدالة	وزارة العدل	تطويري	مستمر	2010-04-01	2023-03-31
125	توريد وتركيب وتشغيل وصيانة وحدات توربينية غازية تعمل بنظام الدورة المركبة لزيادة الطاقة الكهربائية بموقع محطة الصبية للقوى الكهربائية وتقطير المياه بمقدار (750) ميجاوات-المرحلة الثالثة	وزارة الكهرباء والماء	إنشائي	مستمر	2015-04-01	2021-07-01
126	توريد وتركيب وتشغيل وصيانة مشروع المرحلة الأولى من التوربينات الغازية في موقع محطة الصبية إلى نظام الدورة المشتركة		إنشائي	مستمر	2015-04-01	2020-12-01
127	توريد وتركيب وتشغيل وصيانة مشروع المرحلة الثالثة من التوربينات الغازية في موقع محطة الزور الجنوبية إلى نظام الدورة المشتركة		إنشائي	مستمر	2015-04-01	2020-06-05
128	إنشاء محطة الدوحة لتحلية مياه البحر بالتناضح العكسي - المرحلة الأولى		إنشائي	مستمر	2012-06-01	2023-03-01
129	توريد وتركيب وتشغيل وصيانة الألواح الكهروضوئية على أسطح خزانات مياه الصبية الأرضية		إنشائي	مستمر	2018-04-01	2021-11-10
130	نظم المعلومات الجغرافية GIS	وزارة المالية	تطويري	مستمر	2011-04-01	2021-03-10

م	اسم المشروع	الجهة المسئولة	نوع المشروع	طبيعة المشروع	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء
131	تطوير الادارة الضريبية	وزارة المالية	تطويري	مستمر	2015-04-01	2019-12-31
132	الشبكة الضوئية الكبرى FTTH (المرحلة الثالثة)	وزارة المواصلات	إنشائي	مستمر	2015-04-01	2027-03-31
133	مبنى المركز الوطني لأنظمة مرور السفن (VTS) والبحث والانقاذ		إنشائي	مستمر	2011-04-01	2020-03-31
134	شبكة الألياف الضوئية بين المقاسم		إنشائي	مستمر	2011-04-01	2020-03-31
135	الشبكة الضوئية الكبرى FTTH (المرحلة الثانية)		إنشائي	مستمر	2012-01-01	2023-03-31

الخطة الانمائية : هي خطة تضم مجموعة من الأهداف والتوجهات المزمع تحقيقها خلال فترة زمنية متوسطة الأجل، سواء أكانت هذه الأهداف عامة أو قطاعية، نوعية أو كمية.

الأهداف : هي النتائج النهائية للأنشطة المخططة، وتضم مجموعة الأهداف متوسطة الأجل المشتقة من الأهداف الاستراتيجية المرتبطة برؤية دولة الكويت حتى سنة 2035.

الركائز : هي مجالات تركيز الخطة من أجل الاستثمار فيها وتطويرها والتي يمكن من خلالها تحقيق الرؤية، بحيث تتضمن كل ركيزة مجموعة من البرامج تترجم إلى مجموعة من المشروعات المصممة لتحقيق أكبر أثر تنموي ممكن.

البرنامج : مجموعة من المشروعات المتكاملة المصممة لتحقيق أكبر أثر تنموي ممكن.

المشروع : عمل تنفيذي يخص قطاعاً معيناً، ويمثل جزءاً من البرنامج الذي تتضمنه خطة التنمية لهذا القطاع.

المؤشرات : هي المقاييس التي تعكس مستوى تحقيق النتائج المحددة لنشاط المشروع أو البرنامج. وقد تكون المؤشرات كمية أو كيفية، وهي أداة ضرورية للمتابعة وتقييم الأداء.

إدارة حكومية فاعلة : إصلاح الممارسات الإدارية وتطوير نظم الإدارة العامة لتعزيز معايير الشفافية والمساءلة الرقابية وفاعليه الجهاز الحكومي.

اقتصاد متنوع مستدام : تمكين القطاع الخاص لريادة عملية التنمية، وإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتوفير فرص عمل وتكوين قاعدة إنتاجية متنوعة، وقطاع خدمي فعال.

بنية تحتية متطورة : تطوير البنية التحتية وتحديثها بما يضمن تكامل وربط المقومات الاقتصادية والاجتماعية بما يحقق تطلعات المواطن والمستثمر على حدٍ سواء.

بيئة معيشية مستدامة : استهلاك الموارد الطبيعية والتناغم مع البيئة بشكل يسمح باستدامة هذه الموارد، وخفض نسب التلوث لرفع جودة معيشة المواطنين.

رعاية صحية عالية الجودة : تحسين جودة خدمات الرعاية الصحية وفقاً لأفضل المستويات العالمية، وتعزيز أنماط الحياة الصحية بين جميع فئات المجتمع، والتركيز على الصحة العامة والمدن الصحية.

رأس مال بشري إبداعي : إكساب الأفراد المهارات وقدرات الإبداع والابتكار وخلق قوى عاملة منتجة وتنافسية تنعكس عوائدها بالإيجاب اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وتعزيز رأس المال الاجتماعي.

مكانة دولية متميزة : تعزيز دولة الكويت على المستوى الدولي في المؤشرات التنافسية لتكون من بين أفضل 35 دولة بحلول عام 2035.

ص.ب: 15 الصفاة – الرمز البريدي 13001 الكويت – ت: 1841212 – ف: 22452359

www.scpd.gov.kw us@gs-scpd.gov.kw